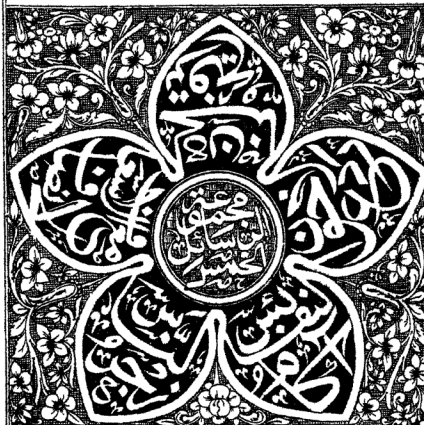


وَمِنْ بَيِّنَاتِ دَلِيلِهِ عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ

مِنْ صَانِعِي الْعَرْشِ الْعَظِيمِ الَّذِي عَلَى الْحَسَنِ عَمِلَ الْحَسَنُ



بِحَسْبِ الْإِشَارَةِ مِنْ أَوْلَادِ حَسَنِ الْعَظِيمِ الَّذِي خَفِيَ اللَّهُ ذَوَالْأَبْدَانِ

الْمُطَبَّعُ فِي الْمَطْبَعَةِ الْمَصْطَفَاةِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ان يكون في آخر الزمان وعنان يلا الارض فيقيم على الناس اربعين صباحا بالامم من غير منة كسبا فلكم كام والاما فخرج
 من مغربها واذن به وعينه حتى يكون رأس أحدكم كالرأس المجنونة اي الشوى فلا ينبغي للامم ان يشبهوا في العذاب ولان
 يستعمل جهنم من العذاب وهاهنا من طابسات اهل العذاب وقد ذكر في هذا بالاعتساب وغيره من الرسل المتخلف بالعبادة
 والعصر والاصح حرام على النساء والرجال جميعا لما جاء في الحديث انها من حلية اهل النار في كل يوم في موضع آخر
 من الوصية اما الدخان الذي تخرج من الزمان من قبل الكفرة العدة لابل لا يمان والتبلي به كانه الانام من الخواص والعام
 فقد مضى في البحر اثنا عشر من الاسرات مالا مزيج عليه حتى وفي مجالس الما برار في مجلس اثنين الدخان الذي ظهر
 في هذا الزمان من قبل الكفرة العدة لابل لا يمان والتبلي به كانه الانام من الخواص والعام بل في هذا الصوم
 فالجواب في قول المتقراء في ما حقه الكتب وان كان هذا على ان يطلق الدخان اذا دخل الحلق لا فيفسد الصوم كانه في
 في التلبيل لانه لا يمكن الاحتراز من ان الصائم لا يجد ما من فتح فمده عند الحكم فيه بل في الدخان حلقه والقيام من ان يفسد صومه
 لوصول المظهر الى جوده بغيره كونه مالا يتخذ في انا في العباد والعبادة وهذا التلبيل يقتضي ان يكون ذلك الدخان
 معصدا للصوم لانه يصل الى جوده بغيره ويدل عليه ما قاله تاج الدين في فتاواه وان صلب الماء في اذنه فتشغله اذ لا يصح له ان
 لانه وصل الى جوده بغيره فانه كيت اعتبر الوصول الى جوده بغيره في مسا صوم فانه يتسلل في داخل الماء في اذنه لا يفسد صومه
 فتكلم من ان الغسل في الماء في مسا صومه بل لو نظر الى ما دعه مستعولة من ذوا يلمر وجوب الكفارة لان الاصل في وجوبها
 الغدا والاداء الى الجوف من السكك المعتاد في هذا رمضان على التعمد وبهذا المعنى على تقدير صدق دعواهم يكون موجودا
 فيه فقام في غير حال الصوم بل يستلزم الام لا قد كثر فيه الاقاييل والاحتج الذي على التعمد بل ان الفعل لا يقتضي ان الصائم
 المكلف ان لم يترتب عليه فائدة دينية او دنيوية فهو اذ يترتب العيب واللعب للهو ولم يفرق بين هذه الفئات في كتب الفقه والادب
 من الفرق اختلف بعضها على بعض في القرآن وهو على ما ذكره بعض الفحول وكان حقيقا القبول ان اللعب الذي ليس به
 لذة ولا فائدة واما الذي فيه لذة بلا فائدة فهو لعب وشك للهو الا ان فيه زيادة حظ النفس بحيث يشغل به غايه واكل
 حرام لانها لم تذكر في القرآن الا على طريق الذم فلا علم حرمة اللعب للهو واللعب حيث يستلزم في غايه واكل
 اللعب والهوا واللعب بل هو باللعب انشغال عن اللذة التي في اللهو واللعب للهو الا ان يستلزم نفوس بعض المستعملين له
 تجسول شيئا في غير محل في اللعب واللهو لكن لا يكون فيه شيء من الفائدة اصل الا من الفائدة الدنيوية وهو ظاهر ولا من
 الفائدة الدنيوية لانه لا يصلح الشيء من الغدا والاداء اصل بل هو مضر لا طابق الاطباء على ان يطلق الدخان في غير حال
 لولا الدخان والقتام لما شرب من آدم اهل عام وقال باليدوس اجتنبا لثمة عليكم بارتبة ولا حاجة لكم الاطباء جنته الدخان
 والنيار والفتن عليكم بالدم والحوى والطيب الحام وذكر في القانون جميع اصناف الدخان بحيث يحجره الاكر في انية
 حال بعض الفضلاء فاذا كان محققا يكون محققا لطلوبات البدنية فيؤدي الى حصول امراض كثيرة فلا يجوز استعماله لوجوب صيانة
 النفس عن الضرر وقد ذكر في مضاب الاعتساب ان استعمال المضر حرام فان قيل يحل ما لا يضر بها ليعلم بعض الامراض من بعض
 اصناف الدخان ويشاء برفعها كيف يصح المنع عن استعمال جميع اصنافها كجواب انهم بما لم يجرى حلقه بيسيرة لاطل الدخان في
 ما ذكر من التجفيف فان قيل ما ذكر من التجفيف لا يضره بل يفي كثره رطوبته وافتقاره بتجفيفها وبالمنع فاجاب ان التجفيف لا يضره
 فلا بد من معرفته ذلك من مجيب حاذق عارف بالامزجة والقدر الذي يتفق به الا ان الاقدام عليه غير طارر اصل التوجه الى التوجه
 ومعدوها فان العدول ممن كانوا متلبين فلو انهم من يقول بغيره ومنهم من يقول بعدم سريره ومنهم من يشك فيه لكن
 الطريق الاغلب الذي جازى الحق اليه اقرب يقول انه في ابتداءه يحدث قوة في الجسم وحدة في البدن مضافا الى العلم ونشأ في

لا يكون في آخر الزمان وعنان يلا الارض فيقيم على الناس اربعين صباحا بالامم من غير منة كسبا فلكم كام والاما فخرج من مغربها واذن به وعينه حتى يكون رأس أحدكم كالرأس المجنونة اي الشوى فلا ينبغي للامم ان يشبهوا في العذاب ولان يستعمل جهنم من العذاب وهاهنا من طابسات اهل العذاب وقد ذكر في هذا بالاعتساب وغيره من الرسل المتخلف بالعبادة والعصر والاصح حرام على النساء والرجال جميعا لما جاء في الحديث انها من حلية اهل النار في كل يوم في موضع آخر من الوصية اما الدخان الذي تخرج من الزمان من قبل الكفرة العدة لابل لا يمان والتبلي به كانه الانام من الخواص والعام فقد مضى في البحر اثنا عشر من الاسرات مالا مزيج عليه حتى وفي مجالس الما برار في مجلس اثنين الدخان الذي ظهر في هذا الزمان من قبل الكفرة العدة لابل لا يمان والتبلي به كانه الانام من الخواص والعام بل في هذا الصوم فالجواب في قول المتقراء في ما حقه الكتب وان كان هذا على ان يطلق الدخان اذا دخل الحلق لا فيفسد الصوم كانه في في التلبيل لانه لا يمكن الاحتراز من ان الصائم لا يجد ما من فتح فمده عند الحكم فيه بل في الدخان حلقه والقيام من ان يفسد صومه لوصول المظهر الى جوده بغيره كونه مالا يتخذ في انا في العباد والعبادة وهذا التلبيل يقتضي ان يكون ذلك الدخان معصدا للصوم لانه يصل الى جوده بغيره ويدل عليه ما قاله تاج الدين في فتاواه وان صلب الماء في اذنه فتشغله اذ لا يصح له ان لانه وصل الى جوده بغيره فانه كيت اعتبر الوصول الى جوده بغيره في مسا صوم فانه يتسلل في داخل الماء في اذنه لا يفسد صومه فتكلم من ان الغسل في الماء في مسا صومه بل لو نظر الى ما دعه مستعولة من ذوا يلمر وجوب الكفارة لان الاصل في وجوبها الغدا والاداء الى الجوف من السكك المعتاد في هذا رمضان على التعمد وبهذا المعنى على تقدير صدق دعواهم يكون موجودا فيه فقام في غير حال الصوم بل يستلزم الام لا قد كثر فيه الاقاييل والاحتج الذي على التعمد بل ان الفعل لا يقتضي ان الصائم المكلف ان لم يترتب عليه فائدة دينية او دنيوية فهو اذ يترتب العيب واللعب للهو ولم يفرق بين هذه الفئات في كتب الفقه والادب من الفرق اختلف بعضها على بعض في القرآن وهو على ما ذكره بعض الفحول وكان حقيقا القبول ان اللعب الذي ليس به لذة ولا فائدة واما الذي فيه لذة بلا فائدة فهو لعب وشك للهو الا ان فيه زيادة حظ النفس بحيث يشغل به غايه واكل حرام لانها لم تذكر في القرآن الا على طريق الذم فلا علم حرمة اللعب للهو واللعب حيث يستلزم في غايه واكل اللعب والهوا واللعب بل هو باللعب انشغال عن اللذة التي في اللهو واللعب للهو الا ان يستلزم نفوس بعض المستعملين له تجسول شيئا في غير محل في اللعب واللهو لكن لا يكون فيه شيء من الفائدة اصل الا من الفائدة الدنيوية وهو ظاهر ولا من الفائدة الدنيوية لانه لا يصلح الشيء من الغدا والاداء اصل بل هو مضر لا طابق الاطباء على ان يطلق الدخان في غير حال لولا الدخان والقتام لما شرب من آدم اهل عام وقال باليدوس اجتنبا لثمة عليكم بارتبة ولا حاجة لكم الاطباء جنته الدخان والنيار والفتن عليكم بالدم والحوى والطيب الحام وذكر في القانون جميع اصناف الدخان بحيث يحجره الاكر في انية حال بعض الفضلاء فاذا كان محققا يكون محققا لطلوبات البدنية فيؤدي الى حصول امراض كثيرة فلا يجوز استعماله لوجوب صيانة النفس عن الضرر وقد ذكر في مضاب الاعتساب ان استعمال المضر حرام فان قيل يحل ما لا يضر بها ليعلم بعض الامراض من بعض اصناف الدخان ويشاء برفعها كيف يصح المنع عن استعمال جميع اصنافها كجواب انهم بما لم يجرى حلقه بيسيرة لاطل الدخان في ما ذكر من التجفيف فان قيل ما ذكر من التجفيف لا يضره بل يفي كثره رطوبته وافتقاره بتجفيفها وبالمنع فاجاب ان التجفيف لا يضره فلا بد من معرفته ذلك من مجيب حاذق عارف بالامزجة والقدر الذي يتفق به الا ان الاقدام عليه غير طارر اصل التوجه الى التوجه ومعدوها فان العدول ممن كانوا متلبين فلو انهم من يقول بغيره ومنهم من يقول بعدم سريره ومنهم من يشك فيه لكن الطريق الاغلب الذي جازى الحق اليه اقرب يقول انه في ابتداءه يحدث قوة في الجسم وحدة في البدن مضافا الى العلم ونشأ في

[illegible]

الى البقيع ولذا قال الفقهاء كل من وجد فيه رائحة كريهة يلزم اخراجه من المسجد ولو لم يجد منه رائحة ودون ما سجد عليه
تغلي هذا يلزم اخراجه كثيرا من المذنبين من المسجد في الزمان لو وجدوا رائحة كريهة فيهم سبب في حال الصلاة
الكريهة الرائحة التي لم تفسد في وقت الصلاة فيكون المسجد الحرام فيكون الكراهية في حقهم شدة وكثرة فذلك سبب في الكراهية في الصلاة في المسجد الحرام
عن حوال تعلق بالدخان ان احتمال الدخان حرام كاصل لان حمله كشبهه بالنار لكونه حار او لكونه مشرب من غير ان
النار من حيث اجزاء النار التي يميزهم بها لا لعلها في ان الذين ياكلون اهل البيت اكلهم في حال الصلاة
نار اكل الدخان على حرمة النار من غير ان يخرج الدخان على اصل هذا ايضا ان قتال جلبة ما يلزم به حيث قال في حق قوم يؤمنون
اسموا كشافا عنهم عذاب اخري في الحمية الدنيا قالوا بل ما مكشون عنهم كان دقا وقال في آية اخرى قالوا بل هو في السما
بجان من ينفث في الناس الملو بالدخان معناه ان يحق على قول وعلى هذا القول يكون النظم الكرمي محرم في كون الدخان
عذابا لئلا يواب الله سبحانه يجرهم به لئلا ينافوا في حقهم وعلى وجوب الغفران من اجل العذاب بطلان محرم على الغفران
من التفسير اسم وابلجك الله في اصحابه ليعلم انما وجوب الغفران من اجل العذاب فوجب الغفران بما لا بد من استعماله
في اجزاء من مخرج من مخرجهم من غير ان يخرجهم من الدخان بل من الذين يملكون في آخر الزمان من الاشرار كما جاء في الحديث انه
يكون في آخر الزمان دقان والحديث فلا ينبغي للمؤمن ان يشبهه بابل العذاب ولان الله تعالى يملأ من نوع العذاب والاسو
ملاسات اهل العذاب وقد ذكره جميع من العلماء والفقهاء بالحدود والناس لما ثبت في الحديث انهم ساءوا بابل انهم ساءوا
اسمالي في وقت الصلاة عليه السلام كان يراه الطعام اسودج فيون ان يمد لهم طبعنا ما ينفذ الدخان اولى بالكرامة من ان يخط
اجزاء من النار في كرامه فلو لم يكن استعماله الا في السوء في الشيا وبالدان لكانت رائحة الكفر الكفر في الدخان لعل استعماله
احياء سنة كذا من اخبروه والقرود في بلاد الاسلام توجه الى اكل اهل النار لئلا يباحل الحائل على اجتناب ما ينافي كراه
انهم في ٩٠ في ذكر الشيخ آق ابي النعماني في رسالته الفقيهية في الحديث في السنين يندرس في البليان فتاوى جامة من اهل العلم والحرمة
والتجدي في جوامعهم مثل سنة وقطاعا رات الاسئلة والواجبة بحرفون سخن تذكر عبادات اجتمعوا لبيان الحكم مستندهم
والاعبار رات الاسئلة في حقها يتباين في فهمها كثيرا فبما في بعضها من عبادات التي يحرم في الجوارح من جوارحها
وتحتملها فخر من الكتاب الشريف والحدوث النبوي والقواعد الشرعية والمقصود المحرمة العربية اذ ثبتت عليها التوسعة
كلا لشغلها عن الطاعات والدعوة الى الفساد والاعتناء على العنق ونفي المودة وقروح الحرق العام في المجلات فلو لم يسمع
والشغل في تحقيق البحث فيما وقد تاملت في هذا على ويحرم الغضب وقال قتال قتل ما حرم من الغضب وحش ما حرمه ما
وبين والاعراق فاصح دعوى البحث فيها فلا محال لا تكاد في حاشيتها واشهرتها قد شددت التفات في الموفات على انها برة
شبه شيعة فيهم منكرة وقد قال صلى الله عليه وسلم اياكم ومحدثات الامور الحديث المشهور والاقصود لا الحاشية منكم واما كونهم قدرة
لدعوى انفسهم ايضا لدفع الحكماء الراغبين على شدة النظر رينهم كذا لا يبيع دعوى عدم ضربها لاطلاق الطاعة على اهل بيت
الدخان بعنفه وترجع العلم اولى ذلك ان يكون مودة في خصوص ارض كثيرة ولونهم التام بغير حق في اقلها للدعوى وان قطع
انظروا من مادم فيها محقق وهو عمت من نصيبه لئلا يشربها من وجر حرام قطعي وقدر ما ينبغي للبا والبا والبا والبا
فلا يدركونها ويترن قبحها العلم ليس وليس عليهم بانها الموقرة لما قد حصل من غير ما من وقع الباطل والباسوداء ضرب من ضربات
نفسها من جهة ومضرا من جهات وقدر ما يلزم الشرب لمفسد عليها كما تقدم وبعض الروايات تضمنت في ذلك ان المضرب من جنسها
منه فظهر من غير ما يشربها وباطلها ورواياتهم وغيرهم في مخالفتهم منها عابون المسلمين على
ولي ادراكه اعدوه وبنوا الذي شهدوا العلماء والمعتزون والفقهاء والجمهور في السامع من السامع اياكم ما يعبثوا في اسفاه

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب
الصادق عليه السلام

[illegible]

عزیز

[illegible][illegible]

احمد الروي الحنفية جواب آخر الدفان المشهور لا يخفى على ذي فطنة وحضور ان من محدثات الامور ولم يكن فيها سلفا
سوى الصوره هذين البيع المذكورة بين كل حوسن وكفر وقد نفي النبي صلى الله عليه وسلم عن محدثات الامور وقد ترتب
عليه اسراف وانما دنفى كل فنية وحسنه مكنت في تحريمهم قول سيد المرسلين كل بدعة ضلالة الشان بين اليعلمين الاخرين
وتقابلها بما يسقط المروءة بين الانام فتبين المال بغير عرض من شرعي حرام وانما لم يكتبه ماشر الشافعي حاتم الفقهار بالاذن
جواب آخر الاشك في حرمة الارتياب وكسب كل بل من سبقت يده في الارض المرحومة والمنع من جهالة ذلك الك
وبين الصداق عقده الى يوم المآب وفي ذلك ان نفي عن زيد الاغتاب والصداء لم يكتبه الفقير على قاف الزلات محمد بن
فتح الصداق الكي جواب آخر الدفان المشهور ان امرئ في عقل لم يدن فهو حرام ولا فلا كنه بدعة محدثة وقد قال الامام
احمد اكره كل محدث وتناظر على الياء الشائنة محل بالمروءة والصداء لم يكتبه الفقير على قاف الزلات محمد بن
ان شرع الدفان امر متبع مستحدث ولا يدرى في ذوالافسان قال عمر بن الخطاب ان شرع قبيح فتجسس من ع
الحارث بن ابي اسحق احمد بن علي بن الصديق القشيري ان شرع بالدفان المشهور تحفته النافذة على شاربه وذلك ان الظاهر ان
الباطن والدفان يسود والاولى كما هو شأنه فواقد الزن ان وسوا الظاهر تحفته من ان يودي الى سوادها بل طبع عليه
سوادها كنه وشرع بالدفان كسب صل وذاته لا نفي فيه فان عرض باليقظة رتب عليه حكم وقد نفي تحريم شره من بل بالاشم
البحر المعزى الشافعي ومن على اليعلمين عتيق زعيمه صاعنا ابراهيم بن جهمان الشافعي وغيرهما من العلماء والاعلام انما يوجب
والحك على تركه فاقض عليه من علمهم الاعتماد ومن علم من التعصب الصداق لم يكتبه الفقير على قاف الزلات محمد بن
العكرى الشافعي حاتم القشيري ب الصداق اما وشرعوا من فساد صا من المنكحات التي حثت ايضا ولا من في شره قبيح وكره
لا معروف بل من شره المنكحات العقلية ولما انفع من الفاسد صا من المنكحات التي حثت ايضا ولا من في شره قبيح وكره
بالبادية بصل الفطرة ثم ثبت له القبح الشرعي حيث صا من المنكحات وبمحدث مبتدع لا معروف ولا ما ذكره قائل الصداق
واظهره وقرره بين ايديهم ب حسن مفهوم اية الطب في مطلق الدفان والالاف في تحقيق خلافا بيه مستند الى من النسخ هو يوم
وكيف يكون الاشتغال بمقولا وشرعوا من فساد صا من المنكحات التي حثت ايضا ولا من في شره قبيح وكره
الشرعية والمفازات البدئية وغيرهما كما ذكرنا طرافته في الرسالة الموسومة بتجديد الامم عن الائمة والمزلة والاشارة على طاهيا
الاتحاد الناس من كل طرف من عقل ففضل اعرض في الدييات والروايات واخلاها بالمروءة مما لا يوقت فيها عقل قالوا ليه جوده
الحاج في الراعي الى عهده ولفظه محمد بن عبد العظيم المكي الحنفية جواب آخر لا يتوقف من اس كسب الشريعة وقوا ابداء وقت
تقليد بعضهم في بعض الاشياء كما لا يخفى وتجوز لبعض الاعلاء ولتين ان بدع الخبيثة حكمها المحرمة لوجوه مقتضية التوهم
فيما اصنافا معناه عتبه باعتبار ما حكموا فيه من المحرمات من عللها والاشارة الى ان الشريعة تقتضي بالحرم باعتبار الزمان
امر خارجي به وان كان منصوصا على الاستمرار في الشرعية بدع الخبيثة بدع التوهم فيها مستواذرة قائل ان مقتضى الشرع في
مقتضى عبد العظيم محمد المكي الحنفية جواب آخر احتمال الدفان حرام كاصل لا لا صدق تحشيط الن ردول منها محرم استعمال
وذلك لان الدفان اجزا ومن غيب محرومة باحد اس النار فوسم حيث الاجزاء التي فيه محرم استعماله لقوله تعالى الذين
ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون في نيلهم النار فكل من اكل من النار ومن جيت محرم الدفان لان الدفان جملها
يعذب به وباب التعذيب يحرم استعماله اذاه قائل ان مقتضى الاقوال بولس لاسنوا كسفتنا سنو غراب الوحي في حرية الدنيا
كوكا للمكشوف وجنا نال الدفان فاقب يوم في السابرة خان ميعن في شئ الناس فيها عاذا على علم اصلا واليعلمين وكان
الغفقا والاصحوا على العزاس من محل العذاب كطبلن محرروا ذاف من محل العذاب فكان ايفر ما بل العذاب او لان تشوهم في المحبة

[illegible]

انتهى صده عن ذكره صلوة او الصيام فانه يكون حراما لان التبرع ليس الى ترك فرضه من فرض الصلوة والصيام حراما قطعا
 كما يشاهد في الاسواق والوسائل حكم المقاصد وكل ما دى الى الامور لا يجوز ولا يحرم فيها فان يكون من الامور التي لا يملكها
 المتبرع بغير عيب النفس كماله السور فلا يستعمل في الاوقات فائتة عن الطاعات الواجبة ولا يصح فيه فذلك على ما روي
 عن الصلوة ولكنه مكره وتحريمه من راحة والاداء عليه بان قلت فكيف تعذر ان يكون مكره وقد ذكرت ان ذلك وموضع
 ما يشاهد في حرمه وانما لا يجوز في الطاعات المتبرع بها ولا يجوز في الامور التي لا يملكها من الناس ولا في الزينة
 المتبرع بها من الثمنات بغير التبرع انما احتلوا بها من الناس ولا يملكها من الناس ولا في الزينة المتبرع بها من الثمنات
 والكل حراما ولما لا يسير الجمل والمدبر غنما في ذلك من الثمن والاداء وقد قال صلى الله عليه وسلم من اكل ثوبا او بصلا فطما
 فلا يقرب من سبحان حتى يروى بغيره فليس حراما بل هو من الناس بل هو من الناس بل هو من الناس بل هو من الناس بل هو من الناس
 العرق فيهم من راحة الجلود حتى اذى بعضهم بعضا ولم يضرهم من لبس الجلود ولا لبس فيه تلك الرخصة التي في البخل لانه
 نزول بالبخل وانما لا نزول الاستيلاء في البخل لا يجوز رخصة اما ان يكون رخصة البخل على كل حال ولا يجوز رخصة البخل
 ان كان لا نزول بالبخل والاستيلاء كذا يمكن بعد الصلوة والصوم والذكر والقرعة باللسان فيكون اكثر كراهية من لبس الجلود
 المذكورة فيكون كراهية متروكة من الاول والثاني في ذلك في ضرب فداء فاما كراهية فداء فمكره متزهدا عنى الامور
 شرب ومخاض في ذكره وانما كان مباح الاصل جازا للتدوى بشرب دواءه او كراهية شربها او اجرة طبيب حاقق في الادوية
 الا ذلك وقد رايته منفعته مضرة في كل الانسان اهل العلم بغير غيره مقاصد واجازة للتدوى في مثل هذا يتقدمه في ذلك
 حصل اشتراك في الجملة ان من البع الضالة المحترمة فانه وان لم يكن فيه خلاف ما روي بعضه لكنه قد يردى الى تركه فيكون
 صلوة يوم واحد او ما قد انقرت كراهية عدم القاطع عنى المحترمة سوى امر فلا يكون شروعا لان المكروه ليس مشرع
 كما حقق في موضعه واما المداوطة عليه فلا يجوز لان بذل المال لاخذة وشراءه ائنة المال وامانة المال حرام الا اذا
 المشورة المتعلقة بالقبول واذا كان البذل فيه حراما لكونه ائنة المال في غير حقه كان البذل فيه اسرافا والاسراف في
 المال حرام قطعي ينعكس الكتاب وبسته فلا يجوز شراؤه لنفسه لكونه ائنة المال واسرافا فظالم اعني بوضع الشيء في غير محله
 وسيلع الذين ظلموا اي منقلب يتقلبون فبينهم لك ان تحمين استعمال هذا الدخان من مكانه الشيطان به فتعود على
 الصراط المستقيم للصمد من روده فلو انما على ما لا يصح عليه من الاموال فيه والاداء في ذلك بل يخشى عليه العقاب
 من ملازمة واقية من فضيحة الاوقات التي يستحب فيها الذكر والفكر آى انه قد مضى الدنيا بامانة المال والاخره علم ان
 الثواب لمن لم يفته ويحتاج يقف على راس شارب التذلل لنعصا واجابة لاليعتق اليه وهو قد اصنع الالاسدي باجي
 فمذا هو المحرم ان المبين فتعود به من علم لا يفتق وقلب لا يفتق ومن دعا ولا يسمع ويرى على الشيع حتى في هذا الفتنة فائتة
 والمدولى والادوية قد تم تحرير الجواب شيوا يوم الاثنين لعلة الحادي والعشرون من شعبان سنة اربع وتسعين بعد
 الالف والمائة لثمانية الفاضل العلامة الاديب المصنف الشيخ احمد علي بن الشيخ العلامة الفاضل المرحوم مراد الواعظ الاشتهر
 السدي كان المدبر وفتح عليه قال ذلك بغيره ورفعه بقلمه الفقير الى الله سبحانه عبد الحاق بن علي بن الزين بن الحاج الماشي
 منسبا الى بطله النقشبندى طريقة اخيه فربما جوا بآخر ان جمهور اصحاب المالكية على تحريم هذه العيشة فيجب وقد
 قال شيخ الطريقة الشاذلية ومحدث السليوك والحقيقة شيخ مشايخنا ابو العباس سيدي احمد بن ناصر المالكي ائنف على الاما
 ومحقق الاما على نظره على تحريمه ولا يفتق فيه الطريقة من يتعلمها الا ان يتوب ويترك القائل كنية الفقير الى الله تعالى
 على حسنى مفتي المالكية بركة المشرفة جوا بآخر ان قال الشيخ عبد الحاق بكرة هذه العيشة والمحرمه الفقيرة فوج

من السلطان تدد عليه سيدنا عبد الغني في شرح الهدية بما حصلنا قد رتبنا في المشايخ الحقايق بالثبوت والوصول في النظر
 اذ لا يناسب كلام العلماء في تعميم احكامه بما ذكره من الالفان قال في السجود فنكون الكرايم من غير هيت والمكروه من غير اجلس الالبته
 انتهى بنحو عبارات الفقهاء المختلفة من اصحاب المذاهب المتفرقة لم تترى فيها انقادم الاراء وتوافق الالها في غير ذلك
 فتميز من من يتوسط في ذلك ترك الافراط والتفريط والافضل بالمتوسط وجميع عبارات الحركة في الامور وما حذر من المبالغة
 الموزنة للمعالي مع عدم الاعتلاج اليها لا سيما في هذا وما حذرنا بالباب الثاني في تحريم الوجه التي في المانوس
 منعم عليها ما بالها وما عليها وتنتفع الوجه التي في الحيرون جوازهم عليها اعلم ان المانوس منهم المحرمون منهم الكاذبون
 قد سلكوا المسالك التي على ما لا يخفى على من تدبر في معنى واكثر ما احتملوا عن احد شاش ما اختاروا به اراء فادركوا قوا اوصاف
 شتى من الاخران وصاحب التبيان وصاحب المحررة والبرهان وغيرهم ووجه المانوس في حصيل حرمها بقاها ما على خط
 احسن فنذكر المختص من كلامهم لفصل ثم نقب بالها وما عليها على الوجه الاجل المسلك الاول في شرحه لخدان من
 مما يتخذ به ولا مما يتدوى به لان الفقهاء اوصوا بالوجه الكفارة على الصائم كما جعلوا له ان ياتيه وان كان في الصلاة
 كحكموا بالوجه الكفارة على كل صائم عتاده ولا واد ايصاعه ثم قد ائتمت به لانه لو كان هذا العمل الميسر لطير الى مبتلا منه وانما
 دوائه فلا ينسب الى حاله ولا الى استعماله لا يكون الاعذار ظهور المرسل وخوفه قد اذنت انه ليس بانه ولا يجره ولا يفر من مكان
 حراما لما في اساسا لا يخرج الى حرمته اشئ قد يكون لنفسه والغدا كالذبا في التراب انتهى وفي غاية البيان ان كل شخص من علم
 فيمكنه ليس ان كل حرام نجس لان حرمته الشئ قد يكون احدم صلاحية للفداء كما ان الطعين حرام وليس نجس انتهى في
 الكفاية ان حرمته الاكل قد ثبتت لنفسه والغدا كالذبا في التراب لانه ما بهج الا الفداء انه الاكل الصغير الاكل ومنه
 ميثا او لغت طبا كالصغير واسلمحات مما لا يتبادر الى انسا كذا ولغني سنة لان المذموم اكل كل نجس بنفسه كالنفس او
 بما ذكره وما وقت في غير هذا ولا حرم كذا وفي انتهى وقد سبق عن شاش الوهابية ان كل ما لا يتخذ به ولا يتدوى به
 سيكون الاكل ميثا فلا يجوز فيه تدميه في المداية في باب الفيسد الصلوة واكثر فيها ان يكره البحث شوبه بفسده في الصلوة لان ارباب
 خارج الصلوة حرام فانظروا بالصلوة انتهى وقال عبد القوي في حاشية المداية ان مراد اصحاب المداية بالكره في الصلوة
 فلا ينافي في حرمته انتهى ولا يخفى ما في هذا المسلك اما اولا فلكون الصغرى بمنزلة فانه وان لم يكن فداء لكان باذا الدين
 لغني كونه وادان اريد فيه مطلقا بالنسبة الى جميع الامور في جميع الاوقات فممنوع بل باطل كيف لا وفيه منافع ومصلح
 من وضع الرطوبات الدماخية وكسر الاوجاع الرياضية وغير ذلك مما لا يخفى على من انظر بعين البصائر وتجنب من المصائب
 وكويرة بعض البعض في الامور في بعض الاوقات من بعض الخاصية لا يخرج من عن كونه دواء فانه ماسوق والا وفيه منافع ومضار
 كما هو ظاهر لمن طالع كتب لا دوية الكبار وما من دوائها في الكل في جميع الاحوال بل كثير من الدوائ في مناجاة ربه كما
 قالنا في جميع من ارجال بل قد يكون مضرة لمن جارت له نافة وهذا كطاهر لانها لا امكان بقاء ربه لغني دوائه بانه
 البعض دون البعض فمسلم كونه غير متم ولا تانا فلما علمنا انه ليس بفداء ولا يجره ولا يكره بل لا يكره في دوائه
 حرام وليس حرمته الا بالشراب لمجرد عدم كونه فداء بل كونه فاسدا فذا وحيثنا فان قلت ان لم يستعمل في الكفاية
 انقضض فذاك كناية اخرى ساله عن النقص وهي ان كل ليس بفداء ولا دواء وهو من حرام وشرب الدخان كذلك
 فهو حرام قلت هذا مسلك آخر ياتي باله والاعليان منهم هو مبرر وعليه ما عليه فان قيل كل ليس بفداء ولا دواء
 اكله حرام والحبث حرام قلنا هذا وان شئنا على انفسه في الفقهاء ولكنه لم يقض بجعله الفضل اما اولا فانه لم يجر
 الصغرى لان الحبث هو ليس في غير من صحيح وليس فيه فائدة او نحو ذلك من العبارات المختلفة معني اجمرة مستنة

لا يثبت ما عرفت من ان
 الاقوال في المداية في
 من غير هيت والمكروه
 من غير اجلس الالبته
 انتهى بنحو عبارات
 الفقهاء المختلفة من
 اصحاب المذاهب المتفرقة
 لم تترى فيها انقادم
 الاراء وتوافق الالها
 في غير ذلك فتميز من
 من يتوسط في ذلك ترك
 الافراط والتفريط
 والافضل بالمتوسط
 وجميع عبارات الحركة
 في الامور وما حذر من
 المبالغة الموزنة
 للمعالي مع عدم
 الاعتلاج اليها لا سيما
 في هذا وما حذرنا
 بالباب الثاني في
 تحريم الوجه التي في
 المانوس منعم عليها
 ما بالها وما عليها
 وتنتفع الوجه التي في
 الحيرون جوازهم
 عليها اعلم ان
 المانوس منهم
 المحرمون منهم
 الكاذبون قد
 سلكوا المسالك
 التي على ما لا
 يخفى على من
 تدبر في معنى
 واكثر ما
 احتملوا عن
 احد شاش ما
 اختاروا به
 اراء فادركوا
 قوا اوصاف
 شتى من
 الاخران
 وصاحب
 التبيان
 وصاحب
 المحررة
 والبرهان
 وغيرهم
 ووجه
 المانوس
 في حصيل
 حرمها
 بقاها ما
 على خط
 احسن
 فنذكر
 المختص
 من
 كلامهم
 لفصل
 ثم نقب
 بالها
 وما
 عليها
 على
 الوجه
 الاجل
 المسلك
 الاول
 في
 شرحه
 لخدان
 من
 مما
 يتخذ
 به
 ولا
 مما
 يتدوى
 به
 لان
 الفقهاء
 اوصوا
 بالوجه
 الكفارة
 على
 الصائم
 كما
 جعلوا
 له
 ان
 ياتيه
 وان
 كان
 في
 الصلاة
 كحكموا
 بالوجه
 الكفارة
 على
 كل
 صائم
 عتاده
 ولا
 واد
 ايصاعه
 ثم
 قد
 ائتمت
 به
 لانه
 لو
 كان
 هذا
 العمل
 الميسر
 لطير
 الى
 مبتلا
 منه
 وانما
 دوائه
 فلا
 ينسب
 الى
 حاله
 ولا
 الى
 استعماله
 لا
 يكون
 الاعذار
 ظهور
 المرسل
 وخوفه
 قد
 اذنت
 انه
 ليس
 بانه
 ولا
 يجره
 ولا
 يفر
 من
 مكان
 حراما
 لما
 في
 اساسا
 لا
 يخرج
 الى
 حرمته
 اشئ
 قد
 يكون
 لنفسه
 والغدا
 كالذبا
 في
 التراب
 انتهى
 وفي
 غاية
 البيان
 ان
 كل
 شخص
 من
 علم
 فيمكنه
 ليس
 ان
 كل
 حرام
 نجس
 لان
 حرمته
 الشئ
 قد
 يكون
 احدم
 صلاحية
 للفداء
 كما
 ان
 الطعين
 حرام
 وليس
 نجس
 انتهى
 في
 الكفاية
 ان
 حرمته
 الاكل
 قد
 ثبتت
 لنفسه
 والغدا
 كالذبا
 في
 التراب
 لانه
 ما
 بهج
 الا
 الفداء
 انه
 الاكل
 الصغير
 الاكل
 ومنه
 ميثا
 او
 لغت
 طبا
 كالصغير
 واسلمحات
 مما
 لا
 يتبادر
 الى
 انسا
 كذا
 ولغني
 سنة
 لان
 المذموم
 اكل
 كل
 نجس
 بنفسه
 كالنفس
 او
 بما
 ذكره
 وما
 وقت
 في
 غير
 هذا
 ولا
 حرم
 كذا
 وفي
 انتهى
 وقد
 سبق
 عن
 شاش
 الوهابية
 ان
 كل
 ما
 لا
 يتخذ
 به
 ولا
 يتدوى
 به
 سيكون
 الاكل
 ميثا
 فلا
 يجوز
 فيه
 تدميه
 في
 المداية
 في
 باب
 الفيسد
 الصلوة
 واكثر
 فيها
 ان
 يكره
 البحث
 شوبه
 بفسده
 في
 الصلوة
 لان
 ارباب
 خارج
 الصلوة
 حرام
 فانظروا
 بالصلوة
 انتهى
 وقال
 عبد
 القوي
 في
 حاشية
 المداية
 ان
 مراد
 اصحاب
 المداية
 بالكره
 في
 الصلوة
 فلا
 ينافي
 في
 حرمته
 انتهى
 ولا
 يخفى
 ما
 في
 هذا
 المسلك
 اما
 اولا
 فلكون
 الصغرى
 بمنزلة
 فانه
 وان
 لم
 يكن
 فداء
 لكان
 باذا
 الدين
 لغني
 كونه
 وادان
 اريد
 فيه
 مطلقا
 بالنسبة
 الى
 جميع
 الامور
 في
 جميع
 الاوقات
 فممنوع
 بل
 باطل
 كيف
 لا
 وفيه
 منافع
 ومصلح
 من
 وضع
 الرطوبات
 الدماخية
 وكسر
 الاوجاع
 الرياضية
 وغير
 ذلك
 مما
 لا
 يخفى
 على
 من
 انظر
 بعين
 البصائر
 وتجنب
 من
 المصائب
 وكويرة
 بعض
 البعض
 في
 الامور
 في
 بعض
 الاوقات
 من
 بعض
 الخاصية
 لا
 يخرج
 من
 عن
 كونه
 دواء
 فانه
 ماسوق
 والا
 وفيه
 منافع
 ومضار
 كما
 هو
 ظاهر
 لمن
 طالع
 كتب
 لا
 دوية
 الكبار
 وما
 من
 دوائها
 في
 الكل
 في
 جميع
 الاحوال
 بل
 كثير
 من
 الدوائ
 في
 مناجاة
 ربه
 كما
 قالنا
 في
 جميع
 من
 ارجال
 بل
 قد
 يكون
 مضرة
 لمن
 جارت
 له
 نافة
 وهذا
 كطاهر
 لانها
 لا
 امكان
 بقاء
 ربه
 لغني
 دوائه
 بانه
 البعض
 دون
 البعض
 فمسلم
 كونه
 غير
 متم
 ولا
 تانا
 فلما
 علمنا
 انه
 ليس
 بفداء
 ولا
 يجره
 ولا
 يكره
 بل
 لا
 يكره
 في
 دوائه
 فهو
 حرام
 وليس
 حرمته
 الا
 بالشراب
 لمجرد
 عدم
 كونه
 فداء
 بل
 كونه
 فاسدا
 فذا
 وحيثنا
 فان
 قلت
 ان
 لم
 يستعمل
 في
 الكفاية
 انقضض
 فذاك
 كناية
 اخرى
 ساله
 عن
 النقص
 وهي
 ان
 كل
 ليس
 بفداء
 ولا
 دواء
 وهو
 من
 حرام
 وشرب
 الدخان
 كذلك
 فهو
 حرام
 قلت
 هذا
 مسلك
 آخر
 ياتي
 باله
 والاعليان
 منهم
 هو
 مبرر
 وعليه
 ما
 عليه
 فان
 قيل
 كل
 ليس
 بفداء
 ولا
 دواء
 اكله
 حرام
 والحبث
 حرام
 قلنا
 هذا
 وان
 شئنا
 على
 انفسه
 في
 الفقهاء
 ولكنه
 لم
 يقض
 بجعله
 الفضل
 اما
 اولا
 فانه
 لم
 يجر
 الصغرى
 لان
 الحبث
 هو
 ليس
 في
 غير
 من
 صحيح
 وليس
 فيه
 فائدة
 او
 نحو
 ذلك
 من
 العبارات
 المختلفة
 معني
 اجمرة
 مستنة

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

والماكل وغير ذلك من الامور العاديه المبتره التي لا يقصد بها ما علمنا ان ابل مجر ومجصيل عن زمن ديني واطعنا النفس
سروا بل يتناول الاعتقادات والعبادات فاعلمنا انما هي البدعة الشرعية ومقابلها سنة الله في الدين ومنها ما يستلزم
والا بدع العاديه كالمنخل للزيت والمعلقة لاكل وغير ذلك فليس فيها ضلاله من حيث كونها بدعة لم تثبت المنع عنها
في الشرع بل تركها اولي واعلمنا ترك اولي كذا حقيقة الفاضل المبرر على في الطريقة الحديثه وشارة حميد التلي بالنسبة في الطريقة
التيه وان شئت زيادة الضبط في هذا البحث فاصح لى رسالتى اقامه المحج على ان الاكثر اى التعبد ليس بدعة انا
نعت في المنقول فاذا اردتم استدلالكم بدعة في الصغرى ان اردوا البدعة العاديه واطلق البدعة فان اردوا بدعة في الكبرى
لكذلك فكيفيتها ممنوعة وان اردوها البدعة الشرعيه فالحد الاوسط لا يكثر فلا يحصل النتيجة وان اردوا في الصغرى البدعة
الغير العاديه فقد منع بل كذبها في غاية الصريح فالحكمة قرص صاحب الفقيه بانه بدعة رسميه مصداقه رافعه
لبعض السنن والعرفه موقوفه في بعض المكرويات والمحررات وكل بدعة كذلك فني محرمه انا كونه بدعة فلا نهان في الشرع
ما استحدث بعد النبي صلى الله عليه وسلم مطلقا من الاهواء والاعمال وقد عرفت شرب الخمر في القرن الحادى عشر
واذا كونه رافعه لبعض السنن فلا نهان مصداقه لسيئه التطهر حديث من في المسلمين الجاهل والتطهر والسواك والركوع رواء
التردى في ناهما شبهة لعن التطهر الذي هو الجور واليهما هي رافعه لسيئه السواك لان السواك ما شرع لانه اراكم الكبريه
من الخمر وتطهيره والموجب لرضي الرب وهي توجب تلويث الفجر اراكم الكبريه فاذا كان السواك موجب منار الرب فبذره
البدعة لا وجب غصبة لرب لان الاشياء تفرقت بالاصدا وما لا كونهها مصداقه لبعض العرفه فلا نهان رافعه للقدم العرفه
الذي هو بين الاسراف والتبذير واذا كونه موقوفه على السننيات فلا نهان موقوفه على الاسراف الحرم وموقفه في الغيبه واما
اطلق من الجن والانس والملائكة وفي التشبه بالكفار وفي اللعب ولا يخفى على المتفطن فايه من الخرافات الاول
في طريقة البدعة الشرعيه فانها عبارة عما استحدث من حيث العبادة بعد الازمنة الثابتة بحيث لم يدل عليه دليل من الاول
الشرعيه وشرب الخمر لان ليس كذلك نعم هو بدعة نوعيه قطعاً وهي ليست بسبيبه مطلقاً الاثنية في جعله مصداقاً للتطهر
عبارة عن احتمال الطبيب في الثياب والابواب واي متافاة بينه وبين شرب الخمر لان ولا يافيه حصول الفجر الاثنية
في جعله رافعه لسيئه السواك لزم المتافاة في كونهما لا بد من شرب دخان التتباك فاذ يمكن تطهير الفجر على احدى الوجهين
بما يستعمل السواك المراد لاجته في جعله رافعه للقيام فانه ليس فيها استلزام وكثيرا ما يحصل بصر فلنفس فليس من في ان
ان يلزم احد الطرفين في الحاشية مسته في جعله موقوفاً في الاسراف والغيبه ونحو ذلك فانه لا ملازمة بينه وبين ما نهان ككل
ان هذا المقرر على تقدير تمامه ان استلزم الحرمه فانما يستلزم حرمه شرب دخان وجوب الخمر ووقع في الاسراف والغيبه
واصناف اخرى فلو قل عن ذلك كله لا يميل الى الحكم بحرمه فانه تقرب غير تام والحكم غير عام المستلزم لاشياء
انه مضر ولا يضر حراماً بالصغرى فليقل ايجينا وعالمنا في اشتغالنا بالاعتناء بل لو كان ذلك من وجهه ضرره
في قواي والعلماء وروى الشان واذا كان الكبري فليقل تعالى ولا تقوا ابايكم لعلكم تتقون فلو كان ذلك من وجهه ضرره
الاطمين لكونه مضراً وكذلك حكموا بحرمه الاشياء والغيبه الوضوء لا يراها ضرراً وفيه فايه فان كونه مضراً فبعضه المجمع على
جميع الازمنة في حيز البطان بل في زمانه بعضه واني معها حسب ما شهد به بالاعتقان والالفاظ ان ما يجوز في زمان
بينما لزم الاعتناء بعمته ومن نشته اوليه ولم ينهه لزم لزم الاحترام عنه فلو كان ذلك من وجهه ضرره
فالحكم الكلي بحرمه اضره خطاً لخطاً فالحكمة قال لافضل اوطالب بن علي الحنفى في رسالته الربان على تحويلها الى الكفر
سنة خمس سنين ابد الالاف لقد سمعنا من امان من حم غير من شارب يولد ما فيه من امضا ومنها نقصان سنة المحدثين

[illegible]

والتقصا للمني وودهر بالاحصاء ورواها بالقوة من البدن واداة اللون والسعال والنوازل سرقة اشديد لزوم الاحتراز
الكهنة والافراد غير ائمة وذا يتعلق بالبدن ونسبنا ان ذكرنا بعدد الخلقوس مع الفسقة والايانس معهم وقوة في البر
وتدعيم بالناس فيه والفاق والمال في الاحراق وتمام المال بحسب ما قلنا من حال اخصيته وسخية الزنب والبدعة وقوة في العمل
وقد ثبت ان من اصر على الصغرة سقطت عدالتهم وتضعيف وردوا لشهادة ما ركبها بالبدعة واتباع النوى وعدم المبالاة به
باسا وهر حرام راسا وغير ذلك انتهى وانتم تعلم ما فيه فان المصارع بالبدنية التي ذكرها ليست عامته وفيه من المصالح
لبعض الافرنج خاصة ولمصارع الدينية التي ذكرها بعضها غير قاصرة كما ركبها بالبدعة لكونها بدعتي في الخاصة ودون العبادة وبعضها
غير لازمة كالحياض الصالح الحكم بالحدود كالحياض المسلمة المربع اربعة مسكوك وكل مسكوك حرام وفيه مذنبات ظاهرة يعلمها الناس انما
فان اوجها كونه مسكوكا يحتاج الى بيان تام وودعه في الخطا وجميع القمام المسلمة التي هي مسكوكا بدعتي من غير ضرورة العقل
وكل من جعل ذلك فهو حرم بالنقل وهو قول مسلمة في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكوك فخره اجمعه في مسنده
وابوداؤ وفي مسنده والكرام المفضل في شئ يورث الفتور والتدبر في الاطراف كما يحصل لبعض انواع القنبيله وودوا في السكار
وقريب منه في الانتشار وها هو اسيا من كونها موصوفا من الحرمة حتى حكى ان رجلا من اهل الجرم قدم القاهرة وطلب دليلا على عثر
احد شبيته ففقد لذلك مجلس حضره علماء والعصر فاستدل الحافظ الزين العراقي بهذا الحديث فلما لم يجدوا من النجدة كذا في
الشرح المير شرح الجامع الصغرى وانتم تعلم ما فيه فان كونه مقتر او مخدرا من حيث طبعه غير مسلم وكونه مخدرا لبعض دون
البعض غير مخدرا وقد صرح من ادعى ان مقتران الفتور الواقع فيه يورثه اذ لا أثر للشر لمن لا يتاخره اذ لا أثر للفتور الواقع
بجشيشته والنج وغيرهما فغلب في ان لا يكون موجب للحرمة الا من حيث الامور وسبب مختلف باختلاف المستعملين واختلاف
الفضول والدرجات ان الفتور الواقع منه كالفتور الواقع من اللادوية التي فيها حدة وحركة لمن يعتادها وبغير موجب
لحرمته المسلمة المسماة من موجب التشب بالكفار وابل النار ما ورد من حذيفة فرغوا ان يخلوا الساتات من غير الاضرار
في آخر الزمان الذي يلكا بين الارض وميتيها رجبين يوا وليطه ويدخل في كل كاف من الفتور وادنيه ورواها في السليمة
يوم تاتي الساء وبقا من يمشي في الناس فاعدا بالبر حتى روى رواية ابن جرير والطبراني عن ابي مالك الاشعري وابن
ابي حاتم عن ابي سعيد الخدري في قوله في الضماني الاخبار ان ابل النار اذا دخل النار غلظ من نفعه وافرأهم الفتور
ويخرج من منافذ الابرا من من يشبه بالمدان يخرج من حلقه والفتور ان يكون فيكون تشبها بابل النار والكفار
والتشب بالكفار ان لم يكن حراما فهو كرهه قطعاً فان قلت تشب بالكفار انما يكون كرهه واما فان تشبه بهم في خصائصه الفقهية
المخصوص بهم وخرج الفتور ان من سنا قد جرم ودخله في ابراهيم عذاباً لابي نازل عليهم من غير اختيارهم قلت تشب بهم كما انه
كروه في انما لهم الخاصة كذلك هو حتى عساه في امور عداهم وما يؤيده ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي من لم يسمع قائم الحدي عن
نسله في قوله انما عليه ابل النار خربه ابو داود والترمذي والنسائي واحمد والبرز والبيهقي وابن حبان وغيرهم
المسلك السامع ان شراب الدخان يورث راحة كربة فلا جرم يكون كرهه باقيا ساعداً لكل اكل شرب وما جعل النبي صلى الله عليه وسلم
كما روى في احاديث صحيحة معتددة في كتب معتددة وقد ذكرنا في عمدة القاري شرح صحيح البخاري ان ما روى في الاحاديث
من تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم واهل بيته من جهة اكلها في ذلك الزمان والا فاني حكمها كل شئ لا راحة كربة من اكلها ولا راحة
هذا الحديث معلل بذكر المؤمنين والملائكة انتهى وشلو في فتح الدار في النفاظ ابن حجر والمرقا شرح المشكاة لعلي القاري
شرح الموطا والطريق المصححة وغيره ان كل شئ لا راحة كربة حكمه كونه اكل شرب وما جعل النبي صلى الله عليه وسلم
فان قيل من اعتاد شراب الكربة لا راحة كربة ومن لم يعتد به لا راحة كربة ومعلوم ان الاكثة الكربة لموتية ما كبرها جميعاً

[illegible]

او قال لهم قلنا المدا على كراية الراسحة وعدوها قبل الماعتيا واما عدم استكرها بعد فلا يعيبها بعد رايها لا قاطعا ولا ترى
 ان اصحاب الحرف المنقبة لا يجدون راسحة كبرية صادرا ومن هذا هم لا يجدون على الوقوف عند ملا وقال النابلس
 في الحقيقة الدينية مودعا على هذا المسالك بعد ما ذكرنا حديث المتوفى عن البصل والثوم مع المدا واعلموا بهذا الظاهر
 المتن ليس محرما كما يزعم بعضهم بالقياس على اكل الثوم وان كان اكل الثوم يقضي منع الانسان من دخول المساجد فموضع
 الناس فلا يلزم من ذلك المحرمة كذلك شراب المتن عند من لم يمتدحها لاذ كان بحيث تميز راسحة يقضي المنع من دخول
 المساجد من غير حرمة واما حيث اعتاد على شره فالجواب على ما في المساجد والحج من غير ما في المتن ان شربها لا يغيره من
 براحة بل راي السلف ورواها ولا يستكر بها فلا يكون داخل تحت النهي فليس اكلها هو كالمساجد والبصل جازل راسحة كبرية من
 دخول المساجد اذ لا كراية لها تحت حتى عند من اعتادوه فلا ينهي شراب المتن عند من خول السجدة وحضور الجماعات وفي شرح الشريعة
 المسيحية كجامع الشرح والاداء في السجدة راسحة الشريعة في المتنين هما الثوم والبصل لقوله عليه السلام اكلهما
 قاطع من سجد فان الملائكة تتأذى مما يتأذى الناس من الاكل والشرب المقصود النهي على الاكل بل على كل وقت الا ان تقاس قوم
 على المساجد من غير ما في المتن فكل اكل الثوم من مكر راسحة كبرية كما في شرح المتن فان كانت راسحة المتن
 كبرية عند قوم مجتهدين في المساجد او غيرهم يكون كراية الثوم والبصل وان لم تكن كبرية فلا وجب على الناس البصل على احتمال
 المتن في غالب المسالك ليس بين العلماء والعوام من غير استكرها لراسحة وانما يستكره القليل الذين لا يشربونه فلا يكون للبصل
 والثوم لان المتجر في تقيس عليها ما يستكر به غالب الناس وهذا الاستكر هو غالب ان من اليوم فليس هو من قبيل
 ذلك لا يقال لثوم والبصل اذا لم يستكر به غالب الناس يلزم على هذا عدم اتهم من دخول المساجد راسحة لانها كانت
 بالاحاديث واما تقيس عليه في شرطها استكرها لراسحة وحتى زال استكرها بها فلا تقاس راسحة حتى كلامه ولا يخفى عليك
 ما فيه فان اكل الثوم والبصل انما صار ممنوعا لعل كراية راسحة فيكون شرب الدخان كذلك لكن راسحة فان اشرك العلة
 بوجوبها اشرك المانع ولم يكن ايضا انما ان اكل الثوم والبصل يمنع بالرجل من دخول المساجد والحج كذلك كل ما راسحة
 كبرية لا اشرك الحاجب ولا كراية من اذا اعتاد الناس ولم يمتدحها وكما ان الفرق في تقيس عليه بينه وبينه على ان علة منع
 اكل الثوم والبصل من دخول المساجد ليس مجرد تأذي الناس بل تأذيهم وتأذي الملائكة والخاصة في المساجد كما في قوله
 مسلم من اكل الثوم والبصل والكرات فلا يقرون سجد فان الملائكة تتأذى منه كما تتأذى بنوا آدم وعلى هذا فلا يبعد الفرق
 بين اعتقاد الناس وعدم اعتقادهم بقا تنفر الملائكة وتأذيهم وقد يقال تقيس شراب الدخان على اكل الثوم والبصل مع
 الفارق والقول باشتهر كما في متن راسحة غير راسحة لان راسحة الكبرية التي هي علة لكراية من لوازم الثوم والبصل فانما هي
 غير مطلوبة من بل في ما يتا صلاوة فلهذا لا يطرحها ما شرب الدخان فليس كذلك اذ لا راسحة كبرية فتنفس المتن ولا في
 نفس فانه وكذا في نفس راسحة المعروفة بجمعة وانما يحصل المتن في الآلة وفي شراب الدخان منها بعض الاشارة خارجة
 عن نفسها لعدم الاحتياط في تغية الآلة وفلسما وقلة الاهتمام في غسل فشرابها ولذلك ترى من يقيس الطيب فيرجع
 هذا الحجج لا تجد فيها راسحة البتة ولا توجد في كراية شره كراية الرجح فتنظره ما قد يحصل الرجح الكبرية في بعض منصف من كل
 الاطعمة وما يحصل في بعض الاطعمة المذمومة في الآلية الشريعة الصافية ومثل هذا الرجح الكبرية للعائض لا يوجب الحكم كراية كمال الاشياء
 بل يوجب راد الرجح بمقدار حال هذه الاشياء نعم الشيء الذي يستلزم نفس ذاته كراية راسحة على الثوم والبصل فكيف
 يكون مكرها ولو سلم ان راسحة الكبرية في ما نحن فيه كراية الكبرية في الثوم والبصل في كونه من ذاتها تيقن ان راسحة في ما
 دورها فان استعملت الكراية فانما تستلزم كراية التنزيهية لا التحريم ولا الكراية التحريمية فانهم قد استقر المسالك المتضمن

انما ثبت وكل غيب حرام الا الصغرى فلان الغيب هو ما تخفى به العلم بالسلطنة وشرب الدخان كذلك يستقيم القبح
 المستقيمة وانما الكبرى لظن قوله تعالى ويجرم عليهم الغيب واشتد وقد استدلل الفقهاء بهذه الآية على حرمة كثير من الاشياء الغيبية فاستدل
 صاحب ما قبله من وشرب الهراوان بها على حرمة الحشرات كالزناجر والتفند واليربع وغير ذلك استدل بشرح
 الاكثر بها على حرمة حيوانات البحر كالداسك وتلقا كزواكير في كتب الفقه كثيرة وانت تعلم فانه فان الغيب على
 العلم من تتبع كتب غريب الحديث والافقه بطلان على العلم في المتن منها المعطى ليقال لبعض الحشرات الغيبية ومنها
 انفس الكثر وغيره ومنها المكروه وطهاوريا كالنوم وغيره ومنها المكروه من حيث الروايات كما في حديث كسبا لحي حبشيت
 ومنها ما لا يوافق عادة واستعماله من الايتا واشيشا وكبره وان كان في غيب طبيا فذا غيب في الغيرة كمن لم يعلم في
 المفضل في موضعها المشرقة في محلها فخر واطلاق الغيب على الاشياء التي يتناول حرمة من علم بين كيفية المسلك التاسع
 انه ما يجمع على العساق كالجامع على الحرات واليكون كذلك فهو محكوم بكون من الحرات انما الصغرى في غيبه صدقها بلا حكمة
 مواضع شره وحال استماله وانما الكبرى فلان ينظر من كلام صاحب الهداية حيث قال وهل يحكم في الغيب من الجواب
 اذ اسكنه قالوا والاصح انه يحكم من غير تفصيل وذلك لان العساق يتجهون عليه في زمانها اجتماعهم على سائر الاشياء بل فوق
 ذلك نعتي وشك في غير كتب الفقه كثيرة والاصح عيب عليك فانه فان اجتماع انسان على شيء البيع في هذا الجواب شره
 في ذاتهم يحكم بالمنع عليهم وزجر عليهم سدا للذرية لئلا يفضي ذلك الى المعصية وتذاهدوا والفقهاء حيث تكلموا بذلك كاصح
 الشرح بان كل من شرط للدخان ليس عليه ان يساقن فخطا بل هو حرام على كل من علم به حرمة ليس في موضع
 المسلك الحاشي شره عام البلية وشامل التفند واليكون كذلك فهو محكوم عليه بالحرمة لما ذكر في شرح التفرقة وفيه وان
 شمس الآية المذكورة على كل من لم يجمع وحسنه فقال انقل عن ابى حنيفة واصحابه في شيء في حله حرمة كل ما لم يجمع بليته وشملت الامان
 فتنته اختار اياه ما رواه النور السمرقندي وغيره واقتوا بانه ريب باعتد زجر كالتة وفيه خطا واضمحوا بانه فاض فانه على تقدير
 تمام الاستلزام حرمة ان يجمع فيه باصله اذ ان معنى الفيا لبيته وفتنته فيكون في درجة الاباحة اذا اضطر الى المعصية المسلك
 الحاشي حشره انفسه العقل ولبعده وذكر اسد وعن الصدوق اما الاول فلانه اذا وصل للدخان الى القلب على الى
 الدماغ فلا حائل في زهرا ويشوشها وحمل العقل الدماغ والقلب فيفسد العقل انفسا دما وانما الثاني فلان من اعتاده قل
 ان يذكره ليعطل بل كثير من الاشياء هو كل ما كان كذلك فهو حرام بالعقل والمنقول وفيه من ادخلها واختلا ما بهر فان شاد
 العقل والدماغ والقلب ليس من لوازمه فواتية انما هو من عوارضه الا انه يستلزم هذا الاستلزام من الحرمة العامة وهو ما يفيض
 من خاله فبانه لا يثبت انفسه كايه بل هو يختلف باختلاف المستعملين والشايرين ذلك الصدوق انكر اسد ليس من لوازمه
 فان كثيرا من يتباه بصومه ويصط على ان كان ذلك في بعضهم او في اكثرهم كان من عوارضه المسلك الثاني عشر ان
 الدخان لا يذهب الغضب وقد ذكره الله تعالى في كتابه في فوات الغضب فقال تعالى يوم تأتي السحاب دخان بين الايدي قال تعالى
 ونظر من يحجهم بارودا كرم فقال تعالى يرسل عليكما شواظ من نار وسحاب فقال تعالى انظر الى غل في ثلثة شباط الظليل
 ولا ينظر من السلب والظلم والفساد الحجوم هو الدخان فقال تعالى في حق قوم يؤمنون انفسا اشقت عنهم مذاب المنجر
 في العورة الدنيا وكان ذلك للدخان واليكون كذلك فاستعماله على وجه يمكن به اية كايه الغضب حرام الا ترى الى ما ذكره
 البوارق وغيره من بريدة جابر بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم وعدي خاتم من جديد فقال في يدي عليك حلية اهل النار
 ثم ما زيل عليه ثم من حشر فقال الى احمد منك راحة الا انما من فقال يا رسول الله من الذي ياتي اخذوه قال اخذوه من سبق
 ومن ثم صرح بعض الفقهاء بان استعمال الحية اكثر من استعمال الذئب الغفلة لكونه لا يلدأ بالغيرة فاذ كان كذلك فالحديث

[illegible]

ثم ان فيه نوع زينة فاما بالك بالدخان المحذوب لادنيا والاخرة واما قلنا ان احتمال انه العذاب على وجه يكون
مبدا كسب اهل العذاب حرام فكلاهما وان لو كان احتمال انه العذاب حراما لما جاز الا شفع بالحديد مطلقا بل فيه لبس شديد
وشاف للناس كما قال الصدوق وانما في الحديث بأس شديد وشفاع للناس ولما جاز الشفع بالنار والعجز بالعود وغيره
لان فيه احتمال الدخان والندى جدهم الدور وان المحرم انما يجوز احتمال انه العذاب على سبيل المثال لئلا يربون
بالأس الحديد بالسلاسل والاعلال على الاحراق بالنار ودخل دفعا في الدنيا قد جازها كسبوا من الاضلال بان يعطي لهم سيف
او السكين او يطبخ ابلان رويح وادخان بين فيكون ليس الحديد وادخال الدخان في الدنيا قد جازها كسبوا من الاضلال بان يعطي لهم سيف
ان غاية ما ثبت منه بعد تمام هو الكراهة الا محرمه القطعية المسككت لثالث عشر انه مما يحصل به الاثبات ما كان كذلك
فمحرم بالامر والامر الصغرى فلان من لم يشرب اذا وجد منه الرخصة تاذى منه بحيث يحصل له منعه من ان يشرب فيكون
يعرف عنه الرأى شديد من ذلك تاذى الملازمة بالحكمة القبيحة واما الكبرى فلهذا تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات
بغير التسبوت انفسهم اربابنا واثما مبينا وقال صلى الله عليه وسلم كل مؤذني النار والنفس موصوفه في النار موصوفه وفيه
منع الصغرى لما حققنا سابقا انه ليس في نفسه يحصل منه الاثبات فان كان ذلك لما روى عن جبريل في ذلك العارض
ولا يلزم من حرمته اصله على انه لا يسلط ذلك مقتضى بكل الشوم ونحوه فان بعض الظاهرية ذهبوا الى انه لا يسلط على ما حرمته منع
حضور المسب لأكبر وهو قول شاذ بل لا يلزم بل هو حلال بالاجماع كما صحح بالنوى في المنهج شيخنا صاحب المنهج في غير
واذا كان حال الشوم والبطل وغيره من الامور المنهية فضا هذا بالك بالدخان الذي ليس بمخصوص المنع مع كونه اخف
من ذلك المسككت الرابع عشر انه مستلزم الاسرار وهو حرام بالنفس وفيه بعد ليعبر عن الاضغان فانه ليس مستلزم
بل كراهية لا يحصل به واما المسككت الخامس عشر ان فيه تعجب الصورة التي صورها الصدوق عن شرب وقد روى عن السها
موضع اليد على الفم عند الشرب لذلك فليكن به وفيه غلط واضح وقطع لا ح في انه ليس فيه التعجب المنع وان حصل ذلك
ففي بعض الاحوال تكونه موجبا للحرمه مقدح المسككت السادس عشر ان فيه ادخال الدخان في البدن وهو متعلق
النار والفتن واكل النار حرام لمحدث ان الله ما اطعمنا النار وفيه ان كون الشيء حراما لا يستلزم كون ما يتركب منه
حراما والمسككت السابع عشر فيه شبهة ببيان بيده شعله نار فان من ابتاعه وشرب الدخان تراصفه اكثر الاوقات
بيده شعله نار والتشبه بالشيطان ممنوع بالنفس الموصوفة لذلك منى عن الاكل والشرب الشامل المشبه في الغلابة والاشبه
قائما والجلوس في الظل والشمس التحضر وغير ذلك من الافعال الشيطانية وفيه انه يستلزم ان يمتنع من شعله من النار
على يده لما حرم مع ان التشبه ليس انما منع في الافعال فاصلة بينا تشبه باحدثه وروت بلا في الافعال المشبهة به وبين
غيره علما ان تشبه كل من يشرب الدخان ممنوع فبنا وحكم حرمته او كراهته عليه مقدح المسككت الثامن عشر
قد مضى عنه اول الامر السلاطين ونعيم عن شيء موجب لحرمة على المسلمين وفيه اذكرة ان لبس وغيره بان المراد من
اولى الامر العلماء على الاصح كما ذكره العيني في الرمز شرح الكثر دحل ثبت منه السلاطين الطولية المصرون على المصادرات
ولتفويض بيوت المال واقرارهم القضاة وغيرهم على الرشوة والظلم كما شرعوا وقد قالوا من قال سلطانا فانا عاودل فهو
كافر والمسككت التاسع عشر قد اجمعوا على الحرمة والاجماع حجة لمن الحجج الشرعية وفيه ان الاجماع الذي هو اجماع
الاربعة هو اجماع المجتهدين كما هو موضح في كتب الاصوليين وقد مر حوا بان الاجتهاد المطلق منقطع من أس الاربعة ما
وقيل من رأس الخمسة ما في وجوب تقليد جميع المسلمين بل اكثرهم ليسوا من اصحاب الاجتهاد في الفقه ايضا مع انهم في انفسهم
ليسوا بالمتجهدين بل اكثرهم ليسوا من اصحاب الاجتهاد في الفقه ايضا مع انهم في انفسهم

ايضا مختلفون فانهم اجمع على ان سائر ما سجدوا عليه من غير ما سجدوا عليه من قبل الله تعالى
 ولا سجدوا له اذ السجدة قوله صلى الله عليه وسلم كل ركن من اركان الاسلام الا السجدة فاعلموا ان السجدة
 فعل على اكل الشوم ونحوه وكل من سجد على ما سجدوا عليه من غير ما سجدوا عليه من قبل الله تعالى
 الذي ذكره موصوفه لا يوجب له سجدته لا موقوف ولا مرفوع ولا اجزاء منتف من اختلاف الفقهاء في ذلك
 من شأن المجتهدين فان قلت هذه الاسئلة التي اوردوها المانعون ليست بقباسات حتى يقال انه منتف
 الاجتهاد بل ادخال جزئي في العمومات الكلية الثانية من الايات والاحاديث وقباسات اصحاب الاجتهاد وهو ليس
 على يوم القياس وان القطع والاجتهاد من ازمته طريفة علما ان المنتفح اما هو الاجتهاد المطلق الكلي والاجتهاد الجزئي
 على الرأى الاصح في النسخي قلت حسب ولكن قد عرفت ان اكثر مسائلهم محدوشة وبعضها ان كانت صحيحة لاقتبت
 المحررة بل الكرامة هذا كله كان كلامنا مع المانعين المحرمين والكافرين واما الجوزون فمقدمة واستندوا به في الاول
 ان شرب الدخان طميد دليل من الاول الاربعة على حرمة ما كان كذلك فهو في جنس الاباحة الثاني ان الاول في الاشياء
 الاباحة فنيته في شرب الدخان ويتجلى على اصل الاباحة الثالث ان الاصل في المنافع اباحة الاستعمال في المنافع
 وشرب الدخان نافع ولو في الجمل فلا يدل على اصل التحريم ولعل للفتيا والفتا نقول تنجيبا عن الاطراد والتفريطا كما هو
 الوسيط ان هنا اختلافا بين الاول من الحرمة والاباحة والثاني في الكرامة والخلو للكرامة والحق في الاختلاف الاول والاباحة
 ولا سبيل الى اثبات المحرمة بدليل من الاول الشريعة وفي الاختلاف الثاني الحق في جاسبا لما يهين الى الكرامة لوجود شبهة
 باطل النار والاشارة واستعمال ما يذهب به ارباب الشقاق من الكفار والعجماء ولا يراد بالكرامة الكرامة قالوا بل لم يكن كليا
 تخم بل هو كرمه وقومه لا يمتزجها بخلاف فنيته من قائل بالكرامة التحريمية ومن قائل بالكرامة التبريرية وآنا الى الآن متوقف
 في الجرم في ذلك وذلك وذلك لان علم الكرامة امور اعمد بالمشبه بالاشارة فثابت استعمال ما يذهب به بل ان ردتا لتسا
 حصول الرأى الكريمة في افواه الجماعة المتعاقدة اما الاول فان نظر الى ان الفقهاء اكراموا كراما كراما الاشياء وتخربوا
 بالمشبه حكم بكون ذلك وان نظر الى انهم حكموا في بعض ما فيه تشبه بالكرامة التبريرية حكم بذلك آنا الثاني فهو ايضا من حيث
 الاعتبار ببعض نظائره مضيد للكرامة التحريمية ومن حيث اعتبار الفرق بينها وبينه مضيد للتبريرية وآنا الثالث فهو ايضا مضيد
 للتبريرية عند ارباب البصيرة وان ظن جماعة موجبا للتبريرية فخران كان اجتماع وجه عديدة للكرامة التبريرية موجبا للتبريرية
 الكففي ذلك في ثبوت المرام لكنه محتاج الى سند تام فتأمل في هذا المقام فاعلم من مزال الاقدام وخلاصة المرام في المقام انما كانت
 في اباحة وعدم تحريمه والارباب في كرامة فان كانت كرامة تحريمية كان الارتكاب من الكرامة لان الكرمه تحريمية والارباب في المرام
 على اصح به جمع بين الاعلام وان عدده بعضهم من الصغائر وان كانت تبريرية كان ارتكابا بصيغة ولكن يكون بالامر عليه
 واعتقاده كسيرة نظر ان شرب الدخان موجب للارتكاب الكبير على راي اكثر العلماء وذو الشأن وهو الذي يدل عليه
 البرهان ومن ذهب الى الاباحة مع الخلو عن الكرامة فقله لا يخلو عن شدة ذنوبه من لطيفة ما يناسب المقام اذ وجهه من
 فصل صدر الشريعة في خلاصة الاشتر في ترجية السيد محمد بن محمد بن برهان الشبه بالعلامة الحميدى السبل المشططين لفتيق
 الاشارة بما لك الروم المتوفى في سنة قال على والذي قال في سنة المولى الشهاب الخفاجي وانا بمصر سنة ستين والفت
 ان كان في يوم من الايام في مجلسه الرفيع العالي المقام مع جماعة من الفضلاء فاجتمع الشهاب بن المجلس لاجل الدخان
 وكان المنع قد فصل من حضرة السلطان ولما عاد الى المجلس فشد به من البسيتين وبها انظر وتتما من غير من به اشار بل انما
 فلا طمنا ومنه بالصفوة روي عن الاماني + تريد جذا من غير غيب + وبل يعود ليقبح بالادعان + فاجاب صاحبنا بترجيته فقال

[illegible]

[illegible]

آيات الأولى قوله تعالى خلق لكم في الارض جميعا واللام المنقطة قبل على ان الاشغال بالمنطق بها دون شرط وجوبها
التي فيه قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والزينة تشمل على الاشغال التي لا تخلو قوله تعالى قل كل لكم العيش
والمراد بالاطمئنان استقامات طبعها وذلك يقتضي حمل المنطق بأسرها والاشغال في الاكل في المعاش لا يخرج من حمل المنطق
عليه الصلوة والسلام والامر والاحراز في الاسلام والعصا ضبط اهل الحق جردية النوازل بالاسكار كالنجح والبالا والامر
بالسكن كالتراب والشرائط او بالاستعداد كالخياط والبراق وبذلك كان ظاهر اوجاب الحكمه وان ثبت في هذا الدعوى خلاف
صحت حمل المنطق فيجوز الاتقاء بتجريد طمان لم يثبت احرازه فلا يصلح حمل مع ان الاتقاء بغيره دفع المخرج عن المسلمين
فكان التزويج ممتثلون قننا ولا تفصيل ليس من تجريد وما خير رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بين شيان من الاشغال ويصح
وانما كونه بدعة فلا ضرر فانه بدعة في النوازل لا في الدين فاشابت حرمة احرسه ليلا ويوجد نص في التزويج لم يمنع من الطمان في طوبى
حرام او نفع بعض وقصد التزويج في غير غريب جدا ما منع في الماطر اطرار اللصواب من غير خفت ولا عاذا في الجواب كذا
احباب الشيخ محي الدين احمد بن محي الدين بن حيدر الكروبي الحجازي رحمه الله تعالى انتهى كلام ابن عايد بن قريع ذكر
الفقهاء يمنع من دخول المسجد اكل الشوم واصلح لورود النبي عنه وكذا اكل موزور والحكمة كبرية ولكنه فلا بعد ان يقال بمن
من يتناول كشره شرب الدخان لوجود الرخصة الكبرية في عدم الملائكة تتأذى منها ومن اوجابنا نقل عن بعض العلماء
انه شرب الدخان في المسجد على المنبر والصلوة بارادته الفعالية وفي الحديث النبوية شرح الطريقة المحمدية للعلاصة
عبد الغني النابلسي شرب القطن ليس حرام كما يزعم بعضهم بالنابلسي على اكل الشوم سباجا منحت وتوجب بعد تسليم
المنحت فيه القياس تبطل حرمة بطران حرمة اكل الشوم ان كان اكل الشوم يقتضي منع الانسان من دخول المساجد
وكذلك شرب الدخان المنتن عند من لم يبتدئ استعماله اذا كان بحيث تضر برأية يقتضي المنع من دخول المساجد من
غير حرمة وما حجت اعتد على شربه فالرخصة للمسلمين في المساجد بحيث لا يتضررون برأية فلا ينبغي حاشي كلامه قلت
في التفضيل انما يستقيم لو كان عليه من الدخول في المساجد تاذي الناس اما لو كانت تاذي الملائكة لما حرم في المسجد
كما يستفاد من بعض الملاحظات فلا مجال لهذا التفضيل بل الحق منشار بل الدخان مطلقا وجوبا فانهم لم يوجب امتناعا
مجاورة هذه الرخصة الكبرية موجبة لحرمان زيارة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم التبت وقد سمعت من شيوخنا في كل مكان من علماء
كان يكثر شرب التبك خراي يوا في المنام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وحول اصحابه فاراد في المنام ان يقرضه
وتبشره بقرضه الفقه الاصحاب وقالوا هذا شرب الدخان فلا يستيقظ الرجل تاب من منعه وتسل هذه الحكاية على تقدير صدقها
لا يستغرب وقومها لفظ حفظ والله اعلم **قال** مولف هذه آخر ما تيسر في هذا المقام ولله الفضل والانعام نهاريوم الجمعة
سابع شهر رمضان من شهر ثلاث اربع وثمانين لاجل الالف والمائتين من هجرة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله
وسلم من امدار حسن الخاتمة الباب الرابع في فوائد متفرقة في علمه والحكمة فائدة قد ثبت بالادلة الواضحة والبراهين
السلامة ان شرب الدخان لا يخلو عن ثم اي اثم فانه ان كان حراما فكبيرة اتقا ولو مرة واحدة فليسقط به تركه في كل وقت وشهاده
وان كان كرهيا فاحتمل كونها كبيرة على المنزلة الرباج ككتمانها دون كبيرة ارتكاب الحرام الواضحة وان كان كروها فاحتمل كونها
والان كان صغيرة كما ان ذلك على تقدير الكراهية التحريمية عند جماعة لكنه بالاعتراف والامتناع يكون كبيرة وقيل بطلان هذا الالزام
عليه لا يخلو عن ارتكاب كبيرة اما اذا ما صدمتها من اثمها واما القول بالاجرة المخطئة الحاشية عن مطلق الكراهية فنقل من
فوسب اليها وتول بحكم عليه بالسزؤ من جملة الاقوال الذي يعتمد عليها فائدة ذكر صاحب الفريعة كثيرا من المنامات
الالهة على ما من المستقبقات وقد حكم بالموافق بعد حصول الاحياء ومن ثم ذلك واقع في ليلة بروج سنة اربعين لاجل الالف

ان حبل الان كان مشا بالدرخان وكان اسمهم حرمات فكانت قرأوه بالتجويد والكفيلين اذ احياءه اسد قتال ومكتم قتال
 اين يذهيون بانسه وكان اخوه مريضا لكن يدور في البيت فكانت في الساحة وسلكوه من حاله فقال هاهنا بطلان
 ميبان فذهبوا الى موضع مفروش بطراش خضرا فانما به جبال ونداء يرون القرآن واذا انما بجماهير من اقران في قنات
 لهم انا جالس فجاؤا احد منهم بطريق مملو بانواع الثمار فكانت ثم عطلت فقلت لهم انما عطلت ان في اودانهم من طبع مملو بقتال
 لي اشره فقلت واسد لا اشره فقلتهم فقلت بالخير اخافا انما برجل على صورة العرب فقال لم تكني فقلت اني انكملت طبعي
 بقتي فقال اذهب بك الي بيتك واكرمك ان اكرم الناس ان يتركوا اشر بل الدخان وان يميز بين انك فخرجت المسلمين
 في اللباس فقلت ليا سيدي ان لم يقبلوا قولي فقال بلغ داهلي الرسول الى البلد ع وحكي ان رجلا شافا كان
 يشرب الدخان فترى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال لما كنت شريفت وتشر للدخان فاذ احببت وحكي ان رجلا
 عالما كان يشرب الدخان فترى احد يدعيه في المنام انبي صلى الله عليه وسلم فقال لقل لصديقك انك تدرس وتشر
 الدخان انما هي وحكي ان امرأة وصنعت ولدا فخطب عليها المرض وعشى عليها فقاتلها بها الناس شاربو الدخان
 يميزون ثم ماتت بعد زمان قليل وحكي ان رجلا كان عاملا للنبي صلى الله عليه وسلم وكان يشرب الدخان فترى في
 يامري في المنام ان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل لراكلة اقترت الولد احضره لمجلس اذا جاء الدخان فذاكره وذهب
 وحكي انه وقع في روج سبعة الف وتسعة وثلاثين خط شدي فترات في المنام امرأة صاحبة السبيل كمال الدين الحسين فقاتل
 له ليا سيدي متى يرف عننا بل الدخان فقال لسانك عن ربه القحط ولم يترك الناس شر بل الدخان وحكي ان روية يشرب العسل
 النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الاولياء انهم يمنعون عنه وحكي صاحب الضيعة من نفسه شدة رآى في المنام كان شابا
 حسنا يلحق يقول لانه لم يذبح شديدا اني وشا بل الدخان وشا بل الدخان وشا بل الدخان وشا بل الدخان وشا بل الدخان وشا بل الدخان
 محدث الهندولي امير بن عبد الرحيم الدلاوي في رسالة الدخان التي في حديث النبي الامين عن الدخان قال انك يا من اصحابنا
 لا يتقوا شر بل الدخان ولكنه قد رينا القدرة لانه في رآى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام في ايقظة الدلاوي اى ذلك
 كان مقلدا لغيره عرض عنه وخرج من ذلك المكان قال فذوت اليه فقلت يا رسول الله فقال في بيتك القدرة وخرجت
 نكربها وحكي ايضا عن والداه ان كان رجلا من الصالحين لجدد ما عالم عابد والآخرة عابد لعين العلم فترى النبي صلى الله عليه وسلم
 في ساعة واحدة على صورة واحدة وكان اذن للعابد ان يدخل في مجلسه فله اذن للعالم فسال العابد لبعض القوم عن
 ذلك فقال هو يميز التباك والنبي صلى الله عليه وسلم كيه قهلا كان العدو دخل الحاد بل الى العالم فوجدوه بكي لانا الى السليبة
 فاجرو عن بسبب قتال من ساعته ثم رآى النبي صلى الله عليه وسلم في السليبة الآتية على صورة واحدة كان اذن للعالم فوجدوه
 فان فقلت هذه الحكايات والمنا لا تقدر شيئا من الامكام من الخلال والخرام لما قال على القاري في الكافي في رواية
 المقدرة السالمة في خوف التي تمت للاعتناء وعلى رواية المتام في حق غير الانبياء عليهم السلام فخر في ان جلد رآى النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم وادخل على شئ او تركه على خلاف قواعد الاسلام فليس له القيام به الا لما راجع العلماء والاعلام انتهى فخصنا فقال على
 القاري ايضا في الحرة الثمين شرح الحصين لان الاحكام المتنامية والاحوال الكشفتة لا اعتبار لها في الامور الشرعية فقلت
 فقلت ببيان منام غير النبي الاثنت شيئا من محله والحكمة لانه يقع مؤيد لما ثبت بالاطلاق فله الحكايات والمنا ان
 لم تثبت باستقلالها في الدخان لكن للرب في جعلها مؤيدة لما دل عليه البرهان لا سيما ويا من رآى النبي صلى الله عليه وسلم
 انه كبره كونه متفجرة فانه انشا واسد لروايتي حديث من رآى في فقد رآى الحق ويؤيده قول الامام ابن ابي حمزة انه لم يسه
 المالكي في بجة النفوس شرح مختصر صحيح البخاري من رآه صلى الله عليه وسلم في صورة حسنة فذكره في صحيحه من الرائي ان كان

ان حبل الان كان مشا بالدرخان
 اين يذهيون بانسه
 ميبان فذهبوا الى موضع مفروش
 لهم انا جالس فجاؤا احد منهم
 لي اشره فقلت واسد لا اشره
 بقتي فقال اذهب بك الي بيتك
 في اللباس فقلت ليا سيدي
 يشرب الدخان فترى النبي صلى الله عليه وسلم
 عالما كان يشرب الدخان فترى احد يدعيه
 الدخان انما هي وحكي ان امرأة
 يميزون ثم ماتت بعد زمان قليل
 يامري في المنام ان النبي صلى الله عليه وسلم
 وحكي انه وقع في روج سبعة الف وتسعة
 له ليا سيدي متى يرف عننا بل الدخان
 النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الاولياء
 حسنا يلحق يقول لانه لم يذبح شديدا
 محدث الهندولي امير بن عبد الرحيم
 لا يتقوا شر بل الدخان ولكنه قد رينا
 كان مقلدا لغيره عرض عنه وخرج من
 نكربها وحكي ايضا عن والداه ان كان
 في ساعة واحدة على صورة واحدة وكان
 ذلك فقال هو يميز التباك والنبي صلى الله عليه وسلم
 فاجرو عن بسبب قتال من ساعته ثم رآى النبي صلى الله عليه وسلم
 فان فقلت هذه الحكايات والمنا لا تقدر شيئا من الامكام من الخلال والخرام لما قال على القاري في الكافي في رواية
 المقدرة السالمة في خوف التي تمت للاعتناء وعلى رواية المتام في حق غير الانبياء عليهم السلام فخر في ان جلد رآى النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم وادخل على شئ او تركه على خلاف قواعد الاسلام فليس له القيام به الا لما راجع العلماء والاعلام انتهى فخصنا فقال على
 القاري ايضا في الحرة الثمين شرح الحصين لان الاحكام المتنامية والاحوال الكشفتة لا اعتبار لها في الامور الشرعية فقلت
 فقلت ببيان منام غير النبي الاثنت شيئا من محله والحكمة لانه يقع مؤيد لما ثبت بالاطلاق فله الحكايات والمنا ان
 لم تثبت باستقلالها في الدخان لكن للرب في جعلها مؤيدة لما دل عليه البرهان لا سيما ويا من رآى النبي صلى الله عليه وسلم
 انه كبره كونه متفجرة فانه انشا واسد لروايتي حديث من رآى في فقد رآى الحق ويؤيده قول الامام ابن ابي حمزة انه لم يسه
 المالكي في بجة النفوس شرح مختصر صحيح البخاري من رآه صلى الله عليه وسلم في صورة حسنة فذكره في صحيحه من الرائي ان كان

۱- غرض از این کتاب
 ۲- این کتاب را چه کسی
 ۳- این کتاب را چه وقت
 ۴- این کتاب را چه در
 ۵- این کتاب را چه در
 ۶- این کتاب را چه در
 ۷- این کتاب را چه در
 ۸- این کتاب را چه در
 ۹- این کتاب را چه در
 ۱۰- این کتاب را چه در

[illegible]

جب اکثر انہوں نے اسے دیکھا تو اسے دیکھ کر حیرت مندی کہ یہ کون سا شخص ہے جس نے اس قدر بڑا کام کیا ہے۔

[illegible]

فذلك من وجوه فقر وليس كذلك قال الخبيث الذي هو مله الخويلد لم يسم بل هو لا سكره لكونه
مفسر العظيمة ومنه لا يخرج قوله لا يجزى لاجل فسد طبعه في ذلك الكلام واصل في نحوها لا يجزى الا من سبطه واطلها كالم
فيلزم ان يكون نبيها من ان يكون حرما والا ازم باطل باجماع من يعتد به بالاجماع قوله لا لا سكره لان الانسان مفسر
على الاضيق الخ لا شبيهة في ان الانسان مفسر على الاحتياج الى ما يقع وميلان طبعه الى ما يصلح والاستغناء عن امور
تفسد عقله او فقره والفتن في استعماله منافع فلا يمكن استعماله نظره بل في عدم استعماله يكون تغير فقره قوله ولان
هذا الفعل من الخالف عن الشرع ليعتد بالسير في الفعل من الخالف الشرع او لم يرد من الاستعانة طبعيا وطاهرة فاعتد
في الشرع من غير عدم غسل الالف وحركه استقار انزال اليه يكون من الخالف الغرض الشرعي وهو امر اخر ليس الكلام في جوازه
بل في امر اخر قوله كما ان الالف في الخ ما زاد ارباب النظار ان ارادوا الطهارة فليست حجة لان النتن طاهر لثاق العلم
ان ارباب حسن النسخة وكون الطبع في استعماله فليست حجة للزوم حرمه استعماله لدراسة كريمة وهو باطل عند اهل الفضل وقوله
فروضا للشرع ليعتد به علم ان الجوز شرع بالادوية البشعة او اكل الاغذية الكريمة لما روي في المشرح من تطهير الفم من الاشياء
النجسية فان جوزه استعمالها لغيرها جاز استعماله لثباتها ايضا باصنافها فلهذا قوله والخالف طبعه من الخ هذا من سوء النسخ
كيفية كون اشهر شراب الدخان فان فيه شربا بالكفار واستعماله بالعذاب بالاشارة واعتقاده وموته للزجر الكريمة ولما
كذلك في الاستعانة باكله لانه ليس به مضرة من المفسد المذكورة فليس به مثل ايضا فغفل عن ان يكون شربا له وهو
قوله فلا اولى له وجه عدم رايته لا يتلزم عدم صوابه رايته لان ذلك المحجب لما رأى من العين النتن ليس فيه نجاسة طاهرة
ولان الاستعانة طاهرة وليت اجاب بالجواز لكن احب الاخر ان لا يشأ من اعتقاده وكفره استعانة طهرت الالف
بقطرات النزهة ولا يفتت متعاد الى تطهيره في الجاهل وبما احسن الوجوه عندنا من المصادق لا يرويه الامم اقرب
عن الفكر الخالف قوله بل هذا الفعل الخ شنيع الخ قد اشنع جدا ما عرفت سابقا من عموم الحديث بالنسبة الى البدع الشرعية
والبدع العادية خارجة عنه قطعنا عن حكمه بتدريج شئ بجرحه وشره من دون نظري الى كونه اعادة اوجبا وقد وثق وان تامل في
ان له اصلا في المشرح او هو قابل للطرح فهو بغير اصل عن فهم الحديث ووروده قوله لكن يتجلى الخ الاحتاج الى الاشارة لكون
استعماله مباحا بالامتناع وقول صاحب التبيان كذلك غير منها تطهير الجسد والفم والالف من المراجعة الكريمة الى جوابه
انه لا يثبت منه الا زوم تطهير الالف المستعانة لثباته في ربح كبره في النذر لان يمنع من استعماله بكل وجه بالجملة فلا دليل
يدل على حرمه الاستعانة بالنتن او كبره فحرام او تنزهها فهو باق على ابحاثه الاصلية قطعا مسأله بل يجوز اكل التنبك
اختصارا فيه فمن كره الاستعانة به فحرام كره اكله كذلك ايضا ومن حمله تنزهها جملتها تنزهها وانما انما وجب اذ لا ذلك فلا ينبغي
الاباحة في هذا كنه وفي كنه خصوص مع الورق المأكول في ديارنا من كثرة بطلان استعماله باطلان ليس فيه بغيره
ولا ينسب فيه ولا يثبت لكانت بغيره في فمنا كبره هي من جوارض الاحتية فيلزم عدم فعلها والاحتية من فعلها لان يكون الاصل
بما فاقه من ههنا يعلم ان اكل ورق التنبك المتعارف في بلاد الهند قد من النورة والتمتع في غير هذا الاحتية اكل النتن
بلا كراهة وابطاح استعماله لانه اذا كانت قليله كما قال في فضائل الاحتية في الباب بالمشاكل المعلن كره
وذكر المأكل في ان كان بغيره كره وان كان قتيلا ولا يقلد او يفعله احيا تاملنا بس به قال العبد مطحون وقياس على هذا
ان يبرح اكل النورة مع الورق المأكول في ديار الهند لانه قليل قاض فان الغرض المطلوب من الورق المذكور لا يحصل به
استحقاقه وشبهه خزانة الروايات لثقلها من النصاب وتقليم الاسلام مسأله قال صاحب البرهان في تحريم الدخان
ثم اعلم ان نزع التنبك ينبغي ان يكون مكره بالجمع من شارب الامم من قاجرو الاطمة من اهل النجى والغسل انتهى

وقصير به الغرابة واخره لا يخفى على من نظر الوجه السابقه مسأله قال شيخ الاسلام الشيرازي زاده في رساله في المنطق
 في حكمه تعالى شجرة التباك للمؤلفه سنه ستين وستمائة وثلثين بعد الف وثلث مائة من بين علماء الامم الفاضله في المنطق ما سبق في وجه الامور
 لكن قال علماء تاج الدين بيلال المحدث ان كان من قطعوا به لا يختلف فيه والامر في محل الاختلاف لا يجوز من هذا الوجه لا خلاف
 الا اذا اتفق على المنع ولم يقع في علمنا واما فيما وشرائط ما يخرج من المكان لا يختلف بها في غير الشرب بل في التقييد الاصحاب عدم
 الجواز في شربها بالاشرب به كون استعملها مطلقا لا بموجب عدم جواز شربها وان قيل بعدم جواز شربها لكونه من غير الاشرب
 الا للوهو وهو مطلق واما زعمهم انهم لم يلقوا في كلام الاصحاب ما يقتضي مسأله ما التباك الذي يقال له ماء القندرية وهو ما جعل
 في ذلك شرب ماء المعروف في دياره بمحقة كحل خبيث للدم لكان الى قديمه الماء والمنشور بطول المكث المتفق على طهارة تناول
 من كل ليل لبقا اعم الماء وفيها قد صرح علماء بان المشقة تجلب التيسير وجعلها في الاشياء قاعدة وذكرها في دفعها اتم بملكو
 وحكم في بعضها بالطهارة وفي بعضها بالعفو لعدم السبوي فينبغي ان يكون ماء التباك على تقدير تسليم استحسانه ونجاسته
 اما طهارة وهو مفسد لعدم السبوي وذكره في المقتضى وغيره الارواش كلها نجسة الارواش من جهة طهارة واما القندرية فغيرها
 الدواب نقل ما يسلون عن السليخ بالارواش والاختلاف فيقال في المشايخ على قول جمهور من بخار من ان الشرب مخلوط بالعدا
 ومنه للسبوي وعدم السبوي في ماء التباك اتم من في الروث وغيره وشقة الاحزان من شقة الاحزان في غير ذلك قال
 بعضهم وروى بعضهم بان الى قديمه الماء والمنشور فاسلاد اذ كبر استعماله زال عنه طبع الماء واطلاق اسمه بان كونه الماء
 المنشور بالمكث متفقا على طهارة من غير النقل لبعض الشرايع بقوا قليله ليس بطاهر وطاهره شغل الماء وهو لا يشك
 الا في غير لونه واطمروا به في بعضه فالتغير في الشرايع من غير القندرية وعزاه بعضهم الى ما رواه الناصري وبنان عليه السلام في السبوي
 من ان في عدم علمه انما بتبرين عموم السبوي فيعلم ان الامر الذي اقيم به السبوي هو ما يتلج الى حاله من العام وذكره في السبوي
 وذكره في المكث اذا شرب في الاحوال الكثرية وذكره في بعضها لا لا يكون الا من شدة وجعها ولبا رة اخرى ما يفسد الاعتقاد
 عنه اذا عرفت هذا فلا وجه لجعل على تلك الشجرة المنشقة فوق الفرس الخالية من مكان الاحزان عنها وعدم شربها حتى لا يفسد
 تركها تمامه السبوي ولو فرض من جهة ذلك لزوم ابقاءه في المكثات التي حمت به السبوي كالتبكية وكل امر باطل للملاهي
 وغير ذلك من الامور المنهية وبنان طين في المشقة في الاحزان عن الماء المذكور اتم من شقة الاحزان عن الروث وغيره
 مردود على قائله لان تكليف ارباب الدواب وغيرهم بالاحزان عن الارواش مشقة عظيمة وفي الاحزان عن التباك من جهة
 لان تناولها من غير احترازي لا ضروري كذا في مرفق التباك في حكمه تعالى شجرة التباك والتبيان في الزجر من شربها لكان
 والايه سبب عليك ان الرد صحيح شعير مردود والقول المردود غير مردود اما قوله الى قديمه الماء والمنشور فاسلاد
 اذ لا شبهة ان باستعماله مرات عدة لا يخرج عن الطبيعة المائية ولا يخرج عنها اذ لا يتصل بمرات كثيرة وبما في غير قائله من فيه
 بل حكم كل منتن كذا لك لا يرب فيه وقوله ليس لقائله لان عدم طهارة الماء والمنشور امر مجرد لم ينع له اليه بل هو لا ولم
 يوافق له لا يليل عقله والنقل وشمل هذا القول في الاجماع غير قائله وقد حرمه عادة الفقهاء على كل لاجل على كل لاجل
 من دون اعتبار القول لثاذا اندر بلا نزاع وقوله القيتة تجسبه بالتغير الخ جوابه ان الناصري ذكره بالناقض من حيث يتبين
 دون عجرة غيره وقد صرح شرح الهادي ان معنى الاما غير الاشرب نجس غير طهره او لونه او ريح او رائحة معني عليه به بتخصيص
 من غير مخصص نرد وعليه لوجود المخصص ذلك من المهيمن ان وصف الشيء بالزوال لا يورده وصفه لا سيما الاوصاف
 الاصلي ووصف الطهارة للماء اصلي فلا يزيل الا بالورود ايضا فانه لا بد ان يقيد المنع بالتبكي ليس بمرتب وقوله انما ختم
 به فلا وجه الخ له وجه صحيح فان مجرد امكان الاحزان عنه ليس منكر لكونه لما شاع استعماله فيهم وعلم بطلانهم على ما سطر عنه

في حكمه تعالى شجرة التباك للمؤلفه سنه ستين وستمائة وثلثين بعد الف وثلث مائة من بين علماء الامم الفاضله في المنطق ما سبق في وجه الامور
 لكن قال علماء تاج الدين بيلال المحدث ان كان من قطعوا به لا يختلف فيه والامر في محل الاختلاف لا يجوز من هذا الوجه لا خلاف
 الا اذا اتفق على المنع ولم يقع في علمنا واما فيما وشرائط ما يخرج من المكان لا يختلف بها في غير الشرب بل في التقييد الاصحاب عدم
 الجواز في شربها بالاشرب به كون استعملها مطلقا لا بموجب عدم جواز شربها وان قيل بعدم جواز شربها لكونه من غير الاشرب
 الا للوهو وهو مطلق واما زعمهم انهم لم يلقوا في كلام الاصحاب ما يقتضي مسأله ما التباك الذي يقال له ماء القندرية وهو ما جعل
 في ذلك شرب ماء المعروف في دياره بمحقة كحل خبيث للدم لكان الى قديمه الماء والمنشور بطول المكث المتفق على طهارة تناول
 من كل ليل لبقا اعم الماء وفيها قد صرح علماء بان المشقة تجلب التيسير وجعلها في الاشياء قاعدة وذكرها في دفعها اتم بملكو
 وحكم في بعضها بالطهارة وفي بعضها بالعفو لعدم السبوي فينبغي ان يكون ماء التباك على تقدير تسليم استحسانه ونجاسته
 اما طهارة وهو مفسد لعدم السبوي وذكره في المقتضى وغيره الارواش كلها نجسة الارواش من جهة طهارة واما القندرية فغيرها
 الدواب نقل ما يسلون عن السليخ بالارواش والاختلاف فيقال في المشايخ على قول جمهور من بخار من ان الشرب مخلوط بالعدا
 ومنه للسبوي وعدم السبوي في ماء التباك اتم من في الروث وغيره وشقة الاحزان من شقة الاحزان في غير ذلك قال
 بعضهم وروى بعضهم بان الى قديمه الماء والمنشور فاسلاد اذ كبر استعماله زال عنه طبع الماء واطلاق اسمه بان كونه الماء
 المنشور بالمكث متفقا على طهارة من غير النقل لبعض الشرايع بقوا قليله ليس بطاهر وطاهره شغل الماء وهو لا يشك
 الا في غير لونه واطمروا به في بعضه فالتغير في الشرايع من غير القندرية وعزاه بعضهم الى ما رواه الناصري وبنان عليه السلام في السبوي
 من ان في عدم علمه انما بتبرين عموم السبوي فيعلم ان الامر الذي اقيم به السبوي هو ما يتلج الى حاله من العام وذكره في السبوي
 وذكره في المكث اذا شرب في الاحوال الكثرية وذكره في بعضها لا لا يكون الا من شدة وجعها ولبا رة اخرى ما يفسد الاعتقاد
 عنه اذا عرفت هذا فلا وجه لجعل على تلك الشجرة المنشقة فوق الفرس الخالية من مكان الاحزان عنها وعدم شربها حتى لا يفسد
 تركها تمامه السبوي ولو فرض من جهة ذلك لزوم ابقاءه في المكثات التي حمت به السبوي كالتبكية وكل امر باطل للملاهي
 وغير ذلك من الامور المنهية وبنان طين في المشقة في الاحزان عن الماء المذكور اتم من شقة الاحزان عن الروث وغيره
 مردود على قائله لان تكليف ارباب الدواب وغيرهم بالاحزان عن الارواش مشقة عظيمة وفي الاحزان عن التباك من جهة
 لان تناولها من غير احترازي لا ضروري كذا في مرفق التباك في حكمه تعالى شجرة التباك والتبيان في الزجر من شربها لكان
 والايه سبب عليك ان الرد صحيح شعير مردود والقول المردود غير مردود اما قوله الى قديمه الماء والمنشور فاسلاد
 اذ لا شبهة ان باستعماله مرات عدة لا يخرج عن الطبيعة المائية ولا يخرج عنها اذ لا يتصل بمرات كثيرة وبما في غير قائله من فيه
 بل حكم كل منتن كذا لك لا يرب فيه وقوله ليس لقائله لان عدم طهارة الماء والمنشور امر مجرد لم ينع له اليه بل هو لا ولم
 يوافق له لا يليل عقله والنقل وشمل هذا القول في الاجماع غير قائله وقد حرمه عادة الفقهاء على كل لاجل على كل لاجل
 من دون اعتبار القول لثاذا اندر بلا نزاع وقوله القيتة تجسبه بالتغير الخ جوابه ان الناصري ذكره بالناقض من حيث يتبين
 دون عجرة غيره وقد صرح شرح الهادي ان معنى الاما غير الاشرب نجس غير طهره او لونه او ريح او رائحة معني عليه به بتخصيص
 من غير مخصص نرد وعليه لوجود المخصص ذلك من المهيمن ان وصف الشيء بالزوال لا يورده وصفه لا سيما الاوصاف
 الاصلي ووصف الطهارة للماء اصلي فلا يزيل الا بالورود ايضا فانه لا بد ان يقيد المنع بالتبكي ليس بمرتب وقوله انما ختم
 به فلا وجه الخ له وجه صحيح فان مجرد امكان الاحزان عنه ليس منكر لكونه لما شاع استعماله فيهم وعلم بطلانهم على ما سطر عنه

(Handwritten signatures and names)

[illegible][illegible][illegible]

يعلب الصدق ويبرل جواد يورث السهر ويولد الياسير ويطلع شهوة البهادر بما اضيق الى المالمخ ليا من رما وشبه
 للشفا ووض الكسل فليكنه سر من كل الصلوة وهرن الضيق واسم قرحوم يشربونه بالبق بوطا يخفف من طبعه من ابي الى
 التبركة وقد اكثر الشعر اسير النظم في القربة فمن ذلك الفاكي **ع** اشرب القربة مرارا في حجب الصفوة من اربابها وذكرا لثقلها
 تشهد الانس رحاها وقتلت ما دهر لم يزل شغري **ع** يا قربة قشرية حكت الغضار بلونا حليت على مصعقة من فنانها
 وبصوبها وبما آل خرس **ع** بات استغنى قربة قشرية ففطحت بكر المدام وشفت في الفنا حينا بد لوان الفا احاطوا نحو
 ساحتها بقصد النجاة رايت الالف ناجية واهل الشدايق البها في كالكامل بعضهم **ع** يقولون في قربة الدين بل
 تبحر وتسلم قاتلتها فقلت نعم هي مامونة ووالصعب الامسا قاتلتها وفي تذكرة العلامة حال الدين بن صدر الدين
 ابن جصام الدين قال حدثني جد لي ايام المسيد الحرام النبوي الشيخ ابراهيم بن الشيخ محمد بن الشيخ احمد بن الشيخ جمال الدين
 النجدي قال فرأت علي باب قربة الشام في البيت على لسان القربة **ع** انما احشوه السيرة واعلم في القصابين في كوكبه
 عطر في ذكري شمع في العين **ع** وذكر السيد الايوب محمد كبرت المدني في رحلته حكاية ابن بعض الصالحين قال سمعنا قاتلا
 بالباطل القربة بامر السلطان مرادون القربة لا تبطل لصلواته قال ولم تبال لان صاحبها موافق للاسم القوي يعني ان كلاسنا له
 من اسد راية وسنة غلبته الاستدواء قاروا وشاهنا قوي فكان الامر كذلك انتهى وقال ايضا لعل حيا لاعتاد له اصلا
 الا انه يستعمل فيها بخفة البهارة كما يقول فهدا بهته كمن قال واستخرج بعضهم لطيفة من ذلك وهو ان لقط جبا عديت
 فكان القاتل يقول جلبت لك الصفا من الست الهبات وجبا له بهته مني كلك فاقبل انتي قلت لم اسع في عري بلج من
 هذه اللطيفة والخيعة غريون **ع** الاستنباط والذي بلغني في هذا الموضع ان الشيخ الشافعي كان له كلام يسمونه القربة في كل
 يوم وكان اسم الكلام جبا فاذا في بالقربة الى الشيخ فخرج باب الخلوة فيقول الشيخ من هذا فيقول جبا فيخذه ذلك سنة اذا
 جنى بالقربة قيل جبا وهذا اللطف سمعت به في هذا المعنى والاعلام لم ينفى الى السعور **ع** اقول لامصا في عن القربة استاذ
 ولا تجلسوا في مجلسه فية ولا اذا كان عن نبض ولا عن كراية **ع** ولكن فدت مشرب كل سفينة يا انتي ما في سلوة العري بسوة
 الارب **ع** وفي تخفة الاخوان في شرب الدواء اعلم القربة التي هي من قشر العنبر ومن نفس فكان ابتداء ظهورها
 في اواكل المائدة العاشرة وقيلها بدة واختلف العلماء المتأخرون فيها فالبعض قال في تحليلها وجعل آخره حريم وحيث
 انه ليس بالاسكار ولا فساد العقل في القربة بنفسها مع ما فيه من العوائد البدنية فيباح تناولها الا ان يكون مقارنا
 بالمحرمات الحرامية كالادارة على حياة العسفة او تناولها في الاواني المحرمة وغير ذلك كما في شرح المجتهد للعلاني وفي جملة
 الصفوة في حل القربة انه قد انتفى بكل القربة من الاعلام المختلفة الشيخ مشاب الدين الشافعي وشمس الدين المصري وغيرهما
 وان الشيخ العلامة علي القاري حكم بجلاية القربة في شرح المشكوة قبل كمال الفتنة فقال لا يصح استدلال من هو قاتل في
 القربة انتهى وفي النور السافر في اخبار القربا لعل شرفه ترجمته شهاب الدين احمد بن الطبيب الطنبغا اوسى الكركي
 اشفا في الفتوى في عشر المحرمين بعد شمس **ع** قال في بعض رسائله التي انضما في حل القربة قد سمعت شيخ الاسلام يجمع
 على تجديده للقرن التاسع ذكره الا الاضاري انه كتب اليه المالكية تجريم شرب القربة وساعده على البصيرة على ذلك من علماء
 من شربها ما نشره الى مصر القاهرة فكتب له لعلون بهاسه الالهية فكان جوابه ان قال احضروا لاجتماعه المتينين
 بهما مستعلم عن علمها فذكر انه لا عمل سوى التقوى فاذا الاختبار فاحضر قشر الدين ثم امرهم شربها ثم اجمعوا على ان لا
 ساءه فلم يرضهم فغيروا لاطرافنا حشابل وجذبهم انبساطا قليلا ثم زادوا في قشره ووضف في حلها مصفا فقلت لعل من قشر
 على التوجيه بوجوهنا فقال لي بل اختر ما وسئل وقد انقذت قديما بحلها استدلال في كمال الجحى على اصحابه وبهوان الشدا

انما يحرم تناولها باليد بشرط ان لا يمسكها به كالمسكوك ولا يمسكها به كالمسكوك ولا يمسكها به كالمسكوك
كالتي لا يدركها الا باليد بشرط ان لا يمسكها به كالمسكوك ولا يمسكها به كالمسكوك ولا يمسكها به كالمسكوك
في حلقها من غير ان يمسكها به كالمسكوك ولا يمسكها به كالمسكوك ولا يمسكها به كالمسكوك
الحجارة وشبهها من غير ان يمسكها به كالمسكوك ولا يمسكها به كالمسكوك ولا يمسكها به كالمسكوك
شرح المحرر في حلقها من غير ان يمسكها به كالمسكوك ولا يمسكها به كالمسكوك ولا يمسكها به كالمسكوك
عدة من العوارض لا يمتنع الى درجتها الاربعة اصلا ولا في قياس على القوة كما توهم البعض لان شدة اثرها لا يمتنع
كراهة بخلاف القوة فانه ليس فيها ما يمتنع من شدة اثرها بخلاف الدخان انتهى وفي المقام بسط بسيط
قد صنف في كل صنف من المصنف وغيره بسيط ووسيط وكثيف بهذا القدر فان خبر الكلام ما قل ودل وما طال واقتصر
فقد راعى واصل وكان الفراغ من تحرير هذه الرسالة في غاية العجلة وانا ما علمت من سحرها في كل شيء يسير ما يفي في كل شيء
وغدوة يوم السبت اني ما سمع من غير من شهر رمضان من شهر راس السنة الشانية والتسعين بعد الف والاربع مائة من الهجرة على
صاحبها الف صلوات وتحتي وانا مقبر عند ذلك بعيدا يا حسين عن الشر والفساد واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين
والصلوة والسلام على رسول محمد وآله وصحبه اجمعين

خاتمة المطبوع

ان ارجو ان يوسع بسلامة البصيرة والاحكام باليد بشرط ان لا يمسكها به كالمسكوك ولا يمسكها به كالمسكوك ولا يمسكها به كالمسكوك
ارتقا او قهرهم الى حصة من المقتضيات والاحكام باليد بشرط ان لا يمسكها به كالمسكوك ولا يمسكها به كالمسكوك ولا يمسكها به كالمسكوك
احكام الدين وعلى آراء الاختيار واصحاب الاربعة الذين رزقوا قوام الدين بالدين في اقتداء بما تزلزل اليهم ما بعد فقهه وحمالة
جديدة وكل جديدة لا تفرقة محتوية على حكم اشاع في اكثر البلدان حتى اتت على علماء الحرمين الشريفين في كل الشأن من شرب
الدخان سمة تبريح الجنان في شرب الخمر حكم شرب الدخان محتوية للسائل على شتمه على الدلائل مفتية عرب سائل
المستحقين فيها جميع ما في رسائل المتأخرين حتى تاتي في اتيقات خلعت عنها الصحف المتداوله وتفتحت على تحقيقات التوهم في الكتب
للطاولات فيها حروف مقصودات في انقياد المفسرين الى شرب ولا جان كما فيها من محاذير اليافوت والرجال كيف لا وقد صنفها
المحرر في مقام اخر غير الفهم صاحب القوة القدسية ذو النفس الزكية مركز دائرة العلوم كلها محمد وجهات الفنون بل سطر مقدر محقق
العلوم الشرعية كالشمس بين النجوم الضيئة ستاذا انضلم مولانا المكرم حاج الحرمين في دوائر اخرى فان كلامه احفظ الغاية
العقوى مولانا ابو الحسنات محمد عبد المحي الكوفي صاندا من شرب خمره في حقوقي وقد صنف قبل هذه الرسالة رسالة في
بزجر ارباب الباليان عن شرب الدخان فادرجها الا ان فيها فتوى جلية في الجواز والاصحاح محمد ابو الحسن
ابن الحرم محمد مصطفى خان في المطبع المصطفائي بالمرجع المكاه من مخرج العالم مولانا المتمدن محمد خادهم حسين
وام بصلاح الدارين وكان ذلك في راس سنة الف وثلث مائة من هجرة سيدنا الفيلسوف عليه وعلى

آل رب المشرقين فانا العبد المقلد للسلات المدعي ليعين العفنة ابن السيد محمد زيدا محمد ابا
حفظ الله امير المؤمنين
محمد



بسم اللہ الرحمن الرحیم

الحمد للہ الذی انزال امورا لجاہلیہ بوقتہ غیر المریتہ وجعل لمن تبعہ وسکات سکر الدراجات العلیہ اشہد ان لا الہ الا هو ولا شریک لہ
وان محمد عبده ورسوله شہادۃ تہتینا من المذکرات الدقیقۃ واصلاح اسلم علیہ علی آلہ وصحابہ طہیر علیہ السلام والہم فی الامین
للہجات الردیہ علی من تبعہم باسنان لی یوم حساب لا اعال البلیۃ والحقنہ ولبعد فیقول الہامی حمود ربہ القوی البلیۃ محمد
الکونی ذرہ رسالۃ وحیزۃ وعبادۃ سفیدۃ مسامۃ برزخ الاخوان محسن محمد ثبات آخر جمیعہ رمضان الفتمانیۃ
للمسئۃ المحمیدیۃ ونفوق لسطر لقیۃ الاحمدیۃ سائلنا من اللہ تعالیٰ ان یجعلہا ویکمل سائر تصانیفی تافدۃ للبرۃ وجوبۃ لغوی ہا لکرب
استیبا علم انہم قد احدثوا فی آخر جمیعہ شہر رمضان امور اعمالا اصل لہا والتمسوا الامور الاصل للزواج فانزلت ان کشف
القتل عنہا واسحق الہما وعلیہا وامن باحد منہا والم یحجز منہا من الانصاف الذی یہونہ الاوصاف والتجنب عن طریق
الافراط والتفریط الموحین للاعتصاف منہما القضاء العمری حدثت ذلک فی بلاد خراسان واطرافہا وجنح بلاد الہین وان کان ہذا
ولہم فی ذلک طرق مختلفہ وسکات شتہ منہم من یصل فی آخر جمیعہ رمضان خمس صلوات قضاء باذان واقامۃ لجماعۃ یحضر
فی الجمرۃ ویسویون فی السیرۃ ویبذلون لہما بقولہم نوبۃ ان اصل الارب رکعات مفرقۃ قضاء واما فکات من الصلوات فی ہما لم یحضر
ولیقہ دون انہا کفارۃ لجميع الصلوات الفانیۃ فیما مضی وتہتم من یصلی الارب رکعات فکلات لجماعۃ تداعیبا ویبذلون بقولہم نوبۃ
ان اصل الارب رکعات تقصیر وتکفیر القضاء فانما فی جمیع عمری صلوة النقل ومنہم من زاد نوبۃ واعتقد انہا کفارۃ لقولہ
آبادہ وامدادہ ایضا وقد نظر الاثبات فاعلموا عبارات و ذکرہ واخبرہ روایات ففی ذالک التلیب ذکرہ انما کفارۃ نماز کفارۃ شہادۃ
باشتہ لا منشیۃ شیخ الاسلام والمسلمین شمس المادلیا و مقتدی الاولیاء و شیخ رکن الدین قدس اللہ سرہ کوہرامی سلطان قطب الدین بکر
ودیدہ آردہ بوندہ واما ذین نماز از حضرت رسالت پناہ صلی اللہ علیہ وسلم منقول ست ہر نماز با نفاضا شہادۃ باشد واما ذکرہ
کہ اعداد او چندست باید کہ روز جمعہ چار رکعت فکل یک سلام گنزد و در ہر رکعت بعد از فاتحۃ الکریم ہفت بار و اے علیہا
پانزدہ بار بخواند و امیر المؤمنین علی کفایت ازین نیز شہادہ اہم اگر ہفت صد سال نماز وی قضاء شدہ باشد کفارہ شود و ان کا کفایت
یا رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم پانزدہ سال ست چندین ہفت چہیت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نماز کر او قضاء کردہ باشد و نماز او در ہر

فراى العباد ان يكون لمن كتب به الاخير خمس قوله تعالى لما اكسبت وطيلما اكسبت ولما اكسبت بعض الحكماء قالوا ان يكون
عبادة الصبي يكون الولي رده المحققون وان الولي ما يشاء ثواب التحصيل والتسبب ما لا ثواب لنفس العباد فكذلك على ما هو
مبسوط في حواشي الصلوة وغيره فان قصد وان ثوابها يصل اليهم بايصال اليهم فمردان كان صحيحا لكانت ثواب عن العباد
انه ليس مختصا بالآباء والاولاد بل يصل ثواب العباد الى اى عبادة كانت الى من وصل ثوابها اليه وان كان ابنه غيبا فان
ارادوا بان هذه الصلوة تكون محرمية وكفارة عن فرائض الآباء والاولاد فهو مخالف لقوله تعالى لما اكسبت وطيلما اكسبت
ولم تحرمه اذا مات ابن آدم القطع على الامم ثلاث صدقة مجارية او علم ينفع به او ولد صالح يحولها غيره ابن ماجه ومسلم وغيره
ولقول الفقهاء والنيابة التجري في العبادات المبدئية بل في المالية وقد ذكر في الدر المختار والبحر الرائق وغيره ما لفتنا به ودرشته
بامره ولم يحرمه حتى وقد اخرج النسائي في السنن الكبرى بسند صحيح عن ابن عباس قال لا يصلي احد من احدوا اليوم احد احد
قوى عبد الرزاق مثله من قول ابن عمر ذكره ابن حجر في تحصيل التخيير يخرج احاديث شرح الرازي الكبير وما لا وادعهم هذه
الصلوة وهي قضاء لكل فائتة عندهم في المسجد فهو شاة فائتة لما قال في البحر الرائق اذا فاتت صلوة عن وقتها ينبغي ان
يقضيها في مئة ولا يقضيها في المسجد انتهى وفي الدر المختار ينبغي ان لا يطيل غيره على قضاءه لان الف مائة مائة لا يطولها انتهى
وقال في غير المختار تقدم في باب الاذان انه يكره قضاء الفائتة في المسجد وعلمه الشافعي باهلها ان التاخير مائة لا يفيدها
ان المنع هو القضاء مع الاطلاع عليه وان كان في المسجد وغيره كما افاده في المنع قلت والظاهر ان ينبغي لمن لم يدر بان
الكرامة تحرمه لان الظاهر لمصحية انتهى واما ما ذكره في الجملة تداعيا على تقدير كونهما تطوعا فمكنا على جليلين العباد
المذكورة فهو شاة سادسة لمصرح الفقهاء وكبراته جماعة التطوع تداعيا قال في الفقيه شرح الحديث ليقبل بجماعة على سبيل
التداعي كرهه انتهى وفي الدر المختار ولا يصلي الوتر ولا التطوع بجماعة خارج رمضان اى يكره ذلك وعلى سبيل التداعي بان
يقتردي اربعة واحد كما في الدرر انتهى وفي الزهري يكره الاقتداء في صلوة رغب وبراءة وقد رافا اذا قال نذرت كذا كونه
بهذا الام جماعة ولا ينبغي ان يتكلف الاثر اجماعا لم يكن في المصدر الاول كل هذا التكلف لا فائده مكره وهو ادوا ونقل بجماعة
على سبيل التداعي فلو ترك اشغال هذه الصلوات لما لم يعلم الناس انه ليس من الشاكر فحسن اتقوه وقلوه من كثير من الكتب طويلا
السنن العلماء ذكره فان قالوا ان هذه الصلوة ليست تطوع بل قضاء لما فاتت قلنا ان ارادوا به ان تنفسه قضاء فجمع ما فاته
فوه صحيح لعدم صدق تعريف القضاء عليه وان ارادوا به ان احد تعالى يجعلها بفضلة قضاء ولما فاتت فعلى بها ثوابا بجماعة
ما فاتت فهو على تقدير ثبوته لا يخرج عن التطوع وبهذا يظهر سخافة قول من افترى لعدم كراته الجماعة ويستند اليان في هذا الظن
فان هذا السبب عندنا سائر التطوع ولا يجتمع خارجا عن هذه التطوع كيف وقد ورد في بعض النصوص التي ذكره بان هذه الصلوة
نفل فليكن ادواؤه بالجماعة لا يشترط وبالجملة هذه الصلوة التي اخترعها مشتملة على سفاسد كثيرة وادواؤه باجماع ما زعموا اقتضاه
لما فاتت فخلات المحقول والمنقول ومضا والفروع والاصول والقديم يدل على ان الصلوة المذكورة لا اصل لها فليكن اكثر
الكتب المعتمدة عن ذكرها كالبزورية والخاصة وفناوى قاضيخان والمحيط والذخيرة وخراتة المفتحة والوقائع والنوازل الهدية
ومشروحا الكفاية والديانة والسنن في فتح القدير ومخرج الدراية وقاية البيان والوقاية وشروحه صدر الشريعة والفتح المبرور
 وغيره ومختصر الوقاية وشروحه للبرجندى والياس نفاوه وكما للدراية للشعبي والكنز وشروحه للبحر الرائق والسنن الفقيهين
الزبيدي والدر المنثور ووجوه شبيهة ومواهب الرحمن وشروحه للبرهان والجامع الصغير والكبير وشروحه للصمد والشهيد وفصل الامير
الشرع وغيره والمبسوط والزبادات وقضايف الطحاوي وقضايف الحاكم الشهيد والكنز وغيره من المصنفين والشروح
والفتاوى المشهورة وكذلك كتب الشافعية والمالكية والحنبلية فالتاخير عن ذلك حسن المعلوم انه لو كان لها اصل لسادوا

شرح

شرح

الى ذكر ما ذكره فضلها كيف لا و هذه الصلوة على ما زعموا من فضل الصلوات حيث يكون ادا ركعات عديدة فاعية لم يجمع فواصلهم
 بل عن فوات الاجاد والاحقاد فالغفلة عن مثل هذه الصلوة غفلة عظيمة وقد اصحاب جامع الرموز جامع كل طريق طائفة
 لم يتنبه له صاحب حيا والعلوم مع اهتمامه بذكر العبادات الفاضلة وان كانت رواياتها ضعيفة لم يعرض له وقد اصاب
 خزانة الروايات الجامع من كل غث وسمين لم يذكره وقد اكله اول دليل على عدم العبارة به بقى الكلام فيها يستند به
 من العبادات المذكورة والروايات المسطوية **قال** قول يستند بهم بما عودش لوجود احد بان الكتب التي استندوا بها
 ليست من الكتب المشهورة المعتمدة وقد ذكر ابن نجيم المصري في بعض رسائله ونقله عنه المحمدي في حواشي الاشباه والنظائر
 اشله بجزالة لا من الكتب المشهورة المعتمدة وفي تحقيق الفتاوى الحامدية نقلا عن رسائل ابن رينيت لا يحل الانفا من الكتب
 الغريبة انتهى وثانيهما ان تجوز هذه الصلوة بتلك الكيفية لم ينقل عن ائمتنا الى حفيضة والى يوسف ومحمد ولا من لم ياتهم
 ومن يجزوه وحدهم فلا يجوز الاقناع بها اخذوا من الكتب الغريبة **قال** في القتيبة نقلا عن ابن ابي الليث قيل
 لابي نصر وقعت عندنا اربعة كتب كتاب ابراهيم بن سحر وادب القاضي من النقصات وكتابا لمحمد والنوادر من صحيح شيخنا
 بل يجوز لنا ان افهم منها مقال اصح من صاحبنا فذلك علم محبتي مرغوب في مرضي به فاما الفتوى فاني لا اري لاحادنا ان يفتي
 بشئ لا يفيده ولا يحل ان يقال اننا من كان كانت مسائل قد شتهرت وعلمت من صاحبنا رجوت ان يسع الاعتماد عليها انتهى
وقال على القاري في تذكره الموضوعات من قواعد المصنوعة الكلية ان نقل الاحاديث النبوية والمسائل الفقهاء والتفسير
 المقرنة لا يجوز الا من الكتب المتداولة لعدم الاحتياج على غير ما من وضع الزوائد والحائق للملاحة بجلان الكتب المحبوبة انتهى
 وثالثها ان هذه الكتب التي استندوا بها ليست من المتون المعتمدة ولا من الشرح المعتمدة وانما هي من جنس الفتاوى والصحاح
 وقد ذكر ابن نجيم في رسالته ربع المشايخ عن وقت العصر والعشا ونقل عن الفقه الواسط ان لا عبارة بقول الفتاوى اذ اصابها
 نقول المذهب هو انما يستأنس به في الفتاوى اذ الم يوجد ما يحال عنها من كتب المذهب بل انتهى وقد عرفت ان نقول هذه الكتب
 في تجوز هذه الصلوة بتلك الكيفية من الفقه لعرضه مع المذهب لم يرد ولا اصول المقررة فلا يصح الاقناع بها وراعيها ان الانفا
 بها موقوف على علم حال مصنفها وانهم التزموا فيها نقل الاقوال الصحيحة وبدون ذلك لا يحل الانفا منها **قال** ابن عابدين
 رواه المختار في شرح الاشباه شيخنا المحقق هبة الله البجلي قال شيخنا العلامة صاحب الجنتين انه لا يجوز الانفا من الكتب التي هي
 وشرح الكفر الضعيف والدرا المختار شرح تنوير الابصار او لعدم الاطلاع على حال مصنفها كشرح الكفر للملاكيين شرح الفتاوى
 او نقل الاقوال الضعيفة فيها كالقتيبة للزاهد فلا يجوز الانفا من هذه الا اذا علم المنقول عنه واخذ منه انتهى **وقال** الضياء
 في تحقيق الفتاوى الحامدية في بحث لبس الاحكام بعد ما ذكر ما يدل على كراهية على ان الذي يجب على المتدبر اتباع اامة الظاهر
 وانقله هؤلاء الائمة بوجه مذهب بل حفيضة لا انقله ابو المكارم فانه رجل مجبول وكتاب كذلك كذا القتيبة في كماله من سبل حاطي دليل
 خصوصا يستندوا الى كتبنا لاهدي المعتر في انتهى وقد ذكرت ما يتعلق بهذا البحث في رسالتي النافذ الكبير لمن يطالع الخلق
 الضعيف وبسط الكلام فيها في اكمال الانفا ومعه ولا يحل الانفا منه فلتطلع وحاشا مسهما ان الاستناد بها موقوف على
 تحقيق حال مؤلفها من انهم من اهل طبقة من طبقات الفقهاء واوليس فليس وكوتهم من اصحاب لا واولو الخافث اذن
 ارباب تصفية اللطائف لا يجوز الانفا فلكل من رجال ولكل مقام مقال **قال** على القاري المكي في رسالته ثم الحكم المحرم
 في ذم الروافض ثم علم انه لابد للحنفية المقلدان ليعلم حال من يعنى العقيدة ومعرفة مرتبة في الرواية ودرجة في الرواية ليكون على
 بصيرة وايقظ في التمييز بين القائلين المتخالفين وقدرة كانه في الشرح بين القولين المتعارضين تحقيقا من كانا اثنان
 للفتاوى واسعة طبقات الاذلى طبقة المتجهدين في الشرح كالاية الماربعة ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الاصول فنباط

بحكمه فخرج عن الاول اربعة على حسب تلك القواعد من غير تقليد لا معلق في الفروع ولا في الاصول التي انشأ طبقة المجتهدين في
 المذهب كابي يوسف ومحمد وسائر اصحابنا في حنفية القادرين على استخراج الاحكام من المأونة المذكورة على القواعد التي في حنفية القادرين
 وهم انما كانوا في بعض الفروع كمن يلقونه في قواعد الاصول ويبدون انهم على المعاني في المذهب كاشفا في نظرنا عن المعاني القليلة
 لا في حنفية في الاحكام في غير مقلدين في الاصول وانما انتم طبقة المجتهدين في المسائل التي لا اربعة فيها من صاحب المذهب كالحصان
 والطحاوي والكرخي وشمس الائمة الحلواني وشمس الائمة السرخسي وفخر الاسلام البرقوقي وقاضي خان وانشاء المفاصل للقدردان
 على حنفية الشيخ لا في الاصول ولا في الفروع لكنهم يتبعون الاحكام في المسائل التي لا اربعة فيها على حسب اصول خبر بالارادة طبقة
 اصحابنا يخرج من المقلدين كابي بكر الرازي واصلها في فاسم يقدرون على تفصيل قول مجمل في وجوب حكم بحمل الامر في الماشية
 طبقة اصحاب الترجيح في المقلدين كالفردوسي صاحب الهداية وشمس الائمة السرخسي تفصيل بعض الروايات على بعض قولهم في الماشية وهذا صحيح وانه
 وهذا الرافعي باناس والسادسة طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الاقوي والقوي والضعيف وظاهر المذهب في ظاهر الرواية
 والرواية النادرة كاصحاب المتون المتبحرون من المتأخرين مثل صاحب كنز وصاحب لوقاية وصاحب المختار وصاحب النجى
 والاشابة طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين الغث والسمين ولا يميزون في المشاغل على السمين ولا يميزون في
 كما طيب ليل فاقول لهم ومن قلدكم كل الويل انتي وساوسهم ان الروايات التي ذكرها هؤلاء المصنفون لم يذكرها اسنادها ولا
 اسنادها الى احدهم من المتأخرين وقبول الحديث الذي لا اصل له لا سند له ليس من شأن اصحابنا فان من لم يثبت على اصحابنا وسلم
 وبين هؤلاء الناقدين فاما من قطع فيها مسطاي السامريين فكيف يجوز الاستناد بغير قولهم قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان الرواية
 موصولة اليهم والينا لا يكلان يكون بدو الا بسايلة فلا بد من تحقيق احوال اوساطه وتفحصه وكشف مدارجهم لكي يستخرج
 صفته القبول ان وجدت في روايته صفات القبول وسفاهة الروان كانت في روايته صفات الكرد ويدون ذلك كما استناد به
 لا يطيع من له ادنى نسكية قال محمد بن عبد الباقي الزرقاني في شرح المواهب قال ان الملبك الاسناد ومن الملبك الاسناد
 نقال من شاء واما في رواية مثل الذي يطالب به بلا اسناد وكثير الذي يرتقي اسطى بلا اسناد وقال سفيان الثوري الاسناد
 سلاح النعمان فاذا لم يكن معه سلاح فبما شئ يقابل وقال الشافعي مثل الذي يطالب به بلا اسناد وكثير الذي يرتقي اسطى بلا اسناد
 بقتية ذكرت سماوي زيد ما حديث نقال اجمود بالوكا شت لهما اجنحة يعني اسنادا انتهى فخصا وقال علي القاسمي المكي في
 ذكر كرامة الموضوعات قد علمي الحافظ ابو بكر بن عذراء النقي العلما على انه لا يحل لمسلم ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 ذلك القول مردوا وعلو على اقل وجود الروايات انتهى فان قلت هذه الاحاديث من الاحاديث المشهورة فلا حاجة الى تحقيق
 اسانيدها قلت ان لا يدركونها مشهورة شهرتها بالسنن المصطلح عند الاصوليين فبما ايضا موقوف على ثبوت طرقها واسنادها وبما
 ايضا موقوف على البحث عن روايتها وان اريد به مطلق الشهرة ولو على السنة المتفق عليها او العامة فلا ينافي ذلك لان مثل هذه الشهرة
 ساقطة عن الاعتبار فيها تلك الحكم من احاديث اشهرت على السنة العامة او سقطت في كتب المتفق عليها ولا اصل لها في الاشهر بل هي
 موضوعة او منصفة ساقطة كحديث لو اكل ما خلقت الافلاك وحديث علما واسمي كانبيا ونبى اسراييل وحديث يوم موكم يوم
 سحر كرم وحديث لسان ابل الجنة العربية وانما رتبة الدرية الى غير ذلك على ما لا يخفى على من طالع كتب نقاد الحديث المصنف في هذا
 الباب كمنوعات ابن الجوزي واللالا في المصنوعة في الاحاديث الموضوعة والدرر المشتهرة في الاحاديث المشتهرة كمالا للسيوطي
 والمقاصد الحسنة في الاحاديث المشتهرة على السنة السامرية وذكر كرامة الموضوعات على القاسمي المكي وغير ذلك قال محمد بن
 عبد الرحمن السامري في فتح المغيب بشرح الفتاوى المشهورة بفتح على ما يروى في القرنين وعلو ما يشتهر على الاشهر بل
 بالاسناد واحد فمضاهي بالايام جوده اسنادا واصلا كالحلي واسمي كانبيا ونبى اسراييل وولدت في زمن الملك الحادل كسر

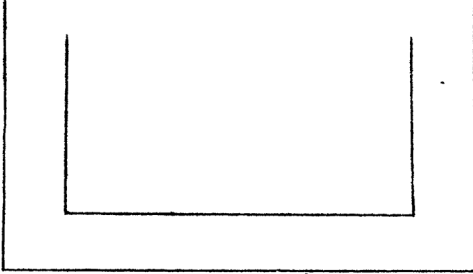
وقد يشترط بين الناس احاديث هي موصوفة بالحكمة وفلك كثير من هذه في الموضعات لابن الجوزي عن الكثير في الحديث
وقال ايضا لا اعتبار بالاهام مشهور عند الملحد انتهى وبالحكمة المشهورة الاصطلاحية وهي كون رواية الحديث في
 الطبقة الاولى آحادا معدودين ولكن شتر بعد ذلك على ما ذكره اصحاب اصول الحديث او كون طرقه مصبورة اكثر من اثنين على ما ذكره
 علماء اصول الحديث مدفوعة في هذه الروايات كونها خالية عن الطرق والاسانيد واما المشهورة المطلقة فيمكن كونها مشهورة على الهيئة
 العامة فغير مستحبة والا يبرم قبول كثير من الاحاديث الموضوعة فان **قال** تامل هذا مشهورة عند الفقهاء قلنا ليس كذلك لظهور
 اكثر كثير بل انظر الى هذا اهل الاربعه في كتابه وان ادعى انها مشهورة عند المحققين قلنا في المذهب من كان فيهم فان اكثر
 كتب الحديث بل كلها الاثر بها **فان قال** تامل نقل من نقل هذه الروايات لجملة قدرهم ونباهة ذكرهم كانت تلك ستادة
 به قلنا لا لا يقبل حديث من غير اسناد ولو نظره معناه لا سيما اذا لم يكن لنا نقل من نقاه الاحاديث وجملة قدره لا يستوجب قبول
 كل ما نقل لنا تسمى الى اصحاب حياء العلوم مع جملة قدره او روى في كتابها احاديث الاسل لها فلم يثبت بها كما يظهر من مطالعة
 تحرير احاديث على نظر العراقي وبقا اصحابنا كمدار مع كثير من جملة الخفية او وفيها اخبار غريبة ومختلفة فلم يثبت عليها كما يظهر من
 مطالعة تحرير احاديثها للريعي وابن حجر العسقلاني وسأبوعها ان آثارا للوضع على هذه الروايات ظاهرة وطرأنا المختلق عليها
قلنا **قال** الحافظ زين الدين العراقي في شرح الفقيه الحديث قال بن الصلاح وانما يعرف كون الحديث موضوعا باقراره
 او ما ينزل منزلة اقراره **قال** وقد يفهم من الوضع من تزيين حال الراوي او المروي وقد وضعت احاديث طرية تشبه بعضها
 ركازة الفاظها ومعاينها انتهى وروى عن ابن ابي عمير بن خثيم قال ان الحديث ضد كصنوه النهر تعرق وظلمة كظلمة الليل تنكروا قال
 ابن الجوزي في العلم الحديث المنكر ليشعر لجلد الطالب للعلم ليتفرغه قلبه في الغالب انتهى **وقال** السخاوي في شرح الاية وروى
 يعرف اى الوضع بالركامى الضعيف عن قوة مضاعفة العلم عليه وسلم في القلوة والمنفعة معا وكذا في اعداء والركامى في المعنى كان
 يكون مخالفا لفضل ضرورة واستلالا ولا يقبل تأويلها بحال نحو الاخبار عن الحج بن العندين **قال** بن الجوزي وكل حديث روي في
 العقول ونباهة فضل الاصول فاعلم موضوعه فلا تنكف اعتبار اى لا تقبل روايته ولا تفرغه جرحا او يكون ما يدعه احسن والمشاورة
 او متبنا الفصل الكتاب المبهمة المتواترة او الاجماع القطعية او يثبت في الاذواق بالوعيد الشديد على الامر اليسيل وبالوعيد العظيم على الفعل
 اليسير وفيه الاخير كثير موجود في حديث النفاص انتهى **وقال** الحافظ ابن حجر في شرح نخبته الفكر ومنها اى قرأ في بعض ما يكره من
 حال المروي كان يكون مناقضا لنقل القرآن او المتواترة او الاجماع القطعية او يثبت في العقل انتهى **وقال** السخاوي في ترتيب الروايات
 بشرح تقريرها انتهى وبى ومن جملة ذلك ان الوضع ان يكون مخالفا لفضل العقول بحيث لا يقبل امانات ويل ويكون ما يدعه احسن والمشاورة
 وان يكون متافيا لاولئك الكتب بالقطعية او السنة المتواترة او الاجماع القطعية **وقال** بن الجوزي ما احسن قول القائل اذا
 رأيت الحديث يارب المحقول او مخالفت المنقول علينا فضل الاصول فاعلم ان موضوع **قال** ومنه مناقضة الاصول ان يكون
 خارجا عن دواوين الاسلام من المسانيد والكتب المشهورة انتهى لمفصلا وفيه ما قد مر من اصلاح ومختار من جملة ذلك
 الطبقي وغيره من كتب اصول الحديث وتفضيل هذا البحث مفوض الى رسالتك لظفر الاماني بشرح المختصر المنسوب الى الجرجاني
 وفقنا الله بحسنه كما وفقني لهدي ومن المعلوم ان هذه القرائن التي ذكرنا كون الحديث موضوعا موجود في هذه الروايات
 التي سطروها فانما هي لغة العقول وسبائنا للاصول ومنافضة للصح المنقول ولا تراه في دواوين الحديث المشهورة المستتبعة
 الكا مسند يجمع آثارا للرسول وفيه من ركازة الافاء ما لا يخفى على المهتم وكد كثير من النقل على النقل على النقل
 والذي انشأه فلان صحيحا انشاء الله تعالى ان انشال هذه الروايات ومضاهيها بعض المتبدين الى الجاهل فليعلم انهم يجمعون
 من غير علم منهم في ذلك مواخذة ونقل عنهم جميع بعد جمع اعتما وعليهم واغترابا بحسن سيرتهم وشيهد لذلك لا يوجب استلزامه

المرغبات التي كتب أصحابها الادراء والوفاءت ورسائل من يقصد جميع الغرائب الطوائف من غير تعبد وسند به ولو كان لها
اصل لكان له اشارة في كتب الصحاح او المستدرج او المسانيد وغيره من تصانيف الحديث لكان له ذكر في كتب الفقهاء المعبرين
والمفسرين فليس فان قال قائل فكلما هذه الروايات من اشقات لم يتبعها نقل الخرافات والمكذوبات قلنا انهم من
المتدينين بالسيعة بعد وقوع ذلك عنهم ولا قول انهم نقلوا ذلك عن علمهم كذب ذلك بل وقع لهم الاغترار بقيل غيرهم فاعلموا
من الحديثين ولا اسندوا الى احد من المتقدمين والعبر في هذا الباب لهم لا يغيرهم وقد قال السجادي في شرح الاغتياح وهم من
الوضامين قوم لزوم صلاح نسبوا الى ابي بصير رحمه بن محمد المروزي الفقيه والي دأوا وانحني قدروا الاحاديث في الفضائل والاعمال
الصحة بمعنى انهم يتعبدون بغير علم الباطل وجعلهم في منعم ذلك الاجر وطلب الثواب قبلت تلك الموضوعات تركنا عليهم ولو توهم
لما اتفقوا به من التدين انتهى وقال المعري في ضرب يتدينون بذلك لغيره اناس في الغفلة يخرجونهم من نسبهم الى الكذب
وهم عظم الاعصاف من الازم يتعبدون بذلك ويرضون فلا يمكن تركهم لذلك والناس يركنون اليهم لما سألوا لانهم يرون
اصلاح فيقولون انهم قد اتوا بالحق في سعيهم القمان بارأيت الصالحين كذب منهم في الحديث يريدوا بعد علمهم ذلك لتوسيع لصلوات
بغير علم يعرفون من بين ما يورد لهم والميت عليهم انتهى وقد صرح جمع من الحديثين بكون اشكال هذه الروايات موضوعة ويكون هذه
الصلوة بدعة باطله قال علي القاري المكي في ذكره الموضوعات حديث من يفتي صلوة من الغرض عن آخر جمعة من رمضان كان
ذلك جابر الكل صلوة فاشتهر في عمره الى بسعين سنة باطل قطعا لاننا نقتل الاجماع على ان في ايام من العبادات لا يقوم مقام فائتة سنوات
ثم لا عبرة بنقل صاحب النهاية ولا في شرح الهداية لانهم ليسوا من الحديثين ولا اسندوا الحديث الى احد من المتقدمين انتهى وقد نقل في
رسالته اخرى مختصرة لانه في الموضوعات مسماة بالمصنوع في معرفة الموضوع وقال القاضي الشوكاني في الفوائد الجيدة في الاعتقاد
الموضوع حديث من صلى في آخر جمعة من رمضان انحسن لصلوات المفروضة في اليوم واليلة ففتت عنه ما اخل به من صلوة سنة ثمانية
موضوع بلا شك فيه ولم يجد في شيء من الكتب التي جمع مصنفوا فيها الاحاديث الموضوعة ولكنه اشترع عند جملة من المتفقيين بدنية
صنعاء في عصرنا هذا واصار كثير منهم يفعلون ذلك لا ادرى من حصة لهم تصحيح اسناد الكذابين انتهى وقال الشيخ عبد العزيز الدبري
في رسالة السجادة النافعة عند ذكره قولنا ما وقع ما علمنا من ان يكون مخالفا لمقتضى العقل ويكذب القواعد الشرعية مثل القضاة
المعري ونحو ذلك انتهى وفي شرح المصالح الدينية لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي نقل عن شرح مناج النورى لابن حجر المكي
البيهقي في انشائي المسمى بالتحفة بعد ذكرها بخرقة خفيفة ومضان وسيا في ذكرها والتج من ذلك ما اعتقد في بعض البلاد من صلوة الخمسين
في هذه الجمعة محقق صلاتها لا محقق انها كغير صلوات العام او العزم والركعة وذلك حرام لوجه انتهى ونقل بعضهم عن جماعة
الفقه لا سبيل لقتل الصلوات الخمسين في آخر جمعة رمضان كما قيل من يفتي صلوات خمسين في جماعة بسعين سنة لان الاحاديث
المروية فيه موضوعة عند الحديثين ونقل ايضا من مواهب اللسان شرح تحفة الاخوان المتعبدون وما اعتاد به بعض اهل
خراسان من قضاء الغزوات المتكررة بقضاء صلوة يوم واحد في الجمعة الاخيرة من رمضان فقلت الامام فليس يشبهه لان
فيه مفاسد اجد بان من شرط الاعتداء اتحاد صلوة الامام والمأموم اتفاقا وتخصيا وهذا لا يوجد فهم يقينا فادرك انهم
يقعدون ان هذه الصلوة تكفيهم عن جميع الغزوات وبهذا الاعتقاد يقطع اصل احكام الاسلام وانشأت اسما لعلان فيهم
كبار نفوسهم وهو شق والراجح انها اشراج بمعنى وضالته لا جاز لهم الشايع لذلك لادلاله ولا اشارة ولا اقياسا ولا اجبا
جاءوه من حديث في ذلك كذب لا ينبغي للمؤمن تحقيق ان لا يفتي اليك حقيقة على القاري في التذكرة والفاضل الكوفي
في جميع البحار وغيره في غيرهما انتهى وقد بلغني عن بعض الناس لما ارسلت اليهم عبارة القاري الدالة على الوضع اشرف
لا اعتبار للقاري بخلاف صاحب النهاية فالتعبد به ونقل صاحب النهاية لاحكام القاري وهذا قول من ان من صدر عنه ما

ركن في الصلوة والجمعة والزكوة ولا قائل به وفيه ان الزكوة ليس لادائها وقت معين بل لا يكون لها وقت واحد جازا
لاختلاف الناس في الزمنية فكل النصاب وقتا وتتم في شرط الاجاب وليست الاوقات اداها بركه مسبوقة شرعا ولا عرفا
فلا يمكن الجزم وانما ههنا عند ذلك ولا تصور التسلسل من ذهاب شيئا منها كجملان صيام رمضان فان لم يمتصها لم يمتص
الجمعة المكففة في البركة عظيمة ومنه جسيمة للعالمين فذبابه حسرة عظيمة لا ادراك رمضان آخر يسببا متدا وازنان امر
موجوده جملان الصلوة فان جميع اوقاتها ليست في عموم المصطفة مثل تلك الايام وادراك وقت آخر للصلوة امر غير موجود
واما اوقات الجمعة فهي وان كانت متبركة لكن هذه العبادات ليست شاملة في وقت واحد بل جميع المكلفين بل خاصين بل مكرهين
فيها من الاوقات فبالجملة فالفرق بين ذهاب رمضان وبين ذهاب اوقات الصلوة والجمعة والزكوة ظاهر فخره على المبالغة
من عدم وقوع التحريم بهما عدم وقوع التحريم بهما والاشهاد والاشهاد في الثانية فقد بان في تحريم خطبة الوداع والتمسك بهما على خطبة
البنى صلى الله عليه وسلم في آخر شعبان اشتد على بشارة محبي شهر رمضان على ما ذكره من رواية سلمان وفيه ان جازا
شعبان وانما الرسول بقره لا يستلزم جازا انما التحريم بهما والافصاف ان قرارة خطبة الوداع اذا كانت مشتملة على
معاني صحيحة والفاظ لطيفة لم يلزم ليل على منعها وليس فيها ابتداء ومثلا في نفسها لكل الاولي هو الاتباع لطريقه النبي
صلى الله عليه وسلم واصحابه فان الخيرة في الاتباع به لا سيما اذا وجد التزام بالمعتمد فلو لم يمتص من الشئ من الشئ والى سنة
من السنة وقد تقرر فاشقوا كل مباح ادى الى التزام غير مشروع والى افساد عقائد اجملية وجب تركه على الجملة فالواجب
على العلماء ان لا يمتصوا على قرارة مثل هذه الخطبة لكونه لئلا ياتي الى احتقار السنة وقد وقع ذلك من العوام حيث يتناولون
هذه الخطبة غاية الاهتمام وقلوبهم بالسنن المشاهدة حتى ان من يتركها ينسبونه الى سوء العقيدة ومن فخرتم اغتها
عن التزام قرارة سورة الدهر وتنزيل السجدة في صلوة فجر الجمعة مع كونها ثابتا في الاخبار المشهورة ومن سجدة منفردة بعد
صلوة الوتر واشمال ذلك مما يفضي الى ملل العوام انه من السنة وان مخالفة هذه ونظائرها كثيرة في كتب العلوم شديدة وقد
بلغ التزام خطبة الوداع والالتزام بها في اعصارنا وديارنا الى حد انه قد نزلت الجملية فكل اهل العلم الذين هم كالمخ في العلم
اذا من هذا العلم ان يتركوا الالتزام بها ما عني ولعل عند غيري احسن مما عني وهذا اخر الكلام في هذه الرسالة
وكان ذلك ليلا لا اشتد بالساج والعشرين من صفر من السنة السابعة والتسعين ابدال الف والمائتين من الهجرة على
صاحبها افضل الصلوات واكبر التحية وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله وصحبه اجمعين

خاتمة

حامدا وصاليا مسلما وبعد فقد استتب طبع الرسالة المسماة بروح الاخوان عن محمد ثات آخر جمعة رمضان من تأليف
عالم رايات التحقيق تلك الزمت التفرقة قولانا بالحج الى الحنات محمدي الكلي بدم البقيض الصوري الهنوي
في المطبع المصطفائي في ربيع الآخر من شهر سنة الف وثلاث مائة وثلاث من هجرة
سيد المرسلين وآخرو دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
على رسوله محمد وآله وصحبه اجمعين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلّمه البيان سبحانه ما أعظم شأنه كل يوم هو في شأن أحمده حمداً استويا يصير القلب خاضعاً للسان
 واشكوه شكراً متتالياً لجميع الأركان أشهدك لا اله الا الله وحده لا شريك له المنزه عن جميع امارات المحدث من كبرية
 والكان واشهدك سيدنا ومولانا محمداً حمداً رسولني الرحمة تفيض الامتداد لا شريك له على العالمين وعلى من تبعه
 وعلى جميع الانبياء والمرسلين والملائكة المقربين ومن تبعهم الى يوم الدين ما سكن ساكن في الكان ودوار الدائر والقرآن والعهد
 فيقول الراعي غفيرة القوى الواحشات محمد بن عبد الحميد الكندي الانصاري نجا وزعمه ذنبه ربه الباري ابن محمد الحاج
 الحافظ محمد بن عبد الحكيم اذ دخل المدينة خلت النسيم بذه رسالة مسماة بأكام الفلاس في احوال الانبياء واللسان الفارس
 اسمها يخرج عن الغنون ورسما الشعر كيفة المدون المشتملة على مسائل متعلقة باللسان الفارسية متفرقة في الكتب الفقهية جاسعة
 للشتات حاوية لطبعها مع اثبات المقاصد بلالها وتحقيق البياض بالها واطلسها نفعه للفتن على لوار الدين المتين مسجلة
 للطريق موصلة الى سبل التحقيق وقد كنت شرعت في شهر المحمدي الثاني من شهر السنة الرابعة والمانين بعد الالف
 والمانيتين من هجرة رسول القليل عليه وعلى الصلوة والبركات في بلدة جبل بوسن بملاذ الدين الواقعة في اثناسا الطريق حين جلست
 الثانية من الوطن الى حيدرآباد والدين في اذليت رسالة شتمت على ما يتعلق باللسان الفارسية من الاحكام الفقهية ما يتعلق بها
 من تحقيقها ودراسها وذكر ما نسبت اليه مع ما له وما عليه حاوية على ذكر اقسام اللغات من العربية والسرانية واللاتية واليونانية والهندية والفا
 وغير ما ذكره الفاضل والذات سبب في ما بينها متضمنة لغواً وشليفة وقراءات لطيفة فاصلا اسمها بأكام الفلاس في احوال
 لسان الفارس فلما وصلت الى حيدرآباد دخلت المدرع والشر والسواد عاقت عوالي عن اتمامها ونسنت موانع عن اقتضاها
 حطرت قلباً باها من مربي ان افترق بذه الساحت في رسالتي يكون كل ثمانية لعمداً القليل اذكر في احد بها المسائل
 المتعلقة باللسان الفارسية مع الدلائل التحليلية والفتوية واوروثي ثمانية احصاء اللغات مع تحقيق النبتة في ما بينها مع البعث
 اثناسا اليها بسط كل البسط في ايراد الاحاديث الواردة في درسا ودرسا مع ما له وما عليها مدرجاني اثناسا ذلك فوالله اعلم

عن ابن ابي اوفى عن ابي الحسن بن موفى عن فضة الوعامة تسمى وفي الركعة قال عليه السلام ان اراد الله ان يطلع
 من تحت شيا من القرآن وانخذله وردا فانه لا يخلو ما جعله وذا فاقوه ما هو السبل والطرف السطر اعلمه فانه يطلع السبل يخرج
 اليه من الرحمة والعمامة والهداية والرزق وتوهم بعضهم من ايراد هذا الحديث في هذا الباب ان هذه الصفة في الصلوة فقل
 لا يجوز ذلك في جميع الاذنة لان من قدر على تعلم هذه الكلمات لقدر على تعلم فاتحة الكتاب لا حاجة بتلاويل الى الاستطاعة ان تعلم
 شيئا من القرآن في هذه الساعة وقد وصل على وقت الصلوة فقل رسول الله صلى الله عليه وسلم قل سبحان الله فمن
 دخل عليه وقت صلوته مفروضة ولم يعلم الفاتحة وعلم شيئا من التبعيات لم يقرأ فيها بدل الفاتحة فاذا فرغ منها لم يركع
 ان يتعلم الفاتحة وبقية بعد الان عز العز في التكلم بمثل هذا الكلام عن تعلم الصلوة به صلاة من القرآن يستبعد ادوائى كان كل
 الله صلى الله عليه وسلم يخص في الاذنة بالتسليم على الاطلاق من غير ان يبين ما له عليه تسمى وفيه ايضا نقل ميرك
 عن زين العرب انه قال كل هذا خلاف الظاهر بل قوله خطئه ما يجزئ مع ايراد الحديث من هذا الباب يدل
 على ان المراد القدر الجزئي في الصلوة والا لكان ايراده في التسليم اليق وما ذكره من الاستبعاد في غير هذا لان ما كان من الحرب
 من هو في غاية النقص والبلادة فمنهم من هو في نهاية البلادة وقال التورثي هذا الحديث لا يدل على ان كان في الصلوة
 اذ لو كان في الصلاة الراوى نقله غيره من الصحابة ولو زعم احدنا في الصلوة فقل بكل ذلك على غير الفرضية تسمى فقلت
 استبعاد ورود هذا الحديث في الصلوة مستبعد كيف وقد كان في الصحابة من هو اعربى وعلم من لا يحسن ان يتعلم شيئا
 من القرآن اذ يتلو آيتين من القرآن ومن العجم من يترجم عليه قراءة الفاتحة ولا يتسمر عليه الفاتحة سجدة واحدة ومنهم من
 تفعلت عنه الآيات ولا يقدر على حفظها كما تعلموا ولقد روي عن فضة الوعامة ان التسبيحات ويحفظها كما تعلمها وهذا امر غير من
 يتصرف اختلاف مجارى العادات ونحوها الطبلث وتعلم بالارادات فان الظاهر ان ذلك الجواب المسائل كان لا يقدر على
 ان يتعلم شيئا من القرآن ويتبع ذلك في حفظ الى وقت اداء الاركان فقل الله صلى الله عليه وسلم ما يوجب من ايراد
 الى ان الله لم يرفع منعه واما قول التورثي انه لو كان في الصلوة لم يذبح الراوى فقد صدق الغضبي عن رواية الدراية فانها
 صريحة في ورودها في الصلوة وقد علم على غير الفرضية يحلف يستغنى عنها بما اعطى اطلاق الصلوة فالجواب ان الحديث المذكور يدل
 على ان من لم يقدر على قراءة القرآن اخذ بالتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم
 ما في رواية الترمذى وابى ودودا الحاكم من حديث رفاعته بن رافع في حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا قمت الى الصلوة فمضوا كما امرك الله به ثم تشهد فاقم فان كان منك قرآن فاقرا والا فاقم الحمد والكبره وقل الله تعالى
 في شرح حديث ابن ابي اوفى الظاهر انه في الصلوة مطلقا لما مر من حديث رفاعته لانه في الصلاة الاولى ان يجعل الحديثان
 على اول الامر الذي كان بناؤه على السابعة والتسليم تسمى فقلت لا ادري اى ضرورة داعية الى هذا العمل وادى قباحتى
 البقاء به الحكم الذي افاده الحديثان السبعة في شرح الشكوة لابن حجر الحنفى في شرح حديث الترمذى منه اننا
 ان من لم يعرف شيئا من القرآن يقرأ الفاتحة فاقم اخذوا اهل بحسب سبعة انواع من المذكور لغير حروف الفاتحة فقل
 نعم ليكون كل نوع مكان كل آية وقيل جمع لان هذا الحديث فانه انص في عدم وجوب سبعة انواع ويراد ان ظاهر الحديث
 وجوب سبعة انواع ولم يقل به ذلك فالحديث اذن ليس فيه تمسك لاهل العقالين وقد مر عند بعضهم لكن بين النووي ومنه
 ان جعلوا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقل الى الاستطاعة ان اخذ شيئا من القرآن فقل الله تعالى ما يجزئ منه في صلاتي
 فقل قل سبحان الله والحمد لله والاله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله وهذا شغل على خمسة انواع بل ستة
 والظاهر انه كان يحفظ الصلوة فويجوز محتمل وليس للارجح المذكور ان تسمى فقلت الى انه لا دليل يدل على ايجاب سبعة

على ما في الحديث
 التورثي في الحديث
 من

او کما یقید بالفتح والذی افاده احد مکان انما هو الانحلال من الفتنه اسے انکار الواوۃ وادھم ان الذکر بالفتح والضم علیہما
کل الذکر سواسیۃ واما حجتہ الذہب الثانی فقد اختلفوا فی تقریرہا علی مسالک متفرقة وایدو بالوجہ مشتتہ فہم ان
القرآن اسم کلوم السدقۃ ویدفعۃ قائمۃ بذاتہ منافیۃ لسلوکات والآتہ ولس جو من جنس المحروفات والاصوات ولا من
قبیل الانفاط والانتات بل من الفتنۃ وکما یقید بالفتح والضم علیہما ہی ہی القرآن حقیقۃ قدریۃ فاقتران حقیقۃ ہو المفسر من دون خصوصیتہ
والدلیل علیہ قولہ تعالیٰ وانہ لفی زبر اللوین فان الضمیر راجع الی القرآن وظاہر ان نظر العربی لیس بوجودہ فی کتابانی
الادیان فانما شتر باللفظ السریانیۃ والبرانیۃ وبقیرہما من اللغات النیر العربیۃ طوکان النظم العربی واخلای فی حقیقۃ العربیۃ
لم یج کونہ فی الکتاب المانیۃ والیضا قال السدقۃ ان ہذا لفظ الصحف الاولی صحت آراہم وروی وعلوم ان النظم العربی
لم یکن فی حصہ ولا فی صحت غیرہا والیضا قد حق الی استندی کہتم ان القرآن کلام السدقۃ الخالق ولا مخلوق وکفر واسر علی
ان مخلوق وقد جرت فی ہذہ السالفتی زبان الامام احمد بن الحواث ماجرت کما ہونی کتب التاریخ مسطورہ فی کتب کلام
مشہور ومن العلوم ان اللفظ النیر العربیۃ لا یریب فی انہا مخلوقۃ فی لیس اقتران علی حقیقۃ وقد ورد فی
الاحادیث المعروفۃ فیما ان القرآن لیس بحادث لکن باسنادہ لا مخلوق بہم وکاذب کما ہو یحق فی تترہ المشہ لیتۃ فیما
الموضوعۃ وغیرہ من الکتاب المصنوعۃ فی الاخبار الخلقۃ واذا ثبت ان القرآن حقیقۃ اسم البنی وہو المسار لقرآنۃ
فی العلوۃ ثبت انہ المفروض ودون البنی والغات کما فی تادیۃ النہی سواسیۃ ہندیۃ کانت اذ کریتہ سر بانیۃ کانتا و
عبرانیۃ او غیرہا من اللغات النیر العربیۃ والایراد علی ہذہ کچھ من ہوہ الاول ان دلالتہ قولہ تعالیٰ وانہ لفی زبر اللوین علی
ما ذکرہ ومنوع واثبات ان القرآن حقیقۃ ہو المفسر بہتہ وح لا یتحمل ان یكون الضمیر راجعا الی البنی علی السدقۃ وسلم
الاولی القرآن وہو النقول عن عبدہ بن سلام حیث فسره بقولہ البنی صلی اللہ علیہ وسلم مصفۃ ولفتہ وامرہ فوجہ
ابن مردویۃ عنہ وکحل ان یكون راجعا الی تترہ القرآن وہو لظہر والیہ مال الاثر قال البغوی فی معالم التفسیر بانہ
کما قال القرآن قالہ اکثر المفسرین وقولہ تعالیٰ ذکر محمد صلی اللہ علیہ وسلم ولفتہ انہی وفي الکشاف واداء اسے القرآن
یعنی ہن ذکرہ مثبتہ فی سائر الکتاب السماویۃ وقیل ان سانیۃ فیہا ویستجیب لابی حنیفۃ فی جواز اقراءہ بالفارسیۃ فی
علی ان القرآن قرآن اخذ ترجمہ العربیۃ حیث قیل وانہ لفی زبر اللوین لکون مانیۃ فیہا وقیل الضمیر لرسول اللہ صلی اللہ
علیہ وسلم ولس لایضاح انہی وفي کشف الکشاف للسراج عن قولہ ویستجیب لابی حنیفۃ لانه علی عذۃ المضان وولما کان
لا علی سمیتہ اذ نا واد ان یقول ان الاضمار خلاف الاصل انہی وفي حاشی العلوی علی الکشاف قولہ ان سانیۃ فیہا کم
فیہا اشار بان الوجہ ہو الاول وہو الحق لان المقصود فی الایراد اثبات النبوت لیس لکلمین بان القرآن الخیر نازل من فیہا
نزل بہ الروح الامین وانہ لیس من قبل القاء الجن وما فیہ لم دایستطیعون مع ذلک ہو نہ ذکر فی کتب الاولین وحبیب
علی لسان الاقدس ویزیدہ قولہ تعالیٰ اولم یکن لدایۃ ابیہ علیہ علیہ عی اسر علی والضمیر فی بطلہ القرآن انہی قولہ لیس یوضح
لانہ یزیدہ من فہم النظم لرجع بعض الضمیر الی القرآن ولبعضہا الی الرسول علی ہذا ولا ضررۃ حاملۃ ذلک انہی وفي عذۃ
واداء القرآن لفی زبر اللوین لہی ان ذکرہ مثبتہ فی سائر الکتاب السماویۃ وقیل ان سانیۃ فیہا وفي النسخہ الکبریا قولہ
تعالیٰ وانہ لفی زبر اللوین فہم ہذہ الاخبار رافعتہ وکحل ان یكون المراد مصفۃ القرآن وکحل مصفۃ صلی اللہ علیہ وسلم وقیل
ان یكون المراد وجہ التحفیظ لان ذکرہ ہذہ الاشیا باسرا قد تقدم انہی فہم من ہنا ان فی مرج الضمیر اتصالات بمصنفہ
وہبعضہا مقبولۃ فیما انتہات وادعاء والاحوال الطول الاستدلال وفس علیہ قولہ تعالیٰ ان ہذا لفی الصحف الاولی الشانی لسلنا
ان معاد الکتبین وجود القرآن بحقیقۃ فی کتب السالفتہ کثرت مع ذلک لایفید الحجۃ لایضاح انہی لیس من وان فائدہ اکثرہم بان

کتاب الفتن
فی الرد علی کلام بعض الضالین
نسخہ ۱۲

سألوكم انما لم يفرقوا بين لسان عربي ثم ترجموا كل نبي بلسانه الغير العربي وحققتهم مغرض انهم رسالتهم في لغتهم في لغتهم
 الشاكلة ان قد ورد الكتاب والسنة بتوصيف القرآن بالعربية ومن العلوم انما صفة النظم فقط فان كان القرآن حقيقة
 هو المنظم بل ان يكون توصيف بالعربية مجازا وهو كلف حذفي فان قلت هي النظم لكونه والاعلى القرآن الحقيقي فترانا نعم
 يكون عربيا مجازا في توصيفه قلت في كلام الجاز في تسمية غير القرآن قرانا فان قلت نحن نترجم هذا قلت بل ليس بل هو
 من اجل ضمير الآية اسبقه الى النبي صلى الله عليه وسلم واسل معاني القرآن بحذف الصفات او الى ذكره المقدم فما
 بالذي لم يترجم ذلك ولم يترجم هذا الرابع ان غاية ما ثبت مما ذكره المستدل اطلاق القرآن على المعنى القائم بذاته تعالى
 واما كونه حقيقة فكلام الجوز ان يكون اطلاقه على النظم الدال على المعنى حقيقة وعلى المعنى المجازي بل هذا هو الظاهر لان وضع
 الاسامي لا يكون باننا مجرد المعاني بل بتسمية فيه خصوصية السبالي كيف لا ولو لم يكن كذلك لزم اتحاد القرآن والابجد والابجد
 والتوراة وغيره من الكتب المترجمة من الرب لاجل الاتحاد والعنفه القائمة من حيث ذاتها مع قطع النظر عن الغلظا التي من
 اناسلنا دلالة ما ذكره المستدل على كون القرآن حقيقته في الصفة القدرية لكن لا يلزم من ذلك ان يكون النظم غير حقيقة لان الجوز
 يكون شريكا لفظيا وضع للنظم تارة والمعنى تارة وعلى هذا التقدير غايات ان الماسور به هو المعنى وحده في غير الاشكال
 وان النظم لم ينفى في باب الصلوة في غاية الاعتصا الساسوس سلكنا ذلك لكن لا نسلطان الماسور به ذلك كيف قالوا
 في الصلوة هو قراءته لا مجرد ادراكه وقصوده وها هو ان المعنى المجز الذي هو حقيقة القرآن لا يمكن قراءته باللسان فان
 قلت ليست حقيقة القرآن مجرد المعنى بل المعنى العربي باي لغة كان واقراءة وان لم يكن لعلها بالمعنى المجز حيث هو مجرد
 يمكن لغيره ما من حيث انما هو من غير قلنا الاشك في اختلاف الاساس باختلاف اللغات فكذلك الامم القرآن بالتوراة لا يسلوة
 بالقرآن المسلك الثاني ان القرآن مشترك بين النظم العربي ومعناه ويطبق اطلاقا على المعنى ومعناه اما
 اطلاق على المعنى المجز فكما في قوله تعالى وان لم يكن لعلها بالمعنى المجز حيث هو مجرد
 خدق فقد كثر اخرج الخطيب من حديث جابر بن عبد الله في حديث كل ما في السموات وما بينهما فهو مخلوق غير الله والقرآن و
 ذلك ان كلامه منه بدأ واليه يعود وسيجي احوال من انما يقولون القرآن مخلوق فمن قال منهم فقد كفر بالله العظيم فقلت
 امرأت من ساعته اخرج الخطيب وابن جبران من رواية الش ومحدث القرآن كلام الله لا خالق ولا مخلوق وقال
 غير ذلك فهو كافرا خرج ابن عدى برواية ابى هريرة ومحدث القرآن كلام الله ليس بخالق ولا مخلوق فمن زعم ذلك
 فقد كفر بما انزل على محمد اخرج الخطيب من رواية ابن مسعود ومحدث من مات وهو يقول القرآن مخلوق لعن الله المصنفين
 ووجه الى فقاه اخرج الخطيب برواية ابى الدرداء ومحدث على سلك رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القرآن فقال
 يا علي القرآن كلام الله غير مخلوق اخرج الخطيب وشرعوا بنوا وقالوا في الكتاب ثمة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون
 من قال القرآن مخلوق فهو كافرا خرج الامم الكافي في كتابه سنة واما اطلاقه على النظم فكما في قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا
 غير ذلك من الآيات واحاديث النبي صلى الله عليه وسلم واذا ثبت انه مخلوق قد امرنا الله ورسوله في كتابه وسنته
 بقراءة القرآن بل بقراءة ما نزل من القرآن ولم يبق في الكتاب ثمة ذلك بالا لفظ العربية قد على اجزاء القرآن
 ولو يدره ان الله تعالى قال في كتابه ما دخل عاده ولو لم يدره انما هو لا فصلت يا ايها النبي عربي في الامم خدعناهم نونقر يا فارسية الخية
 اذ لم يخل بشي من معاني العربية يقال له قرأنا والاراد على هذا المسلك بوجه الاول من دلالة قوله تعالى وان لم يكن لعلها بالمعنى المجز حيث هو مجرد
 الاولين قوله ان هذا المعنى الصفه الاولى على ما ذكر على ما في ما في معاني الثاني عدم صلاحية الاخبار التي كورة لان ذكر
 في معرض الجدل ان طرقا متعددة من حكم النقاد بانها موضوعه حديث جابر بن عبد الله في طريقه من عبد بن عمر ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم في صحيحه

في مجمل الدليل القطع بل الحق ان اللفظ والمعنى هما مقصودان فاللفظ من حيث ايجازه وبلاغته ولفاظته والمعنى من حيث كونه
القرآن والثالث ان بنى القراءة على التيسير كما هو في قراءة القرآن لاني ما ييسر لقراءته فلا كان القرآن اسما للعلم ولما
سما للتيسير فيه بعد ان يؤيد ما لا يان يؤيد المعنى ويترك المعنى فانه ليس ييسر في قراءة القرآن بل قراءة لما ليس بقرآن
والرابع ان اثبات ان الركن الاصطلاحي في باب القراءة هو النظم شكل لا يكون به الجزم والنحاحس ان قيس التيسير
بترك اللفظ على التيسير لقراءة سبعة احرف فاسد فان قراءة سبعة احرف لا تخرج القرآن عن القرآنية وانما يمكن
الغرض في الحكايات والمحرفات وبعض الكلمات المتداولة بخلاف تادية بحر والمعنى بعبارة غير عربية فانهما تخرج عن
القرآنية والسادس ان التيسير لقراءة سبع لغات قد ورد في بعض صحيح والتيسير بكفاية المعنى لم يدل عليه نص ولو بالوجه
فان من هذا من ذلك والسابع ان جعل الرخصة في ما نحن فيه رخصة استعاضة لا بد من آية تدل عليه او حديث يشير اليها في
مسح الخيف بل فعل الربيعين وما بدونه فهو في غير الاستعاضة والثامن انه لا يخجل ان يكون المراد من قوله تعالى فاقروا
ما تيسر من القرآن مجرد التيسر او مع المعنى لتيسير الالوه لم يرد كونه قرآنا لعدم كونه متوقفا على ما في مصنف
تواتر او قاست النظم الفارسي مقام العربي وجعله متوقفا على تقدير لا مرقد يرى لا يتحقق فلا يقيمه عليه اصلا واذا لم يصح الاول
تعيين الثاني مع فاشات الحكم في المعنى بالادلة لا غير وانما عدم كونه مستندا الى دليل قال عن قايح فلا يتنبه بقطع
والثامن ان كل من الدلائل على انقضاء على مجرد المعاني القرآنية ليس يصح فان استنبط من التيسير من القرآن فانه
مجرد المعنى ليس انما بعض القرآن بل انما بعض الحقيقة القرآنية على ان القرآن اتم النظم الدال على المعنى لا مجموع النظم والمعنى
فمجرد المعنى ليس بمشابه بل هو مدلول له والعاشر ان التسمية مع كونها قرآنا في الصحيح لم تكن آية تامة كدلالة الشافعي
وغيره لم يكمل تلاوته فرض القراءة المقطوع بها لا يراش شبهة خلافه على ما هو محقق في رسالتي احكام القطر في احكام الصلاة
فكيف يتبادر فرض القراءة بمجرد المعنى عدم كونه قرآنا ولا بعض قرآن عند هالان فانهما ليس ارسنه في ايراش شبهة
من خلافه لاسيما وخلافهما في ما نحن فيه مؤيد بخلاف الشافعي وغيره هذا خلاصة ما ذكره في استدلال بهي الامام
ابي غنيفة مع ما له وعليه بالتفصيل في شرح اصول البرزوي وتوضيح صدر الشريعة وتلويح القماني وحواشي حن علي
ومولي حسن ومجرب فرامرز والسيدي السند وغيرهم عليه وشرح تحرير الاصول وغيره من كتب الاصول وذكر صاحب
الخط الهمداني محمود بن احمد البخاري ان ابا حنيفة اجمع كتب روى ان العرس سلكوا سلمان ان يكتب نظم الفاتحة بالعربية
فكتبها اليهم وكانوا يقولون بانه في الصلوة حتى لا تنكس انهم بالعربية انتسخت فقلت قد ثبتت هذا اثر فلم يجد اهل
الان مستندا في كتب الاثر ووجدت في ثبوت يكون مستندا لما حدث به من العاجز عن العربية قراءة بغير العربية لانه لا يجوز
القراءة بغير العربية لما جسدوا القاعد وكما هو هذا الاثر ما ثبتت اجمارا لاحد به وذكر القاضي عبد النبي في رسالته
لهيبت اهل صنفه كتلة لطيفة حيث قال وجوز ان تلك القراءة عنده ان الصلوة حالة النجاسة مع عدم حاله لا يفرق
في الشبهة او في ملاحظة حضوره تعالى والاتفات اليه والتوجه والتاديب بين يديه على حسب اختلاف الاحوال
والاشخاص مع ان حرارة القرآن الجسد مع ملاحظة معانيه والتدبر والتفكير في آياته والتذكر بذلك لا يخرج عن نوع دخول
عن غيره بل عن نفسه ايضا فانه ان لا يستطيع الضبط ويجري على لسانه كلمة فارسية او تركية او هندية على حسب
ما اعتاد بالظن سبق اللسان دون التمسك بتيسير نظم القرآن انتهى وليقر به ما ذكره بعض الافاضل في شرح المنار المستفيضة في الاثر
بقوله جواز الصلوة بالعربية انما هو عند حكمي وهو ان حالة الصلوة حالة النجاسة مع عدم حاله العربي لا يخرج عن ذلك
الاثر بغيره عليه ولا نكس ان استعمل العربية ينقل الذهن منه الى حسن البلاغة والبلاغة وليتذرا بالاسجاع والفواصل ولم

على ان يتضح له ما قاله ابو حنيفة وقد منع الكرخي فيها تصديقا طويلا ولم يأت ببلش شاف استسنة وسق حاشي الرمز وذكر شيخ الاسلام وغيره انه رجع الى قولهما كافي في المحيط وهو الصحيح وعليه القول استسنة وكذا في كثير من كتب الصلوة والاصول وفي ما ذكرناه كفاية الطالب فيه فصول المسألة الرابعة الاسمية اذ قلنا سورة من القرآن نحو الفاتحة وغيرها بالفارسية يخرج عن ادعاء ابو حنيفة من ان يكون اسمها لا يخرج صلوات الا لقراءة ما يسلم وهو قول ابى يوسف ومحمد ولا قولنا قولنا من لا يحسن العربية يقول ابى حنيفة كذا في فتاوى قاضي خان المسألة الخامسة على شمس الائمة المحلولة عن القاضي ابى علي النخعي في صلوة اجماعه لودع الامام بالفارسية يجوز وجميع ائمة اهل الناس في نفي قول ابى حنيفة في اجماعه يحسن العربية ولا يحسن وعندها ان كان يحسن العربية لا يجوز ان يدعى بالفارسية ولا يجوز صلواته ولا صلواته في الصوم وان كان لا يحسن العربية يجوز صلواته وانما قد رتب من يحسن العربية باطل ويصير مسلما وحده كذا ذكره قاضي خان ثم قال على نفي هذا في المكتوبة اذ كان الامام لا يحسن العربية واقتدى بمن يحسن العربية يجوز في قول ابى حنيفة وعندها لا يجوز بمنزلة القاري اذا اقتدى بالاسم انتهى المسألة السادسة التشديد بالفارسية يجوز عنده بالعذر وغيره وعندها لا قراءة لا يجوز الا بالفارسية في شفعات صلوة النخبة وفي حاشية الشرح في التشديد من ابى حنيفة روايتان في رواية يجوز ان تشدد بعبارة اخرى غير العربية وفي رواية لا يجوز لقول ابن سواد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لعننا التشديد كما لعننا سورة من القرآن وكان يافقه علينا بالواد والالف انتهى فقلت لا يعلم وجه مقتدي لرواية عدم الجواز فان لمك جاز عنده قراءة القرآن بالفارسية فما بال التشديد يخص بالعربية فليس التشديد على قدر من القرآن بل الظاهر انه وغيره من الاذكار لا تصدق على الاطفال بل على السالم في حفظ خلاف القرآن المسألة السابعة الدعا بعد الصلوة في الصلوة يحرم فيه العربية ذكره صاحب التلخيص شرح كنز الدقائق وواقعه صاحب الدرر النخبة شرح غريب البصائر لكن ناقشه ابو السعد وواقعه الخطاطي بان ادعاءه لا يشرع في الصلوة بغير العربية وكذا القراءة فكيف لا يجوز الدعا بالفارسية استسنة وقال ابن عابدين في رد المحتار على الدرر النخبة يقول غفرني الامام القراني المالكي سلا باسما لا عمل بالمالكي في التعظيم ثم رايته المولاه القائل المالكي نفس في شرح الكبير في نظوم الساسة بحجزة التوحيد كلام القراني وقيد الاعمية بالجملة لمدلول اذما من لم يملكه ولا يشتمل على ما ياتي في جلال الربوبية ثم قال واحترزنا بذلك عما اذا علم له لو لم يجرز استعماله لطلقات في الصلوة وغيرها لان الدعا على قال وعلى ادم الاسرار كلها وقيل وما رسلنا من رسول الا لبيان قومه انتهى لكن المتقول عندنا انما لا يثبت فقل في غير الاحكام شرح درر البحار في هذا المحل ذكره الدعاء بالاعمية لان عمر بن نسي عن رطانة الا عاصم انتهى وادعاءه كذا في القاموس الكلام بالاعمية ورايت في الولوبا بجمية في بحث التكبير بالفارسية ان التكبير عبادة له وان لم يملكه لا يحسن العربية ولما كان الدعاء بالعربية اقرب اجابة فلا يخفى غير ما من الاستسنة في الرضي والجمية متوقع كلام العرب انتهى وظاهر التيسيل ان الدعاء بغير العربية خلاف الاول وان الكراهية فيه تترتبة هذا ولا يجد ان يكون الدعاء بالفارسية كروا في الصلوة وتترتبة خارجا فليست على وجه الصريح فان الظاهر ان الصلوة الامام لا تنفي الكراهية عنه انتهى كلامه ملخصا فقلت العجب من صاحب التلخيص نقل حرمة الدعاء بالاعمية عن القراني وسكت عليه مع فقد الدليل التلخيصي في جوفات الدراية والرواية انما تكون خلاف الدراية فلا تاريب في ان المقصود من الاجبة ان يكون المعاني دون حصول المياني والعربية وغير العربية مستويان في ما واية المعاني على انهم لا يجوز التكبير والقراءة وغيرهما من اذكار الصلوة بغير العربية فكيف يصحون الدعاء بغيرها وانما يكون خلاف الرواية فلما في النخبة ذكره شريح عن ابى يوسف ان التشديد بالفارسية كالقراءة وكذلك كل خطبة وغيرها وكذلك الصلوة على النخبة والادعاء بالفارسية كالقراءة وعلى اختلاف الفتوى وقول كل خطبة يجب ان

هذا هو الوجه في عدم جواز التشديد بالفارسية

بخطه لأن من الشائخ من يقول ان محل الخلاف الفارسية لا يخرج من قول الخلاف في الكل وقوله هذا يؤيد هذا القول انتهى
 كلامه وقد استغنى في دعاء صلوة الإمامة عن قواي قاضي خان نحوه لهم لا شئ في حرمة الاحتياط المحول ولو لمساواة الأربعة في
 بيان تعليم الربح لولمساواة ما فيها فذكره حرم في الصلوة وتزويدها خارج الصلوة لكن بشرط ان يكون قادرا على الصلوة
 كما لا خلاف وعليه حكمنا في الحديث المتقدم شرح الطريقة المحمدية بعد ان قلنا ان المسألة ان كان الذكر والد عسار من كلام المذكور
 والداعي فلا يمنع من الخطأ فيه والحق حيث كان مقصده الذكر والد عسار كان بالعربية او غيره فان من اختاره مع لغة
 وذكر له ما ودعاها فانه يجوز له ذلك لا يمنع عليه بالكلية انتهى ان يكون تميزها خارج الصلوة فقولوا بلغة صلى الله عليه وسلم
 من حسن ثم ان الحكم بالعربية فلا يملك بالفارسية أخرجه الحكم من حديث ابن عمر في شدة ضعفه وأخرج البيهقي عن عوف بن
 عبد الله بن رطاة انه لما جاءهم فتمتدح رجلين بالفارسية في الطواف فاحسبوا بغيره وقال شيخنا في العربية سبيلنا وما كان يجرى
 في الصلوة فكوننا خلفا للسنن وما خلف السنن فمؤكده بغير ما يسننه وقد راجعنا في رسالته تحت الأتيار باجابه سننه
 سيد الأبرار لكن ينبغي ان يستثنى من الأكره خارج الصلوة من لمساواة الحكم بالفارسية ويشترط عليه التكلم بالعربية فيجوز له ذلك
 خارج الصلوة والذكر بالفارسية لا يتم قد ذكرنا في آداب الدعاء ان يكون مع الخشوع والضعف وكذا في من خلفت
 الأصابع للمناشئ طلبا للبر عن اللغات التي ربه بالاستعانة بالاجل وظاهر ان من يثقل عليه التكلم بالعربية لا يحصل له
 انشراح فيساوي يحصل في غيره المسألة الثامنة ذكر ابواب السنن واشترط ان من واجبات الصلوة حفظ السلام
 المخرج من الصلوة قال صاحب الجواهر في الإشارة الى ان لفظ آخر لا يقوم مقامه ولو كان بمناه حيث كان قادرا
 عليه بخلاف التشديد في الصلوة حيث لا يفسد بالعربي بل يجوز في لسان كان مع قدرته على العربي ولذا القفل وفقط التشديد
 قال وفقط السلام لكن هذه الإشارة تخالف مخرج النقول فانه ياتي ان الزيلعي فصل الاجماع على ان السلام لا يخص
 باللفظ العربي انتهى قلت اني ان السلام ايضا على الخلاف لانه من أذكار الصلوة وقد مر ان جميع أذكار الصلوة على اللسان
 والاعطاء النقول انما هو في السلام خارج الصلوة فهو جائز في جميع اللغات وانما يحصرهم بلفظ السلام فليس بالإشارة
 الى ان لفظ آخر لا يقوم مقامه بل بالإشارة الى ان غير السلام من الحكم والفتنة وغيره من اصناف المخرج بعضه
 لا يقوم مقامه المسألة التاسعة الفتنة بغير العربية على الخلاف ذكره قاضي خان ونصه في المسألة
 العاشرة انما هو مقتضى قول الزاوي في المجتبى شرح فقه القدرى ان اقتصارها بالفارسية اخرجها عن ذلك كل لسان
 وقوله لا يخرج بالان لا يحسن العربية وكل هذا الخلاف لو قدر فيها بالفارسية او دعا ورجع او بل او شئ على الله او
 قنودا وقصد على الله صلى الله عليه وسلم او استغفر وفي الأذان بالفارسية روايتان انتهى وفي فتاوى طهري خان
 على هذا الخلاف جميع أذكار الصلوة من التشهد والفتن والدعاء والتسبيحات في الركوع والسجود انتهت وفي
 الترانيم غنية عن المحيط على هذا الخلاف لجميع الفارسية في الصلوة او دعا أو شئ على الله او قنودا ورجع او شئ
 على النبي صلى الله عليه وسلم والدوام بالفارسية في الصلوة انتهى المسألة الحادية عشرة في قراءة القرآن بالفارسية وهو
 يحسن العربية فسد صلاته عند ما ذكره قاضي خان وذكر صاحب الهداية انه لا خلاف بين من يعدم التساوي في هذا الخلاف
 في الاعتناء به وروى عليه الأئمة في غاية البيان بقوله في نظر لان القراءة بالفارسية ليست بقراءة القرآن عندنا
 فانما لم يكن قراره القرآن كانت من كلام الناس وهو مفسد صلوة انتهى واجاب عنه الشيخ في المباني بان هذا الظاهر
 صحيح لان كون القراءة بالفارسية غير قراءة القرآن ليس على إطلاقه ولذا يجوز عند بعض العلماء لم يكن من كلام الناس
 من كى وجب انتهى وقال راجع البهام في فتح القدير الوجه انه كان المتروك من كان الغصص والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

هذا هو مقتضى قولنا
 في المسألة الثامنة
 في المسألة التاسعة
 في المسألة العاشرة
 في المسألة الحادية عشرة

يجب دوامه حتى لا يخرج حكم الكلام غير قرآن بخلاف ما اذا كان ذكرا او متربيا فانه انما تصدق اذا قصر على ذلك بسبب اعتلال الصلوة
عن القراءة وتوقرا بالقراءة الشاذة لا تفسد صلاته انتهى وتبعه صاحب الحج لكنه اتى القراءات الشاذة بالفارسية حيث
قال في الصلاة بخلاف في الجواز فاذا قرأ غير العربية ولا خلاف في عدم الفساد حتى اذا قرأ معه من العربية قدر ما يجوز بصلوة
جازت صلاته وفي فتاوى خاضى خان تصدق عند ما والتوفيق بينهما يحمل ما في البداية على ما اذا كان ذكرا او متربيا وكما في الفتاوى
على ما اذا كان المقروء من مكان القصص والامر والامر والامر كالتقراءة الشاذة فانهم صرحوا انه لا يكتفى بها ولا تفسد في احوال
شمس الائمة السرخسي ان الصلوة تفسد بها في الاول على ما اذا كان ذكرا والثاني على ما اذا كان غير ذكركم بيناه
في كتابنا المسبب لطلب الاصول انتهى وقواه صاحب التمهيد لكن رد صاحب البحر في الحاقه اشاذة بالفارسية
حيث قال عندي بينا فرق وذلك لان الفارسي ليس قرا ما اصلا لا تصرفه في عرف الشعب اى العربى فاذا قرأه تصدق
صدا تحلما بكلام الناس بخلاف اشاذة فانه قرآن الا ان في قرآنية شك فلا تصدق به ولو قصده قال وجه ما في المحطى من رواية
قول شمس الائمة بالسواد بما اذا قصر عليه تسمى المسألة الثانية عشر ذكر قاضى خان في فتاواه ان حال بالفارسية
في الصلوة يارب يا مفرزم اذا كان يحسن العربية تفسد صلاته عندها وعن ولا تفسد انتهى المسألة الثالثة عشر
رجل عجمي قراءة الامام فجلس على القول على الاول ثم ادى الى التفسد صلاته كذا في الساجية وفي الدر الثمار لو جرس على الساجية
فم اوى ان كان ليقاد بما في كلامه تفسد لاد من كلامه والاد لانه قرآن انتهى قلت قد كنت اظن ان كلمة آرس
منه ان يكون على الخلاف بين الامام وصاحبه الى ان رايت في الذخيرة مقولا عن ابي الليث مثل ما انطقت تحت الصلاة
على حسن موافقة يابى ثم رأيت في الفتاوى الظهيرية لو قال ارى بالفارسية فند الى حنفية كقولهم انتهى فادرك
مطوف في تصديقه بقوله عند الى حنفية فان فيه اشارة جليلة الى انها تفسد عند جهالا عنده ثم راجت فوازل الى الليث الفقيه
فاذا فيه سئل ابو بكر بن جل على تجري على الساجية نعم بل تفسد صلاته قل ان كان يظلم على تجري في كلامه في غير الصلوة نعم
نعم فان صلاته فاسدة وان لم يكن عادة في غير الصلوة لا تفسد صلاته قيل فان قال بالفارسية قال شيخنا ان يكون على خلاف
اندى ذكرنا انتهى وفي المحطى المير باي ان اجزى على الساجية آرس فهو بمنزلة قوله نعم اذا كان ذلك عادة له تفسد صلاته ولا
اخر ولا كان انتهى ابو الليث يقول ينبغي ان يكون المسألة على الاختلاف الذي عرف في ما اذا قرأ القرآن بالفارسية
والعجم ما ذكرنا لان عربية اسمهم اذا حصلت من القرآن صار كانه قرأ القرآن بالفارسية ونهه لا تفسد بالا جلع
و نما الاختلاف في الاعتقاد حتى قلت مقتضى ابن الهمام ومن تبعه ان تفسد الصلوة عند سها بحج ونطق آرس
الا ليس بذكر وثنا وتبليغية قدم حوائج التكبيرة بانه بكرة الشروع بقوله التكبيرية ثبوت موافقة النبي صلى الله عليه وسلم
عليه باللفظ العربي وكذا مصر حوائج بحسب القراءة ان يجوز ويكره لغير العربي وكذلك لغيره في سائر احوال الصلوة انما وان جاز
لغير العربية لكن لا يخلو عن الكرامة لان النبي صلى الله عليه وسلم قد يداوم على العربية في سائر احوال الذكارة كذا اصحابه الاخبار
من المعلوم ان منهم من كان فارسي او عجمي ومنهم من تعلم سائرا من لغات ومعه ذلك فلم ينقل عن احد منهم انه بدل ذكر المصباح
الصلوة بالفارسية ولا غير من اللغات الغير العربية فيكون الدوامه فيها مستحسنا ومؤكد وما يخالف استه المؤكدة
يكون مكرها واشكر كراهته فاخضع لها فان اكثر الناس عنه غافلون ويقول الفقهاء يجوز ولهم ويجزى واشكال ذلك مشهور
ولا يدرون ان نفس الاجزاء والفتحة امر اخر والنحو عن الكراهية شئ آخر ففصل في حجة السادة مسألة لتو تلى آية السجدة لغير
العربية يأنم عليه السجدة كما لا بالفارسية وعلى كل من سمعها معها او لم يسمعها بعد اخبر بذلك وقال بعضهم يجب على من قلم السجدة
ولا يجب على من لم يسمعها عند ما يقرأ على الاصل وجواز القراءة بالفارسية قرآن من كل وجه عنده ولما يتسلسل به

ما ذكرناه لم يستقر به الجواب على قولنا ان الظاهر لازم عندنا كالتسوية في تركها لان الجواب في تركها ان حرمة الصلاة في تركها
بالظن والظن حجة حتى لو قرأنا الجنب والخاص بالفارسية جاز واجيب ايضا عن سجدة السلاوة بانها مطلقة بالصلوة لان جاز
من اركان الصلوة وبيننا وبين سجدة السلاوة مشاركة في التسوية ويجوز ان يلحق بالصلوة بوجوبها وركنية الظن قد استغنى في
الصلوة فيستغنى في باقي سائر الجنبين السابقين بان المكتوب والمقرر بالفارسية كلام العرب وان لم يكن قرأنا الجنب من سجدة
الجنب كالسلاوة والابواب والاول احسن واسهل انتهى كلامه وفي توفيق صدر الشريف قد روى عن ابي حنيفة انه لم يقرأ الجنب بالظن
ركنا لانما في حق جواز الصلوة فاعتمد على غير النبي حتى في قوله في سجدة في الصلوة من غير جوازها في الصلوة عنه وانما قال فاعتمد
لان جاز لانما في حق جواز الصلوة فاعتمد على غير النبي حتى في قوله في سجدة في الصلوة من غير جوازها في الصلوة عنه وانما قال فاعتمد
انتهى عن هذا القول لانه لا يعدم له ما ينظم في حق جواز الصلوة انتهى وقال ايضا في حق السجدة ان قيل الساكنون على
ان يجزى سجدة السلاوة بالقرأة الفارسية ويحكم بغير المظهر من صحته ككتب بالفارسية فقد جاز الظن لازم في ذلك ايضا فلا
يصح قوله فاعتمد فلان في كلامه على راسه المتقدمين فانه لا يفسر في ذلك والمتاخرين بنو الامام على الاحتياط انتم فصل في خطبة
مسماة بخطبة في العجبة بالفارسية عند ابي حنيفة وروى في شرحه عن ابي يوسف انه اذا خطب بالفارسية ويحكم في سجدة
الاجرة لان يكون ذكر الله في ذلك بالعربية في حرف او اكثر من قبل ان يجزى في الخطبة ذكر الله وما زاد فمفضل قال الحاكم في المستدرك
في اختلاف قوله الشهادة كذا في الخطبة البراني وفي الداية وجاز في الخطبة والخطبة على الاختلاف في حق الجنب
عند ابي حنيفة بغير العربية للعاد والعاجز كليهما وعندنا بالاحد ما هو ولسن قوله هو المطلق قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا
تدوى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله فان المراد بذكر الله هو الخطبة على ما ذكره اهل التفسير وهو مطلق غير مقيد
بالعربي فيكون كالتسوية في ان لا يشترط طرية خصوصية لسان دون لسان ويجازي من قبلها ان الخطبة تشاء في الصلوة
بل كما انها قائمة مقام الصلوة فكذلك اذا كان الصلوة لا تجزى بغير العربية كذلك لا تجزى الخطبة الا بالعربية وقد سئل عن
بعدمه عن هذه المسألة فاجبت بان يجوز عنده مطلقا لكن لا تجزى عن الكراهية فحاضري بعض الاخرة بان الخطبة انما هي لانها
الحاضرين وتعليم السامعين وهو مفقود في العربية في الديار بالعجبة بالنسبة الى اكثر الحاضرين فغني ان يجوز مطلقا من غير
كراهية فقلت الكراهية انما هي لفائدة السنة لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه قد خطبوا بها بالعربية ولم ينقل عن احد منهم
انهم خطبوا بغير العربية ولو خطب بغير العربية لكان في ذلك الزمان والبلدان لم يكن احتياج لتبديل اللسان لان
الحاضرين كانوا من العرب ولهم كانت لغة العرب وانما في هذه البلدان فليس كذلك فاحتاج الى التبديل لذلك قدمت
قالا قد كان يحضر في مجالس الخطب النبوية رجال من الفرس والروم والحش والجم ولم يبدل النبي صلى الله عليه وسلم
خطبة ايدا ولا لعله احد من العلوم انهم من لم يكن يفهم لسان العرب مطلقا ومنهم من لا يفهم على فهم اكثر منهم وانهم قد
قد راوا قد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من الخطبة في بعض الاعياد وكن انما لم تفصل الى اذان النساء لم يبدن
حضرين وخطبهم جميعين ولم يروا من رواية الافراد انه عقد لمن لم يفهم العربي مجلسا على حدة وعظم خطبة بلغة غير العربية
ولا يتوهم ان لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يعلم اللغة العجمية وغيره من اللغات الغير العربية ولو كان عليه الخطب بلغة اناقول
بعد تسليم ذلك ان بعض الصحابة كزيد بن ثابت قد كان يعلم اللسان العجمي والرومي والحش وغيره من اللسان التي لم يصرح به
في الاعلام لانه النبي صلى الله عليه وسلم من كتب الاعلام فلم يقرأه النبي صلى الله عليه وسلم على اذنهم وعلى اذنهم بانهم
يفهموا بالسترو واجازة فالاحتياج الى الخطبة بغير العربية لتفهمها كان موجودا في القرون السبعة وسبع ذلك فلم
يروا ذلك من احد في تلك العزلة وهذا دليل على كراهية وجوب الخطبة بالفارسية وغيره من اللغات الغير العربية بدعته

هذا هو الذي ينبغي ان يكون
سواء في كل لغة
الخطبة بغير العربية

وكل بدعة ضلالة والضلالة اذني ورجاها الكراهية فلا يخلو الخطيئة بغير العزيمة من الكراهية وتوجب كون بدعة انتم كمن في القرون الثلاثة
 ووجوب لا يخلو ما ان يكون لعدم الحاجة اليه او لوجوده بل ينع منه او لعدم التنبه له وللتكامل عنه او كراهيته وعدم مشروعيته
 والاولان منتفیان لان الحاجة كذا ان الحاجة في ملك الازمنة ايضا اليه كانت موجودة وان كانت بالنسبة الى حاجته بل اذنا قليلة ولم
 يكن بالجمع عنه بالكلية لانهم كانوا معتادين على الاستعانة به وكذا الثالث والرائع ايضا منقول وان لانه لم يمد في الامور
 الشرعية من الجنة صلى الله عليه وسلم والحاجة ومن تبهم بل شمله لا يظن به علما ولا شرعية وكيف بهم واما انتفت الوجوه الخمسة
 فتعينت الكراهية **فان قال** فليس كل بدعة ضلالة بل منها ما هي حسنة واجبة ومنها ما هي مندوبة ومنها ما هي
 مباحة فلا يلزم من كون الخطيئة بالفاسدية بدعة كونهما كرهية وضلالة فلما عموم قواصلي الله عليه وسلم كل بدعة ضلالة بالنسبة
 الى بدعة ما شرعية وهي لا تكون الاضلال لما تقتضيه في رسالتني تحفته الاخبار في احياء تبيينه للهدى في رسالتني اقامته النجاة
 على ان الاكثر في التبديد ليس بدعة وتعم ما قال صاحب مجالس البرار المراد بالبدعة المذكورة في الحديثين بدعة
 كل بدعة ضلالة وحديث اياكم ومحدثات الامور فان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة البدعة السيئة التي ليس لها من الكتاب
 واستند اصل وسند نظاها وهي مغلوطة واستنبطها البدعة الغير السيئة التي يكون له اصل وسند نظاها وهي رافضة فانها لا تكون
 ضلالة بل هي قد تكون مباحة كاستعمال التعلل والمواظبة على اكل لب الخطة واشجع منه وقد تكون مستحبة كبناء المسارة وتخصيف
 الكتب وقد تكون واجبة كعلم الدلائل لرد شبهة الملاحدة والفرق الضالة لان البدعة لما سمتان احدهما على علم والآخر
 مطلقا سواء كان من العادات او من العبادات والثاني شرعي خاص وهو الزيادة في الدين والنقصان منه بعد الصحابة
 بغير اذن الشارع لا قولوا ولا فعلا ولا صرفا ولا اشارة فانما في الحديثين وان كانت عامة تشمل جميع المحدثات لكن عمومها
 ليس بحسب صفاته الغوى العام بل عمومها بحسب معناها الشرعي الخاص فلا يتناول العادات اصلا بل يقتصر على بعض العبادات
 وبعض صور العبادات لانه عليه السلام لم يبعث لتعليم امر الدنيا وانما بعث لتعليم امر الدين يدل عليه قوله اتهم علماء يهودكم
 ثم البدعة في الاعتقاد لبعضها كفر وبعضها ليس بكفر لكنها اكبر من كل كبيرة وليس قوما الا الكفر والبدعة في العبادات وان
 كانت دونها لكن فعلها عصيان وضلال لا سيما اذا صادمت سنة مؤكدة واما البدعة في العادة فليس في فعلها عصيان وضلال
 بل تركها او سلبها او اقرارها فانما تكون لاعلام وقت الصلوة وتخصيف الكتب عون للتعليم والتبليغ ونظم الدلائل لرد شبهة
 الملاحدة نهي عن الشرك وذب عن الدين من كل مناهي ما دون فيه بل بامورية لان البدعة الغير السيئة المباحة اليه واول
 ثم محتاج اليه الاو اخر ورأوه حسنا على سبيل الاجماع للاختلاف ونزل وعقد الاستقرار لاجل تلك البدعة الغير السيئة
 في العبادات البدنية المحمودة كالصلوة والصوم وقراءة القرآن واوقات كل مناسبات لا تكون البدعة فيها الا سيئة لانهم
 وتوجع الفصل في المصدر الاول ليس لعدم الحاجة اليه او لوجوده بل ينع منه او لعدم التنبه له وللتكامل عنه او كراهيته وعدم
 مشروعيته والا لان منتفیان في العبادات البدنية المحمودة لان الحاجة الى الشرب الى الله بالعبادة لا تنقطع ولعلها لا تسلك
 وغلبة اهل علم كمن منها ما ينع وكذا عدم التنبه له وللتكامل عنه ايضا او لا يجوز ان يظن ذلك بالجنة صلى الله عليه وسلم
 وجميع المحاجة فلا ينع الا كونهما بدعة كرهية غير مشروعة انتهى وفيه ايضا بالافريق كثير من الناس بين احسنه واسيئته فخطيئة
 ان كل ما سخطه فخطيئة وهو لا يلبسهم كونه حسنة فيكون اسية من الحسنة فتدبروا خطيئة خطيئة عتوا والاضابط في ان
 يقال ان الناس لا يجدون شيئا الا انهم يرونه مصلحة او لا يعتقدوا فيه عسبة لم يجدوا ثمره الناس مصلحة ينظر في الباطن
 السبيل ما مره حدث ليدلني صلى الله عليه وسلم في نحو ما حدث ما تدعو الحاجة اليه كعلم الدلائل فان السبيل لما الى ظهور الفرق الضالة
 فانهم لما لم يظروا في عهده عليه السلام لم يتجه اليه وان كان الحق في فعله موجودا في عصره لكن تركه لافرض نال بموته فكله لم يجدوا احد اشته

كبح القرآن فان المانع منه في حياته صلح عليه ولم يكون الوحي لا يزال يتزل في غير الله ما يشاء من زوال ذلك المانع بموته وانما
 كان التفتي لتفصيل عمده عليه السلام موجودا من غير وجود المانع منه ومع ذلك لم يفتلح ولم يحث عليه علم انه ليس فيه مصلحة
 بل بعبودية قديمة سيئة انتهى او اعرفقت هذا فقول الخطبة بالفارسية التي احدثوها واعتقدوا احسنها ليس الباعث السا
 الاعداء فمعلم اللغة العربية وبها لا يبايعت قد كان موجودا في عصر البرية وان كان فيه اشتباه فلا اشتباه في عصر الصحابة والائمة
 ومن تبهم من الامة المجتهدين حيث فحمت الامصار الشاسقة والديار الواسعة واسلم اكثر الحبش والروم والعجم وغيرهم من الاعمال
 وحضر واجلس الجمع والامعاء وغيره باسن شاعر الاسلام وقد كان اكثرهم لا يعرفون اللغة العربية ومع ذلك لم يخطب لهم
 احد منهم بغير العربية ولما ثبت وجود الباعث في ملك الازمنة وقد كان المانع والكمال ونحو معلوم بالقواعد البرية
 لم يبق الا الاكراه التي هي الاولى درجات الضلالة واحل في هذا المقام به تيمم الازمان انك وضعت الخطبة لتعليم والخطباء
 والعلماء بالتقسيم كذلك امر الخليلون لطلب العلم حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم طلب العلم فرقة على كل مسلم اخرج ابن
 حدى والبيهقي من حديث انس والخليل من حديث الحسين بن علي والطبراني من حديث ابن عباس وروى من
 حديث ابن عمر بن مسعود وجابر بن عبد الله وغيرهم وطريقه بعضها صالحة وكثرا واهية لكن يتقوى بعضها ببعض فدا حسنه
 والبعض منهم المزي صح به السيوطي ولما كانت اكثر شريكتنا بالعربية يلزم على الناس ان يتعلموا اللسان العربي لعبد
 ما يقع في الحاجة فان لا يملك الواجب الابه واجبه ومن هنا مر جو ان علم العرب والنحو وغيرهما من سبوا العلوم بقدر ما يحتاج
 اليه في فهم الشريعة واجب فاذا لم يفهم الحاضرون الخطبة العربية فالزام عدم الفهم عالمهم لا اسه الخطباء ولا يلزم للخطباء ان
 يفهموا اللسان العربي ويخطبوا باللسان قيمه الجهل ولا وليت شعري ماذا يقول القائل في القرآن الذي يهرع في
 قاعة لا شبيهة في ان نزوله للتدبر والتدبر وفهم مشاهير اللبس بؤداء وهذا للعلم شكل اى اشكال ان يجوز ان يفهم طبع القرآن بالقاء
 او يكتب لهم بالفارسية ليزول عنهم الاشكال كالأدب والبدل بهم مكلفون بتجصيل ما به ينسب لهم فهمه ويحصل لهم علمه وحسن عليه الكلام
 في الاخبار النبوية وسائر امور الشريعة الواردة بالعربية ولعلكم تفطن لما ذكرنا ان الحكم في تادية اذكار الصلوة بالفارسية
 كذلك فانما وان كانت جائزة بها لكتها لا تخلو عن البدعية والكرهية لها هناك فان قلت فاسن في قولهم يجوز ان يكون
 قلت نفس الجواز امر آخر والجواز لا كراهية امر آخر فادعها لا يستلزم ثانيا وما هم لما يكتفون في الجواز من غير نفى الكراهية وهو
 لا يستلزم انتفاء الكراهية وتحقيقه ان في الخطبة جنتين الاولى كونها شرط الصلوة بالجمعة والثانية كونها في نفسها عبادة وكل ما
 وصفت على حدة فحس قولهم يجوز الخطبة بالفارسية انما يكفي لتادية الشرط وصحة صلوة الجمعة وهو لا يستلزم ان يخلو من البدعية والكرهية
 من حيث الجملة الثانية وحسن عليه غيره وسره سيرة وسكت ايضا عما اعتاده اكثر خطباء زماننا من قراءة الخطبة بالعربية
 وتفسيرنا بعض الاشعار الفارسية والندبة بل يجوز ذلك فاجبت بان قراءة الاشعار فيا ان كان بالفتا المنع عنه في
 الشريعة فلا ريب في كراهتها وان كانت بالعربية لما في نصاب الاحتساب بل يجوز لذلك ان يقرأ على المنبر ويمنى كس اعناده
 تذكر وانما فالحجاب انه وروى في الحديث من اشراط الساعة ان توضع الايام وترفع الاسرار وان تقرأ المنة على
 رؤس الناس والمثاقرة التي هي بالفارسية ودمي من محاج الجوهري والفقه في منه ان غناروا منه حرام في غير الزمان فلك
 في موضع مودع لوعظ وانصيحته قال العبد املحه الله وقد تفرغت على هذا الحديث بعد ما كنت اجلس للامانة في التاير بتوفيق الله
 اكثر من ثلاثين سنة فحمت الله على الى وان كنت قبل لم اعلم بحجته بهذا الفعل ولكني لم اذكر مشناته فيني ووبقي قط مني به
 ما جئت فيه استنساخا لسوان لم يكن بالقاء فالكرهية لكونه مخالفا لسننة داخل في اصناف البدعة وكونه اقراة لبعض
 بالعربية وبها بالفارسية لا تخلو عن الكراهية لتقريرات السابقة فليحفظ هذا لكونه مناس عنه خالفون يركبون امرا

قطيعا ويحيدون أنهم يحيدون بغيره أنفلا في تفسير النشأة الواردة في الحديث فمفسره الجوهري في الصحاح بقراءة الأشعار بالنشأة حيث قل عند ذكر لفظ نشأ في الحديث من أشراط الساعة أن توضع الأشعار وترفع الأشعار وان تقرأ النشأة على رؤس الناس فلو تفسر في التي تسمى بالفارسية دوتي وهو النشأ انتهى ومفسره غيره بنية وقفال ابن الأثير في نهاية غريب الحديث حد طين عود من أشراط الساعة أن يقرأ فيهم النشأة ليس أحد يقرأ بقل وما النشأة قال استكتب من غير كتاب قيل النشأة سمى ابن حجر بن سريته وهو بعد موسى عليه السلام كتابا في ما يقرأ على ما أرادوا من غير كتاب السد فوالنشأة مكان ابن عمر ذكره اللاحق ابن أبي الكتاب وقد كانت عنه كتب وصحت إليه يوم اليركوك ثم فقل هذا المعرفه بما فيها انتهى وفي مجمع البحار المعرفه بالنشأة وفي شمس العلوم للشوان بن سبيد اللغوي في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص من أشراط الساعة أن تقرأ النشأة على رؤس الناس التفسير بقل وما النشأة قال ما استكتب من غير كتاب السد ليقال ان الاجماع صنفوا كتابا بعد موسى وسبوا النشأة انتهى وذكر الفيروز آبادي في القاموس بالوزن ان تفسيره بما يقال له ودوتني غير النشأ وإنما حيث قال والنشأة كتاب من غير كتاب السد وكتاب فيه اخبار بني اسرائيل بعد موسى حلوا فيه وجرموا ما شاءوا وبه الضمائر والاعلى في الفارسية ودوتني انتهى فصل في مس القرآن المكتوب بالفارسية بغير التطهر وقرآته وكتابه بالنشأة مسأله لو كان القرآن مكتوبا بالفارسية يحرم على العجب والحائض منه بالاجماع وهو الصحيح أما عند أبي حنيفة فظاهر وكذلك عند بلان قرآن حتى يتحقق به جواز الصلوة في حق من لا يحسن العربية كذا في البحر الرائق وفي فتاوى قاضي خان ان كتب تفسير القرآن بالفارسية عند أبي حنيفة كره لمسه الحائض والعجب وعلى قول أهل المدينة لا يكره وقول صاحبيه في هذا مشبهة بالصحيح ان قولنا كره لا ينهانا بخلافه بالاحاطة انتهى وفي الخلاصة لو كان القرآن مكتوبا بالفارسية كره لمسه عند أبي حنيفة وكذا عند ما على الصحيح انتهى ونقل الشرنبلالي في رسالته النسخة القدسية في احكام قراءة القرآن وكتابه بالفارسية عن تجنيس والمزبذ لكتب القرآن بالفارسية يحرم على العجب والحائض منه بالاجماع وهو الصحيح أما عند أبي حنيفة فظاهر لان المزبذ لكتب القرآن قرآن عند ما حتى تعلق به جواز الصلوة في حق من لا يحسن العربية انتهى ثم قال قلت تحريم مسه بالاجماع للجنب يقتضي منع من قرآته لان المس دون القراءة فليتأمل في تجويزه قراءة للجنب على النفس عليه في شرح الصحيح لابن ملك حيث قال في الاستلال للامام على صحة الصلوة بالقراءة على العربية على الرواية المرجحة له قوله لعاني والله في زبذ اللين والعصر راجع الى القرآن فلم يكن فيما هذا النظم قد دل ذلك على ان القرآن هو الحاشي والفارسية مشبهة عليه منناه فيكون جائزا في حق الصلوة خاصة لان المنها حالة وشبهة وانما في غير ما فان النظم لازم حتى جائز للجنب قرآته بالفارسية انتهى بحكمته فقلت لوال في حق التمس لم يرد ما اوردوه لانا قد ناعن التحقيق وغيره ان حرمة مس المكتوب بالفارسية وحرمة قرآته ليس مخصوصا بالمؤمنين بل بغيرهم تنجس المتأخرين ولذا وجوب ان النظم غير لازم عند أبي حنيفة في الصلوة خاصة لاني جميع الاحكام خاصة وعند ما لازم في حق القادر خاصة فان ملك قد سلك مسلك المتقدمين في انشاره الى جواز قرآته بالفارسية بغير التسخير في حق فلاحهم المس ايضا وجان تجنيس والمزبذ وغيره من اصحاب الفتاوى والشرح انما هو المحرمة على مسلك المتأخرين في حق تحريم المس والقراءة جميعا ثم قول ما افاده ظاهر عبارة التجنيس والجهر وغيره ان حرمة المس ظاهر على مذهبه دونها غير ظاهر على المسلك الصحيح الصحيح من المسلك النشأة المذكورة في توجيه قول أبي حنيفة فانه على هذا المسلك القرآن اسم للفظ والنشأة اسم لما عليه قوم جميعا غاية الامر ان العمل بالنظر كذا الا زمان في الصلوة خاصة وما جازوا لازما خاصة فتم ان حتم المسلك الاول وثاني في ظهر حرمة المس على قوله ونشأ بالفتح فالحال ان القرآن عبارة عن المعاني اريد به شدة كمينها وبين المعاني في مجملها فانهما يقولان بان اسمهما والنشأة موجود في القرآن بالفارسية يحرم مسه لظاهر الوجوه الحقيقية المتأخرية ولا يغير ذلك على قولهم ان القرآن ليس بموجود

في القدرية عند جانيه الكلام على الارتباط بالاعتقاد فافهم وانتم مسأله اختلاف في قراءة القرآن بالفارسية للجنب وتوقفكم
 جماعة منهم المحبوني وابن ملك وغيرهم حاجته وتكون سبب التقديرون وقصص الشافعيون على حرمة كما في القلاعن التيقن وغيره قلعت
 قلاويه اما على تقدير ان القرآن لم ينفى خطه فظاهر واما على تقدير انهم انهم لم ينفى خطه فظاهر واما على تقدير انهم انهم لم ينفى خطه فظاهر
 انما هو كونه كلام رب وهو لا يتخص بل يشبه ويشمل النسخ لان كلاهما كلام الله تعالى اما اللفظ كلام الله تعالى واما النسخ فكلام نفسه
 فكما ان نطق الالفاظ المعجزة واجب علينا كذلك نطق مساويا لازم علينا ولا دخل في لزوم التعليم بخصوص العربي لانه قد وجب
 علينا تعليم اللغاة والآداب والاشغال والازور وغير ما من الكتب السماوية النازلة لغير عربي ولقد اصرحوا بحجته قرآنا في التليج والباحث
 والتف احرر حرة قرآنة القرآن على المحب وغيره ليس ناشيا عن مجرد لفظ بل مع النسخ فاذا بدل اللفظ ونفي النسخ على المحب
 اسے الا ان كما كان غايه في الباب ان يكون حرمة قراءة العربي ليجوهما وغير العربي لانه ما يقرأ منه ان يكون حرمة قرآنة لغير
 العربي دون حرمة قراءة العربي وتبين ان يكون الامر كذلك على اختيار ثالث المسالك مسأله من من كتاب القرآن بالافاق
 بالاجماع فانه يؤدي الى الاخلال بخط القرآن لانهم لم يخطوا النظم والمضلا نه ربما يؤدي الى التناول كذا في التجميع في المصاحف
 الهداية وفي سراج الدراية ينسخ من كتابه المصحف بالفارسية اشد النسخ وان يكون عامدا زندقا انتسب وسعى الكافي في
 الوافي لو ارا وان يكتب مصحفا بالفارسية ينسخ وفي المحيط البر باني ان كتب القرآن وتفسير كل حرف تحته وترجمته روى عن
 الفقيه في حفته لابس بهذا وان اعتاد القراءة بالفارسية اذ اراد ان يكتب المصحف بالفارسية من عن ذلك الشائع
 وكان فعل ذلك آية اذ يتبين لاي من ذلك ذكره شمس الاية السرخسي في شرح الجامع الصغير انتهى وفي فتح القدير ذكر في الحاشية
 ان من اعتاد القراءة بالفارسية اذ اراد ان يكتب مصحفا به ينسخ فان فعل ذلك آية اذ يتبين لاي من ذلك ذكره شمس الاية السرخسي في شرح الجامع الصغير انتهى وفي فتح القدير ذكر في الحاشية
 حرف وترجمته جازا انتهى وفي النسخة القدرية للشهرنلاي قد منع من التجميع بحكاية الاجماع على من كتب القرآن بالفارسية وانه انما
 نص على الفارسية لافادة النسخ بغير ما بال طريق الاولى لان الزبير ليس شلمها في الفصاحة ولذا كانت في النسخة ما يحكيه كادته
 ولما عند الاية الشافعية فقد قد منع من التجميع بحكاية الاجماع على من كتب القرآن بالفارسية وانه انما نص على الفارسية لافادة النسخ بغير ما بال طريق الاولى لان الزبير ليس شلمها في الفصاحة ولذا كانت في النسخة ما يحكيه كادته
 من العرب وقدا فاشيع الاسلام الملائمة ابن حجر العسقلاني الشافعي في غناه ونحرم الكتابة وقد سئل بل تحرم كتابته القرآن
 بالبحر بالبحر كقوله فاجاب بقوله قضيت في ما في الجور عن الامحاب التحريم وذكر التوجيه له وقال في محل آخر قيل انما انصه
 نخل الزكشي وليس تعليمه وحيله على كرسى وتقبله قال ويحرم بالمرحل الى شئ من القرآن او كتب العلم ويحرم ايضا كتابة
 بقول غير عربي انتهى كلام الزكشي وفيه كلام مبني في شرح العباب وقال من علموا به الاول الفقه وفي كتابه القرآن بالبحر
 تصرف في اللغة المعجزة الذي حصل اتحدى به بالم بر دل يوم عدم العجائب بل الزكاة لان الالفاظ المعجزة فيما تقديم المضات اليه
 على المضات ونحو ذلك مما يحل بالنظم وليوش العلم وقد صرحا بان الترتيب من مناسط الاعجاز انتهى ثم كتب شيخ الاية الشافعية
 لبعضنا وصحنا الملائمة شمس الدين محمد الشوبري الشافعي خطه اليد ماصورة لفي اذا كتب بغير العربية بل يحرم مسه وحمله
 اول الاخير في الجواب نعم فلا يخرج بذلك من كونه قرآنا والام تحرم كتابته انتهى واما عند الاية الاولى فليكن نقل العلامة ابن
 حجره فتقاه ان الامام مالك سئل بل يكتب المصحف على احد عشر الناس من الجاهل فقال لا لا على الكعبة الاولى اسے
 كتب الامام وهو المصحف انشائي قال لبعض ائمة القراء وسببه اسے الامام مالك لانه مسؤول عن المسألة والافاقه فيجب
 الاية الرابعة قال ابو عمر ولا تخالف له في ذلك من علماء الامته وقال بعضهم الذي ذهب اليه مالك هو الحق اذ فيه البقاء
 بالحالة الاولى لان تليها الآخرون وفي خلافه فيسئل اخر الاية اولم واذا وقع الاجماع كما ترى سئل من ما حدث التوم
 مثل الربا بالافت مع انه موافق للفظ الجواز فتح ما ليس من قبيل الجواز اولي وفي كتابه بالبحر كادته تصرف في اللفظ المعجزة

بماض بالظن ولا يجوز دأما عند الائمة المجازية فقد قد من مخرج الدرية بالفتح وعندنا في تفسير الصلوة بالقرارة بالفارسية
 وبه قال اجماع الفخر ومعه ائمة كلام الشريفي قلعت فيه سماعات وقد شئت اللاد في ما ذكره ان الفارسية في كل
 هي في الينة كما لم يجر فانه امر غير ثابت فمن ثبات ما قد دلوا له بحديث لسان اهل البتة العربية والفارسية الحديثة وهو من كونه
 كثير من الاحاديث غير ثابت وحقيقته في رسالتى تحفة الثقات في تفاصيل الفئات والنسابة في توصيف ابن جبر صاحب الفناوى
 بالعتلوى وبولس جوبل بمصرى ثم كل دهاستوا اتفاقا في التسمية والشهرة والنسابة في تطبيق ما نقله من فتاوى ابن جبر
 عن مالك على مدعاه فان الكلام في نسبة القرآن باللفاظ الفارسية المترجمة من العربية وما ذكره عنه لا يدل عليه فجهاد والائمة
 عدم مطابقة ما نقله من مخرج الدرية من مذهب احمد في القراءة بما هو بعد ويانه من ترك كتابة القرآن بالفارسية مسألة
 لا يجوز قراءة القرآن بالفارسية كما نقله عن المحيط والكانى والنسابة وفي الاتفاق في عدم القرآن لجلال الدين السيوطى الشافعى
 لا يجوز قراءة القرآن بالجمية سوار احسن العربية ام لاني الصلوة ام خارجا ومن ابى حقيقته كما يجوز مطلقا وعن ابى يوسف ومحمد
 لمن لا يحسن العربية لكن في شرح البرودى ان ابى حقيقته رجع عن ذلك وعن الفخار بن المحممان ان القراءة بالفارسية لا يصح قيل
 فاذا كان لا يصح لاحد ان يقرأ القرآن فليس كذلك لان هناك يجوز ان يأتى بفرض مراد المد والجوز من بعض ما لا خلاف ان يقرأ بالفتح
 فلا يكون ان يأتى بجميع مراد المد فاعلى ائمة قلعت ظاهر عبارته يؤمن عن ابى حقيقته يجوز القراءة بالفارسية لمن احسن
 ولمن لا يحسن في الصلوة وخارجا وعندهم لمن لا يحسن في الصلوة وخارجا لكنه ليس كذلك على ما مر صوطا في ما هناك
 مسألة لم ير القيد على تعلم القرآن بالظن العربي ولقد رعى عليه بلبنة اخرى فيترض عليه تعلمه لان القرآن لا يخص بالعربية عند
 ابى حقيقته وعندنا يجوز قراءته بغير العربية اذا كان لا يحسن العربية فيفرض عليه ذلك بالاجماع في هذه الحالة كذا نقله الزاهد في
 القينة عن عمر النسفى وفي يمينه الدرر عن فتاوى اهل مصر في فتاوى النسفى مثل علمى عن لا يحسن الفاتحة بالعربية ولا يصح
 على تعلم القرآن بالظن العربي ولقد رعى على التكلم بالفارسية ولبنة اخرى يتاوى به فى القرآن هل يكفى تعلم ملك الائمة التى
 هى غير العربية فقلت لم لان تعلم القرآن فرض لا قامة الصلوة ومذهب ابى حقيقته ان القرآن لا يخص بالظن العربي على قولنا الاول
 الذى رجع عنه تشترط فيفرض عليه تعلم ذلك كما يفرض عليه تعلم القرآن بالظن العربي لمن قد رعى عليه وعندنا يجوز قراءته بالظن
 اذا كان لا يحسن العربية فقد وافقاه في ان يصير قرأنا عند الجوز من ادائه فيفرض ذلك عليه بالاجماع في هذه الحالة ائمة كلام صاحب
 القينة قلعت هو موافق لما اسلفنا ذكره عن فاضل خان ان الامى انما تعلم سورة بالفارسية يخرج من ان يكون اميا عندهم
 جميعا لكن تتبعه الشريفي في النظر القدية حيث قال بعد نقله عن البيتة ما نقلنا في حكاية الاجماع فظهر انما لزوم على قول
 ابى حقيقته فسلم لمن على الرواية التى رجع عنها دأما على الصحيح الذى رجع اليه ان القرآن لم تعلم والمضى جميعا كما هو قولنا لا يفرض
 عليه الا تعلم العربي ولا خلاف في ان القرآن عندهما لم تعلم والمضى جميعا وقد مرنا عن الاتفاقى ان الفارسية عندهما ليست
 قرأنا فلتا على ائمة ثم نقل عن اخلاصه يخرج من ان يكون اميا انما تعلم تفسير سورة من القرآن بالفارسية عند ابى حقيقته
 وهو قولنا ائمة واور عليه بقوله فيه نال ما على قول ابى حقيقته فسلم لمن على المخرج وقد رجع عنه فقار لميس عربيا لميس
 فتركانه على الصحيح وهو قولنا وقد مرنا عن الاتفاقى ان الفارسية عندهما ليست فتركانه على المخرج برهان كونه اميا ولحق صلاته
 بدون قرأنا وان جازت وكانت تقديرا لالفتة وكلما اذ بهما تعد الصلوة وقد قال في معراج الدرية قرأنا غير العربي
 قرأنا بما لا يرى اجمع فى القرآن عندهما ليس بقرآن وانما هو ترجمته وانما يجوز ان المعاجز انما تعلم بالفتنة لا قرآن من
 وجب باعتبار شمالة على الفتنة فلا يتيان به اولى من الترك مطلقا اذا حكى كيف يحجب الوسخ وبولنظير الايام ائمة فقد جعل
 صاحب معراج الدرية الايمان بالفارسية اولى من الترك ولم يفرض الايمان بها فكان اميا ائمة كلاء مسألة هل يجوز

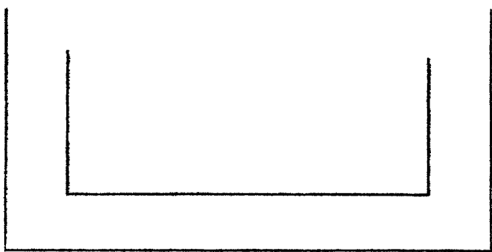
ان يتحقق القبول في الدين فقال بدهد بن الرزقي الشافعي لم فيه ما للعلماء . ويحل الجوارل ان قد يحسنه من غير هذه بالعربية والأقرب
 النسب كما تحرم قروته غير لسان العرب ، ولقولهم القلم أحد المسلمين ، والديوب لا تعرف لسانا غير العربي كذا نقله القسطلاني في المطائفت
 الاشارت في علوم القراءات فقلصته الظاهر ان البت منه ليس كالمث من القارة بالفارسية ونحوه بل هو دونه فحصل في البت
 على الترجمة مسألة لوي على الترجمة بالفارسية بكل لان الشرط هو ذكر اسم الله على الخلوص وقد وجد كذا في محيط الشريعة في باب
 تكبيرة الافتتاح وفي جامع الرموز للاخلاق في ان كسيرة الترجمة بكتابة الاحرام يجوز بالفارسية كما سن في السأية انتهى قلت
 وشكك التسوية عند الاكل والوضوء وغيره من المواضع التي شرعت فيها المسلمة لكن لا يخلو كل ذلك من نكس الكرامة
فصل في ايج مسألة يصح ايج مطلق البنية ولو قبله لكن بشرط مقارنتها بذكر قصد التظيم كالشعج والتسليم حال
 كان فارسيا او عربيا وان احسن العربية وهو المشهور عن اصحابنا واما خصوص التلبية فهو سنة عندنا فلا ذكرها وانقص عنها
 ارتكيب الكرامة كذا في البحر الرائق والدراختم مسألة قال الشافعي في المحيط في باب تكبيرة الافتتاح حصة البنية عن ابي يوسف
 رواه تيان والاصح انه ليس بمباي لسان كان لان المقصود منه انما اجابة الدعاء انتهى **فصل في الايمان مسألة**
 الايمان بالفارسية جائزا عما ذكره على الفاري ونحوه كمنقله وفي نوادر الفقيه اسلم الميث سئل ابو الفاسم عن
 رجل لا يحسن العربية وقد تعلم في صغره آمنت بالله ولا تكلم بكلمته ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره ويعلم ان هذا هو الايمان
 الا انه سئل عن تفسيره لا يحسن تفسيره اهو مؤمن قال هذا فظ لا ملايير ما هو قال ابواليث اذا كان الرجل لا يحسن
 العربية وهو يحال لو سئل بالفارسية يعرف ان الله واحد وان الانبياء رسل الله وان الساعة آتية لا ريب فيها
 وان المديح من في القبول يقول كنت عرفت ان الامر بهذا فهو مؤمن انتهى قلت وكذا الرد ادلائح البعربيت
 وفي ذكر اصحابنا انما اتخفت في الفاء وكثير من الفروع المذكورة بالفارسية المتعلقة بالسلام والردة فليراجع اليها **فصل**
 في مسائل متفرقة **قال** صاحب البحار اذا شرع بالفارسية فاما ليصح لما بينا من ان التكبير هو التظيم وهو حاصل باي لسان
 كان فهو الايمان فانه لو آمن بغير العربية جائزا عما حصل المقصود وكذا التلبية في ايج والسلام والتسمية عند الذبح انتهى
 وفي روضة الحقائق شرح كذا للذائق طين ولو شرع الحط في صلوة بالتبجيل والتسليم او شرع بالفارسية وكذا سائر اللز
 مثل السراينة والعربانية والهندية والكثيرة صح كذا لوقر بها اي بالفارسية عاجزا عن العربية فانه يجوز بلا خلاف وذبح
 حيوانا وحى سبها اي بالفارسية جائزا للاخلاق وكذا التلبية في ايج والسلام انتهى **فصل** في هذا السلام فاجب
 الصلوة واما سلام الصلوة فهو مختلف فيه لانه من اذكار الصلوة وفي الدر المختار كذا لو شرع بغير عربية اي لسان
 كان ونخصه البردوي بالفارسية لزمته ما يحدث لسان اهل المجتهدة العربية واما فارسية الدرية فتشديد الراء في ستان
 يشترط مجزؤه وعلى هذا الخلاف الخطبة جميع اذكار الصلوة واما ما ذكره في قوله او اس ولى اسلم وحى محمد الفرج او شهد عن ذكره
 او رسول او ما رواه ثورثم عا طسا وقد ركبها عاجزا عما شرع وفي رد المحتار قوله وامن بهد البهز من الايمان كما سن
 البحر وقوله ولى اسلم على غيره وفي بعض النسخ اسلم من الاسلام وعليه كون اسن تشديد الهم من التامين والفتحة الاولى
 اولي لانها الموقوفة لما يتبعه الشايع في الخزانة ولان التامين من اذكار الصلوة الا ان يكون من ان الكفار فانه ياتي
 في كتاب اجابا مستقنا ليصح باي لغة كان قوله ولما اراد ان يظهر فرق بينه وبين الاسلام انتهى وفي جامع الرموز وغيره
 يجوز التكلم باي لسان وتقبل لفظا ماض وامر وماض العربية والفارسية في ذلك سواء انتهى **فصل** في النسائية
 في سرة الزينة بالزربية اولي عند الاحرام بالفارسية وباي لسان كان جازن قوله جواسو اركان يحسن العربية وكذا في
 تسريحه . ورد في سري في ذلك بفرقة النسائية عند الحكم واللعان المقعود ليصح وكذا لو طلع لا بدعونا فاعاد بالفارسية

خلفته في فائده قال ابن كمال باشا في كتاب السمات لا يمتد على ما وقع في جناس العبادات الفارسية ولا ينبغي بسبب عمل
 ابن يكون الكتاب قد صنفنا وهو لا يعرف اللغة الفارسية ولا يصحها الفارسي وهو لا يعرف اللغة الفارسية ما نرى ولكن هذا
 آخر الكلام في هذا المقام والمجلد الذي الجلال والاكرام وكان الاختتام يوم السبت السابع والعشرين من المحرم سنة ثمانية من
 شهر راسنة الثمانية وتسعين بعد الألف والمانتين من هجرة سيدنا المصلين صل عليه وعلى آله رب الشريين وأحسنهم جوارنا
 ان الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسول الله وآله وصحبه أجمعين

ختم الطبع

سبحان من أخذت السؤل في الكفاية قد تمجرت ولم تجر إليه سلكا وتسرعت في إدراك غور أسرارها فاعيت وحسبت ان ههنا
 سلكا والصلوة والسلام على سيدنا محمد البشير النذير وأولاده النسل العرب الجم إلى الحق سرا جاسيا يا بهت كلمة المدبر لانه
 واستدفع العنداب على الحصاة بشقاعة وعلى آله ومجرب البررة السقي ذوى الدرجات المظلة الذين جابروا في توفيق الأحكام وبلغوا
 في اقتدار البني عليه الصلوة والسلام وليعهد خذره رسالة مجيبة ومجالة غريبة فليعلم السائل كثرة المعاني حوت من الحقيقات
 ما ليس في الكتب الكبار وخضعت من التعميمات ما ليس في مطاوي الزمر ولا شاغف في لمن أسير طلب السائل وقلي لمن أعبا بخص
 الدلائل فحي عين من في قوس من سطحات التحقيق فليشعر بالأسرار على أطرافه في كل أعصاب الجائع التي ترق قلبه من أوطارها من سحر
 بأحكام الفرائض في أحوال الأذكار بأسيان الفرائض الفاسد كما أنها البكار عرول من نفس من نفس سوت ليقبل
 بنفسه البقطة وان لم يعرف قدرها ناس كيف لا وقد صنفنا من غيب اليه كاذب الناس وانتهى به العوام وانجوا من حب وطر
 تحفة فاروى بجوده جواد المطلبين جواد كريم يكاد يكون نفسه السائلين ما ناظر احد من العلماء الا سكته فبعت وزند
 وما عارضه احد الا قيل في شأنه ما لم يعلم خط ولا مد واثنت عليه استه على العرش بنجم بالثناء الجليل
 درس شكالات العلوم تهي قيل في تحليل النظم وشيل مولانا وشا قزاقا خطا الحاج البواكحات
 محمد عبد الحى الكنتوى ولما كانت الرسالة المذكورة من حسن الرسل كل مادة السائل
 والدلائل توجده الى طبعه وذو الفص والاشنان جات الخيرات الحسن محمد عبد الوهاب
 ابن المرحوم محمد مصطفى خان في المطبع المصطفائي الواقع في محلة
 محمود جبر من محلات الكنتوى في شهر صفر المظفر من شهر راسنة الثمانية
 بعد ثلث عشر مائة من هجرة رسول المصلين صل عليه
 رب الشريين وأئمة العبد المذنب أبو السراج
 عبد المليك الكنتوى

عشره نونيه البهاري

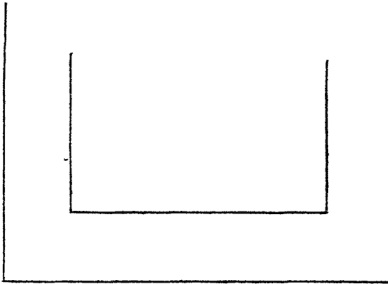


بسم الله الرحمن الرحيم

حمد المخلق المصنوع والسموات وقسمها على سبع طبقات وشكل المكن جعلها مسكن للبشر في الارض الملائكة وغيرهم على السحاب
 اشهد ان لا اله الا هو وحده لا شريك له تعالى عن الجنس والجنات واشهد ان سيدنا محمد اعمده ورسوله سيد ولد آدم افضل المخلوقات
 صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم افضل صلوات وازكى تحيات وبعده فبقول من المصنوع لا الاكتساب المخلوقات والآخر
 لا الاقتراف اسبغته الراجي حضوره ذي الفضل والعبات البواحيات محمد وعبد راحي الملائكة ووطننا اخصي نديها بالانصار
 الابوي نسا بن الجوزة خال الغيث المدرا مولانا الحاج المفضل محمد بن عبد الحكيم بن علي بن داود النعمانية رسالة تامة ومجالات
 كافية في تحقيق اشرارهم عيسى بن مريم ووقاه من كل باس الوارد في تفسير قوله تعالى في الله كذا خلق سبع سموات من الارض
 شمس سبع ارضين في كل ارض نبى كنيته آدم كما ذكره في كنفه وابراهيم كما ذكره في عيسى مائة من اشرارهم عيسى بن مريم
 انكار اشرارهم عيسى بن مريم في سلكه فيما سلكه متوسطا متبعا عن اشرارهم عيسى بن مريم في سلكه في ابطال الاثر
 المذكور وحكمته عليه بالضعف والوضع ونحو ذلك من الباطل الامور وقرينة الملت الى التقوية من حيث الاسناد وقرينة ادبي
 الى الفساده والاسناد برافض الله هذا ولا يترك بل اخترت الطريق الوسط فيما هنا لك قد كرست قبلي في هذا الباب رسالة سميتها
 بالآيات البينات على وجود الانبياء في الطبقات واخرى سميتها برفع الامور في اشرارهم عيسى بن مريم كلاما بالاسان المندية
 وفيه رسالة ثالثة بلغة اهل الجيزة العربية مترجمة على من جاء تحقيق اللقاصد كالاصلين ان شاء الله تعالى ان يجعلها الخاصة لوجه الكرم
 ان ذو الفضل العليم **الباب الاول** في ذكر من يحكم على الاثر المذكور مع اعلم ان ابناء الزمان قد انشؤا في عدم
 قبول الاثر المذكور ووجهه بوجه كل هذا انهم قد انشؤوا في بعض سنده الاثر المذكور وفي رواية من هو قد وقع اقول فانه
 انشأت على الراي الصحيح صحيح سنده من ارباب الصحيح وسكت عليه جمع من اصحاب الترجيح فعدم قول الراي غير صحيح فتمت
 المطالب في جبهه اشرارهم عيسى بن مريم في غنم ناعل بن مكيه بن اشرارهم عيسى بن مريم في غنم ناعل بن مكيه بن اشرارهم عيسى بن مريم
 عيسى بن مريم في قوله تعالى ومن الاشرار شمس قل سبع ارضين في كل ارض نبى كنيته آدم كما ذكره في كنفه وابراهيم كما ذكره في عيسى مائة من اشرارهم عيسى بن مريم

ما انفرد به ولم يفتح الا لفراده وان لم يكن من يوثق بحفظه والقائه لذلك الذي انفرد به كان انفرد به من غير صحيح
 هو لوجه ذلك ان الذين مراتب متفاوتة فان كان المتفرد بغير يوثق بغيره من جهة الاحتياط الضابط المقبول لفردته استحسانا حديثه وان كان
 بعيدا من ذلك ردنا ما انفرد به وكان من قبل الشاذ المذكي انتهى وذلك لاعتصامي بالمعتمد من جماعته في تحقيره وبعد نقل كلامه الى الصالح
 هذا التخصيص حسن انتهى وفي احوال النظر في صحة الفكر لا كرم بن عبد الرحمن من غير ادراك استعظام المسألة واشد ايدل على ان
 المسألة والشاذ لا يلزم ان يكون حديثا مروي عن الرواية التي اذ اعتمدت ذلك هذا القول ليس الشاذ في ما نحن فيه بل في نفسه
 التي هي سلم من صحيح برواية وهو لغة في نفسه لا يكون رواية مخالفة لرواية من يوثق منه فليس الشاذ وهذا عندنا ظاهر وهو
 متناهي الصحة بل هو يقول حسن ثم حسنة النبي وهو محال كما لم يثبت في كيف ولو كان فيه شذوذ من ان الصحة لكان من بين حكم
 السابق بالصحة ومن الحكم ما شذوذ من اذاعة واحدة وبما يحتمل فلا ريب في كون سنن الاثر المذكور صحيحا واحسانا كان شاذ
 فمن شك فيه فقد جيل ناصر عليه لا يمتنع ونالف ما في عليه الا عليه كيف لا واشد من ان في الصحة ليس مطلق بل صنف من
 وهو الشاذ في المعتمد المقبول لا المقبول كما قال السيد طي في تدبير الروي تحت قول النووي في تعريف الصحيح من غير شذوذ
 ولا خلاف قبل لم يصح براد من الشاذ ومنها وقد ذكر في نوعه ثلاثة اقوال مخالفة انتهى لا ريب من انه وفردا انتهى مطلقا وفردا والرواية
 مطلقا وروايات اخرى والغالب ان ما رواهنا الاول انتهى قال السخاوي في فتح الخيبت ابشج الفيتة الحديث في بحث الصحيح
 فسنن الشاذ والشاذ في معنى ما سماه الاول في رواية من هو ارجح منه عند تفسير الجمع بين الروايتين انتهى فظهر من ذلك
 ظهور الشخص في وسط السامان من كل في صحة الاثر الذي نحن فيه لشدوده كونه عليه المردود بالمقبول فظاهر مردوده في
 مقبول كائنا من كان في الفقة شهادة البرهان فليظن ان ما قاله لا يظن ان ما قاله من بهنيتين بل كونهما في ما قاله
 من ان الاثر المذكور مروي عن ابن عباس في تفسير الآية وقد ذكرنا ان الاعتناء بالمنقول عن ابن عباس ليست بحجة وذلك
 لان تفسير ابن عباس المروي عن طريق الصالح والكلبي ونحوه من طريق المروية صحيح البتة لان كل ما ينقل عنه في تفسيره ولو بطريق
 صحيح والاثر الذي نحن فيه قد عرفنا ان طرقه سالم من القبح وارجح فلا بد ان يكون مقبولا مستحبا وكذا ظهر من ضعف حمل كل
 ان الاثر المذكور لم يرو في الكتب الستة اذ لا يعتمد على صحة اعتمادها في البتة وذلك لان الكتب الستة ليست مما يروى
 بجميع الاماكن الصحيحة ولا يصح موقوف على تفسير اصحاب الستة الا ترى الى كلام ابن جماعة في تحفه والسيوطي البخاري و
 مسلم في كتابيهما كل الصحيح ثم قيل لم يقبل الا قليل فويل بل فانما كثر من رواها في الاصول الخمسة من الاقليل وهذا صحيح وانما
 بالاصول الخمسة كتاب البخاري وسلم وابي داود والترمذي والنسائي ويعرف الزائد عليها بالنص على صحة من امام متقدم في
 السنن لم ينفرد به ولا يجوز وجوده فيها الا اذا شرطوا لغيرها الصحيح ككتاب ابن خزيمة والى بكر البرقاني انتهى وشك كثير في كتب
 الاية خبير فخلص من ذلك كلام سنن الاثر المذكور صحيح اوسع لا يضر فيه كون الحاكم من الستة الذين انفردوا به وانه
 صحيح بعض طرقه وشذوذ بعض طرقه فافسر ابن عباس وعدم كونه مرويا في الكتب الستة وبهذه الوجوه
 انتهى من غير غش ولا شبهة من عدم اعترافنا بغيره من قاطبة لعدم قبول الاثر المتنازع فيه وقد فرغنا من كل واحد
 ما فيه للاصلاح واحسانا ان بعضنا ايضا فاعلم ان يكون واحدا من ادلة القواعد ناسا طعا لبقية وجوه اعتراضنا
 على عدم كونه محتاجا بكل منها عند من عرف طريق الحديث ومهر في كتب اصول الفقه والحديث متنازع فيه فمن لم
 قول بعضنا من اخبار الاما او شذوذ غير مقبول في باب الاعتقاد وانت تعلم ما فيه فانه ان راو من عدم كون خبر الاعتقاد
 مقبولا في باب الاعتقاد عدم افادته للقطع واليقين فهو صحيح لكنه غير مضموننا بالعلمين ان من صحيح هذا لا يوجبنا بالوجوه
 الانبيا في طبقات الامنين لا يحكم به بالقطع واليقين حتى يكون باعده كافر او منكروا كبر كيف وقد كفي في الايمان لما فيه

جل الارض بسورة وثانيه ان الله خلق السموات الارض وانه قد اقول من جعلها كبريت قال سليمان الجبل في حواشي الجبالين نحو سد
 وحق حواشي تفسير السيفي اوى للشهاب النفاحي قوله من الارض شلتج العدد اشارة الى ان الارض كاسا واسع طبقات
 متفاضلة وهو المعروف في الاحاديث الصحيحه قيل هي الاقاليم بسورة لوست هذا السلسل من مغريات العين حتى يكفر من انكر
 فيها او ترد فيها والذرى لتفقد منها طبقات سبع ولسا سكان من خلقه ليعلم الله انتهي وقوله من انما الفيداني في هذا المقام
 من جهات الارض علام غلطه ومن ذلك قول بعضهم ان الله لم يزل يخلق من فوقها الى النبي صلى الله عليه وسلم وقول القضا
 ليس بجوه في امثال هذه الامور ما يجوز وفيه فسطة واضحة وخططة ظهيرة فان قول الصحابي في الايقول في حكم المرفوع وبجوه
 عند ارباب الفخر كالمرفوع كما قال الخاطا بن حجة في شرح خبته الفقيه في المرفوع من القول حكما لا لقوله الصحابي مما لا مجال للاعتناء
 فيه ولا لالتعلق ببيان الحق شرح غريب كالاجاز من الامور المماثلة من بدراخلق واخبار الانبياء والاولايت كما لا محذور او ان
 اقيان وتا كان في حكم المرفوع لان خبره بذلك يقتضي مجاز ولا مجال للاعتناء فيه ولا لوقوف الصحابي الا النبي صلى الله عليه وسلم
 انتهى وقال ايضا في كتاب الكنت على ابن الصلاح انما الصحابي مما لا مجال للاعتناء فيه فحكم الرث كالاخبار عن الامور المماثلة
 من بدراخلق وقصص الانبياء وعن الامور الايت كما لا محذور والفتحة صفة الجته والنار والاخبار عن عمل حصن ثواب
 مخصوص واعتقاد مخصوص انتهى وتكلم صرح الزين العرفاني في شرح جامع الترمذي وابو بكر بن العربي في شرحه والفخر الرازي
 في المحصول ابن عبد البر في شرحه الموطا وغيرهم في تفسيرهم وسبوا الكلام في تفسيره على في طبعه الشرايا ما اذا كان خفيا
 فيها على هذا الاثر الذي نحن فيه يكون متعلقا باخبار الانبياء وبدا خلق واما في ذلك مما لا مجال للاعتناء فيه فغيره لا محذور
 فيكون حجة بلا شبهة ومن ههنا ظهر لطلال ان قول من قال ان في تفسير الصحابي المتعلق بامان النزول مقبول في حكم المرفوع
 بلا شبهة وغيره ليس كذلك عند ارباب النقول وذلك لكونه مخالفا لما نص عليه الاثبات وصرح بالثبات وكذا في الموطا
 قول من قال ان المتن خارج في الحديث وذلك لان ان اومن قوله ليس بحديث انه ليس بمرفوع فقد عرفت
 بطلانه وان في حكم المرفوع وان اراد انه لا يسمي حديثا في عرف اهل الفن فتح كونه لا خال تحت مخالفة ما في كتب الفن من ان
 السيوطي في تدريس الزوي قال الطبيعي الحديث اعم من ان يكون قول الرسول عليه الصلوة والسلام او الصحابي او ائمة
 وفهمه وتقريرهم انتهى فان قلت هذا الذي ذكره هؤلاء من ان قول الصحابي في الايقول في حكم المرفوع ليس متعلقا به
 قول الصحابي الذي لا يات عنه اخباره انتهى انتهى كتبه واما قول من كانت عادت ذلك فليس كذلك كما صرح بالان في
 وابن حجر العسقلاني قلت هذا وان شئت من كتب الساجدين لكنه ليس بمضي عنه التحقيق قطعا انظر الى كلامهم
 السخاوي في فتح المغيبات بشرح الفية الحديث قال ابن العربي في القس اذا قال الصحابي قول لا يفتقده القياس في الجمول
 على السند الى النبي صلى الله عليه وسلم ونذهب الى ان من ينسفه ان كان السند انتهى وهو انظر من احتجاج الشافعي في الحديث
 بقوله حاشيته وضعت الصلوة كعتيق كعتيق حيث اعطاه حكم المرفوع كونه في الجمال للملا في حديثه من الاول والملا من الاخبار
 حديث كعب الاحبار بحديث فقد انت من اجله لا يدرى ما فعلت فقال كعب انت سمعت هذا من رسول الله قال
 نعم ذكره في هذا فقال ابو هريرة فاقر انوارا اخرجه البخاري في التاريخ من صحيحه قال شيخنا ابن حجر في ان باسرة لم يكن يات
 عن ابن الكلب ان الصحابي الذي يكون كذلك اذا خبره بالجمال للملا في الحديث كونه في الجمول انتهى وقوله المقتضي في
 اعلم بالرفع بعد غيره من لم ياذ من اهل الكتاب قد صرح شيخنا بذلك في سائر تفسير الصحابي في حقه فلهذا القيد قلت في
 ذلك نظرا لجدان الصحابي المتصف بالاخذ من اهل الكتاب باسوة حكاية شئ من الاحكام الشرعية على الجمال للملا في حديثه
 لذلك من غير عزم على وقوعه في التبدل والتحويل بحيث سمى جبرائيل بن جبرون العاصم صحيفته بالنبوة الصادقة ههنا



بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يا من هو سميع كمال الاوصاف .. واشهد ان لا اله الا انت لا شريك لك في اطراف العالم والافات
 واصلي وسلم على جيبك محمد المحبتي .. احمد المصطفى .. مخرج الامم عن طريق الاعتصاف .. وعلى محمد و آله الاخيار و
 الاشراف .. اما بعد فيقول من الاصناف لالاكتساب الخليلات .. ابو الحسنات محمد المذعوب بعد الحكي الكليل في هذا
 الانصاف .. الا يوتي في القطبي انساب .. الخفي نديبا .. تجا وزائد عن نبي الجلي والخي .. قد جرى التزلع بيني وبين بعض الفضلاء
 شئت ان يمتن وثا من بعد الالف والمائتين من حجة رسول القليل .. صلى عليه وعلى آله الرب المشفقين .. في ان
 الاعشكان بل حصته موكدة على الكفاية .. وعلى الثقلين .. وعلى التقدير الاول بل هو كفاية على بل البكرة بصلوة الفجر
 وعلى بل كل حجة كالتراويج بالجماعة بكل كل منا باخطر في خاطر من ان لا يجيب تحقيق من كتب الفقه بخاروت بل
 اكتسب فيه ايسر السالك مسلك السداد .. وثبت له هو المقصود والمراد .. ويسمى بالانصاف في حكم الاعشكان في هذا
 تعالى قبله بالرفع والافان فاقول قد وقع الاختلاف في ان الاعشكان شجب او شذو وعلى الثاني بل هو شذو وكذا
 غير موكدة .. وعلى الاول بل هو بوجه مطلقا .. اوفي العشر الاخر من رمضان .. وهل هو كفاية او عينه قلنا كفاية في رفع الحجة
 عن حجة الباب يستعين بجعل الاولى الواجب .. فهو مقامات المقام الاول بل الاعشكان يستحب ان يستاد بل او شذو
 فذهب بعض المالكين الى ان الاعشكان لا يصلح ويزال القول مما لا يعتد به يقال ابو بكر المالك قال صلى الله عليه وآله عاين صاحب
 اطاع على من قال بل هو بوجه الاعشكان مطلقا بل قد ادعى النووي في شرح صحيح مسلم الاجماع على عدم جوبه واما اصحابنا فنفذوا
 من اختلاف عبا ائمتهم فنفذوا في ذلك فرق فذهب بعض القدرين في حق قبول استنباط جرحه في حق جوبه في ان منه موكدة في
 الرضا في في المداية للبرج .. ان منه موكدة لان النبي صلى الله عليه وآله وعلى آله وسلم والاتباع عليه في العشر الاخر من رمضان

بسم الله الرحمن الرحيم
 واشهد ان لا اله الا انت لا شريك لك في اطراف العالم والافات
 واصلي وسلم على جيبك محمد المحبتي .. احمد المصطفى .. مخرج الامم عن طريق الاعتصاف .. وعلى محمد و آله الاخيار و
 الاشراف .. اما بعد فيقول من الاصناف لالاكتساب الخليلات .. ابو الحسنات محمد المذعوب بعد الحكي الكليل في هذا
 الانصاف .. الا يوتي في القطبي انساب .. الخفي نديبا .. تجا وزائد عن نبي الجلي والخي .. قد جرى التزلع بيني وبين بعض الفضلاء
 شئت ان يمتن وثا من بعد الالف والمائتين من حجة رسول القليل .. صلى عليه وعلى آله الرب المشفقين .. في ان
 الاعشكان بل حصته موكدة على الكفاية .. وعلى الثقلين .. وعلى التقدير الاول بل هو كفاية على بل البكرة بصلوة الفجر
 وعلى بل كل حجة كالتراويج بالجماعة بكل كل منا باخطر في خاطر من ان لا يجيب تحقيق من كتب الفقه بخاروت بل
 اكتسب فيه ايسر السالك مسلك السداد .. وثبت له هو المقصود والمراد .. ويسمى بالانصاف في حكم الاعشكان في هذا
 تعالى قبله بالرفع والافان فاقول قد وقع الاختلاف في ان الاعشكان شجب او شذو وعلى الثاني بل هو شذو وكذا
 غير موكدة .. وعلى الاول بل هو بوجه مطلقا .. اوفي العشر الاخر من رمضان .. وهل هو كفاية او عينه قلنا كفاية في رفع الحجة
 عن حجة الباب يستعين بجعل الاولى الواجب .. فهو مقامات المقام الاول بل الاعشكان يستحب ان يستاد بل او شذو
 فذهب بعض المالكين الى ان الاعشكان لا يصلح ويزال القول مما لا يعتد به يقال ابو بكر المالك قال صلى الله عليه وآله عاين صاحب
 اطاع على من قال بل هو بوجه الاعشكان مطلقا بل قد ادعى النووي في شرح صحيح مسلم الاجماع على عدم جوبه واما اصحابنا فنفذوا
 من اختلاف عبا ائمتهم فنفذوا في ذلك فرق فذهب بعض القدرين في حق قبول استنباط جرحه في حق جوبه في ان منه موكدة في
 الرضا في في المداية للبرج .. ان منه موكدة لان النبي صلى الله عليه وآله وعلى آله وسلم والاتباع عليه في العشر الاخر من رمضان

[illegible]

[illegible][illegible]

شجرة الانضمام

چند خبر آفرنی فی حبیبک سنا الف و اعمان کو تم سے خبر آئی پر عرض کردہ کہ

فصل في بيان ما ينبغي من التواضع والاعتدال في القول والفعل
والاحتياط في العمل والتوكل على الله تعالى
والإيمان بالله ورسوله
والصبر على ما يوافيكم من الأذى
والجود بالمال والنفوس
والعدل بين العباد
والوفاء بالعقود
والحفاظ على الحقوق
والابتعاد عن المنكرات
والاستغفار للذنوب
والتهجد في الليل
والصدقة السرية
والطاعة لله ورسوله
والسير على الهدى
والعزيمة على الصواب
والرجوع إلى الله تعالى
في كل وقت ومكان
والاعتماد على الله وحده
والترحم على الخلق
واللين في المعاملة
والثبات في المبدأ
والصدق في القول
والعلم بما لا يرى بالبين
والعمل بما لا يحصى بالقدرة
والسعي في الخير
والجلوس في العلم
والاشتغال بالصالحات
والانصراف عن الفسافات
والتمسك بحبل الله المتين
والسير على صراطه المستقيم
والخلاص به من كل غم ومصير
والوصول به إلى دار النعيم
والسلامة به من كل عار
والنيل به من كل خير
والرضا به من كل أمر
والقبول به من كل قضاء
والطمأنينة به من كل شأن
والفرح به من كل حال
والسكون به من كل اضطراب
والهدوء به من كل قلق
والراحة به من كل تعب
والنعيم به من كل مشقة
والصحة به من كل داء
والطول به من كل عمر
والكمال به من كل نقص
والتمام به من كل عجز
والجوده به من كل فقر
والغنوه به من كل حاجة
والعافية به من كل مرض
والشفاؤه به من كل آفة
والنجاة به من كل خطر
والحرارة به من كل برودة
والبرودة به من كل حرارة
والضياء به من كل ظلمة
والظلمة به من كل ضياء
والحيوة به من كل موت
والموت به من كل حياة
والبقاء به من كل فنا
والعدم به من كل وجود
والوجود به من كل عدم
والخلق به من كل بطلان
والبطلان به من كل خلق
والحق به من كل باطل
والباطل به من كل حق
والظاهر به من كل خفي
والخفي به من كل ظاهر
والعلاني به من كل سري
والسري به من كل علاني
والقوي به من كل ضعيف
والضعيف به من كل قوي
والعظيم به من كل صغير
والصغير به من كل عظيم
والجبار به من كل ذليل
والذليل به من كل جبار
والمتعال به من كل دنيء
والدنيء به من كل متعال
والقريب به من كل بعيد
والبعيد به من كل قريب
والداخل به من كل خارج
والخارج به من كل داخل
والأعلى به من كل أسفل
والأسفل به من كل أعلى
والأمام به من كل خلف
والخلف به من كل أمام
واليمين به من كل شمال
والشمال به من كل يمين
واليمين به من كل يمين
واليمين به من كل يمين

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

